حاشية شيخ الإسلام
الهروي حفيد العلامة
التفتازاني على شرح
التلخيص المسمى بالمختصر

على شرح الإسلام المرزوي لعبد العلامة التفتازاني على متن الخبيصي المختصر

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد لله الخ اختار الحمد على الشكر مع ان المتبادر من العبارة ان الله عليه بهانة الشرح الصدر وتنوير القلب وقد قال الله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم ان وبباعة القرآن المجيد هو شكر بعزة التوحيد والظاهر ان افتتاح الكلام بالحمد لله لتعليم العباد وللعمل بهو جب حديث الخ وغيره عن سيد الانام عليه الصلوة والسلام اعني قوله كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو اجزم او هي عنه صلى الله عليه وسلم ايضا ما شكر الله عبدا لم يحمده والتاج على الجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت بجملة الفعلية المضارعية كانها المفيدة للاستمرار التجددي المقتضية للافادة ان لم يقل تعالى والآية فانضمنه ما تلك الكثرة على الثاني بحيث لا يخلو لحظة ولمحة من افاضته بقيه وعليه على البرية واما ايثار صيغة المتكلم مع الغير فلما اشارة الى ان حمده تعالى امر جليل القدر عظيم الخطر بحيث لا يليق ان يؤديه شخص واحد باداء حقه او لكمال شفقته على اخوانه من العلماء الراسخين حيث شاركهم في هذا الحمد ونظيره ما وقع في التشهد حيث قيل السلام علينا وقد يوجه الايثار بانه يجعل ما يحمد به من المواد حامدا كما يجعل ما يقطع به قاطعا وانت خبير بان المتبادر من عبارة نحمده ان نفس الشخص الحامد والمعنى انه بعد جعل آلة الفعل مشارا للفاعل في الاخبار عن الفعل كما يقال نقطع باجنحة اسناد القطع الى القاطع حقيقة والآلة وآثر حرف الخطاب في نحمدك على اسم الذات اشارة الى انه بلغ الحامد غرضه من الاقبال الى جناب الحق المتعال بحيث حمده تعالى على وجه الخاصة والشاهدة والا فالاصل تقديم العامل ويرجح ههنا تاخير المفعول على تقديره المفيد لاختصاص المحمود به تعالى اشارة الى ان هذا الاختصاص لو ضوحه بمنزلة العيان لا يحتاج الى البيان قوله ياتي انا ورد كلمة با السببية فذا البعيد تعليما وبعيد للعظمة المقدسة الآتية عن قرب الحامد المكدر بالكدورات البشرية بحث وههنا ان صاحب التوسط اكثر في بحث المتاوى انه لم يرد ان شرعي في اطلاق المهيمن عليه تعالى وتحميده ان الايام النواوي قد نسي سنوه او رده في باب الدعاء عند القتال من كتاب الاذكار وعبارته ما نصه ومستحب لكل احد ان يكثر من قول لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب العرش الكريم لا اله الا الله رب السموات ورب الارض ورب العرش الكريم انتهى

الظاهر ان المراد بشرح الصدر وتنوير القلب بهما واحد على ما قال في قوله تعالى افمن شرح الله صدره للاسلام اي على تلخيص البيان هو القلب الحقيقي لا الصدر الذي هو عبارة عن القلب ثم المراد بتلخيص البيان خلوص الكلام عن قصور افهام الافهام للمرام والا فيجوز ان يجوز على البيان والعلماء على العليين قوله بلغه ابلغ البيان الخ الكثرة قسم حقيقة من اساس المغة لبلغ البرق والصبح وغيرهما لما قال ذلك لا يخفى ما برق من وجه الكلام على سلك الشبه بان يراد بالمواضع بعض الكواكب اللامعة الى الشبه بان يجعل الكلام في البيان كالمستعار او بقصد مبالغة في تشبيه البيان بجمع المواضع والطرق اي من مطالع الخ متعلق بالبيان حال منه او صفة له او على جعل الاضافة لادنى ملابسة بان يكون المواضع استعارة مصرحة من المعاني البينة الكائنة من مطالع المعاني فالظرف متعلق بالمواضع بذلك الاستعارة ثم لفظ المعاني بالثاني والثالثة في النسخ المصححة بتصحيح الشارح نور الله سره والمراد القرآن لانه كثير رفيه التفصيل والاحكام اكثر ذكره والمرجع الثاني على صيغة المفعول وجمع الثاني اي المفعول اسم مكان ويجوز ان يكون الباني بالباء الموحدة بعض الفاظ الايراد والايراد الاتيان الخ والجلي الامر ما يقضي لاول العلم به عند اول اجراء العبارة التي يعرف بها اجراءه عليه السلام لمعارضته عن المعارضة والمقابلة بالاتيان بمثل ما اتى به فيها وبعض ثانيه او ثقته بتهاباسرار البلاغة ان اعلى المعجزات هو القرآن المعجز ببلاغته وخالفها ويجوز ان يراد بالاعلى الاعلى الاشهر القرآنية وما يناسبها فقط ومعنى تاييده باسرار البلاغة ان امارات الاعجاز القرآن كثيرة من الاخبار عن الغيب والاسلوب وغيرها لكن انما بها كمال البلاغة والفصاحة قوله الحجر بن قصي من عادة العرب ان تفرد قصيدة في آخر عيد ان تبلغ القرسان فمن اجاد من فرسه واخذ ما اخذ سابقا فالكلام مثيل لمال الآل والاصحاب في السبق على غيرهم في باب الفصاحة والبراعة بجمال من سبق من القرسان وبحسن المكنية والتخييل والترشيح على ما يظهر بادنى معرفة لقواعد البيان ثم المضاربالفارسية جاري سب ناحق كردن في المغة والبراعة من برع الرجل اذا فاق القرانه قوله بسعد القتال اي قد تقطع عنه فرس سعد ان الاولى بسعد باللام وكان وجهه ان الدعاء ههنا بمعنى

النسبة والدعاء وهذا المعنى يتعدى الى مفعولين بلا واسطة قال الله تعالى ايانا تعبدون اى اخلاص
نسبته وخاصا الكلام المذهوة تنفذ التفتازاني بالنصب فرارا ذة اللام للتقوية واما زيادة الباء الها
فغير شائعة لاحتمال النسبة فوقد تعدى بالباء فيكون الدعاء بمعنى النسبة المعدات بها لا العكس
جمع مصدر بمعنى لا يستلزم ان يكون تعدد بهما على وتيرة واحدة نعم يمكن ان يعتبر بتعين الدعاء
بمعنى النسبة الاهتمام قوله بتطاوف تعدد الطوف جمع فقرة وهي في الاصل خلق بسكون اللام يطلق
على فقرة الظهر استعيرت للكتلة الكلام قوله اجم الغفير اجاء جمع العظيم بحيث يستر كثرته وجه الارض
او ما يراه خان جمهم الكثرة والغفيرة السترة قوله على بيان معانيه بكشف استعارة اشعر بان
الظاهر ان هذين الضميرين راجعان الى التلخيص بخلاف سائر الضمائر فانها راجعة الى الشرح تامل قوله
وهذا اعناق السمع لا يخفى بان العبارة من الاشارة الى ذهم لو عبر واعبارة الشرح لكان التعبير
بعبارة نازلة جدا خان السمع بل بصورة بصوره او دون من الاولى قوله اضرب عن هذا الخطب صفحا
اى اضرب نفسي عن هذا الامر العظيم فانه شاع استعمال الضرب في الصرف كما في قوله تعالى افنضرب
عنكم الذكر صفحا اما ظرف بمعنى جانب او مصدر بمعنى الاعراض فيكون مفعولا مطلقا او مفعولا لاجله
يرد على الوجه الثالث ان الصفح والاعراض عين الضرب والصرف فلا يصح التعليل الا ان يقال
المعنى المرضي في تفسير ضربته ناويا انه ليس هناك حدثان بل هناك بحقيقة حدث واحد اذا المعنى
اوتينه بالضرب فالعلة هنا في الحقيقة ليست هذا المصدر المنصوب لان المنشئ لا يكون علة لمنشأ
بل هما اثره اى ضربته لتاديب فالعلة هنا ايضا اثر الصفح وانما جعله حالا فيه انه اذا لم يكن
المصدر من انواع تاديب لا يصح حالا الا بتاويل مثل قوله وهو على خلاف النشر وهو ان
يراعى بعض اقسام مفهوم ثم يقبل الى الوصول اليه والكشح ما بين الخاصرة الى عظم الجنب وعطف الكلام
الاعراض عن تحصيل مطلوبهم قوله باسرا اى جبانا خان الاسر القيد الذي يشد به الاسير او اذا ذهب
الاسير بقيده فقد ذهب بجميعه قوله عن آخر ما سنفق لجذه فاى قبولا ناشيا عن آخرها وانك يعلم
وعن ان القبول عن جميعها بانه اسند القبول الى الجميع او لانه قيده بالصدور عن الآخر

وغيره

وغيره المعنى عن آخرها الى جميعها وغيره ان الكتاب وصول الى على الآخر وايضا مقابل الى من دون
من اللهم الا ان يقال يجوز ان يعنى بعض على ما ذكر المغني تامل قوله قد نصب بقال نصب الماء نضبا
اى غار في الارض قوله وآه الرواء بالضم المنظر حسن قوله لبيد تاركا السلف بين مابقي من خوالدهم وعلوهم
ويجوز ان يراد بما بقي من تقادمهم المغبرين لقوا عد المعنى الناشئ من لها بالالف وقوله وسلما دراج
الادراج جمع درج ودرج الكتاب طيه يقال ذهب دثه ادراج الرياح اى جهد خان اصل المعنى على
انه ذهب دثه حال كونه مثل ادراج الرياح او ذهب ذهابا مثل ذهاب ادراج الرياح والعفاء
عدم البقاء الكائن بالكلية قوله وسالت باعناق الخ البطاح جمع البطح وهو سهل واسع بين خان
مخصص وقد استعار ههنا سبيل الواضحة الاباطح لذهاب الاحاديث واثارها بالسير فيها
كما استعاره الى الاباطح دون الاحاديث ومعنى الاشارة الى كثرة الاحاديث بحيث لا تنتقل الاباطح
منها واعناق الاعناق لان السرعة والبطؤ في سير المطايا بظهران غالبا فيها وينبغي ان يعلم ان الباء في
قوله باعناق للملابسة وسيجئ مزيد تحقيق لهذا الكلام في بحث الاستعارة قوله واما الاحاد ان حمل
اما على مجرد التاكيد من غير تقييدها بالامر ظاهر وان حمل على التفصيل كما هو الشائع فحينئذ لا بد من
قرينة لانا مقابل للمفصل واجيب انه قد يحذف اما وهو خذ المقابل للمفصل من مضمون الكلام السابق
كما في قوله تعالى فاما الانين شقوا فهم في النار الآية ولا يخفى ان مضمون قوله على ما شرح مقابل لهذا
المفصل لان حاصل الكلام ان ناقة اليتيم لا يقتضي متنفسا والشرح بكرا فقد المتنفلين للاخذ والاتلاف
اما الاول فان مضمون الطباع الخ واما الثاني فلان الاخذ الخ قوله بشرح له اللبيب هي العاقل الذي
وضع الاخذ من كلامه للاخذ على ما يظهر من سياق الكلام وسياقه قوله ومثل هذا الحقيق الخ فليس
بمانع حمل العطف فيما ضبطها كما ذكره وانع قوله تعالى وبركت فكبر من ان الفاء واقعة في غير موقعها
لان فاء التخصيص تتابع من العطاء الصحيحة متاخر قوله عن اتباعه الوجوع والحرص قوله
وعلى الخ الظماء العطش والهواجر جمع هاجرة هي منتصف النهار عند اشتداد الحر والاوام بالضم العطش
قوله واعناق العشاء الخ قبيل الاولى ترك الواو وليكون قوله نائبا بمعنى صائرا حالا من فاعل تحسب

لانه لايظهر مايصلح لعطف عليه غايتها الاول من اسماء العدد فما صفة مصدر محذوف اى انشقا
ثانيا او ظرف والثانية لايصلح لشئ منهما والجواب ان يقال الثانى فى الاول ايضا حال فانه صريح
المعنى الرضى تابعا واذا كان بمعنى التصيير سمع فاعل حقيقة نحو فعل ومصدره والمعنى ههنا جاعلا للشق
اثنين منفردا ثانيا الثانى فى حال آخر معطوف على الاولى مبنى لها ويجوز ان يجعل ثانيا النشأ ايضا
صفة المصدر على طريقة الاسناد المجازى قوله تجهو والفرجة بضم الجيم وبالجيم معناه ظاهر الفرجة اول ماء
يستنبط من البئر استعيرا يستنبط من العلل ان كلامنها للعلية الا امتناع الاول جبلية وفى الثانى
وجانية ثم استعيرت لعلل العلم والجهل بالكسر البرء الشديد حتى جمع تلك الالفاظ لطافة قوله تجهو
الفطنة مع تجهو بالجيم بسكون الجيم بين النار والفطنة فى الاصل الفهم والمراد بها الذهن والفهم
الصريح العاصفة قوله اجوب كلما جزالجوب القطع الاجر ذو الغبرة قوله قائم الارجاء اى مطلع الاطراف
قوله قد ضمت هذه خيام الاختتام بهكذا فى النسخة المصححة بتصحيحه قدس سره التقويض بالقاف نقض
البناء من غير هدم واما اضافة الخيام الى الاختتام بعض اضافة مفروضة عليه لاجل الابهام وقد
وجد فى بعض النسخ قد ضمت هذه خيامه بالاختتام واما جعل النقض بعض مسببا عن الاختتام
باعتبار ان الشرح كان قبله مستورا كانت خيام الاختتام والاستتار فاذا حصل الاتمام كملى
والمعنى نظر الطالبين قوله حرائده جمع خريدة وهى مخبية من النساء كنى بها عن الاوائل
الاتمام وبهما معا على القلب من النقاب قوله وصف كنوز الخ فرائد الدر كبارها والنظام بضم
النون ما ثبت تنضيد ربابنده به فرجة البيت وثقبتها فالمضمون من النظام انه فرد من جميع المرام
من الشرح بحيث يسهل على الطالبين الوصول اليه قوله مدين المدين مدين قرية شعيب عليه السلام
والمراد بها موضع اجتماع الماء والمطلب قوله ورد سياسة الخ هذه كناية عن تكثر الامن
والرفاهية التى كانت متفوقة قبل زمانه بين الرعية فان الورد بكسر العين النوم القليل او حدة
السيف وبعض يجعل قد السيف ايضا قوله مع باقلام المطيات الخ المطية بالفتح سمع صغير قدر ذراع
واذا لم يكن فيه فصل حقيقة بالتصغير وجمعها مطايا والصناع السيف بالواو فالمقام اشارة

لما تكين الفتنة بكثرة جمعها وقوله فتنا بدل من جمع صنديد بالكسر اى السيد الشجاع قوله فاقدا ان
سر السلطان بذلك لان قتل الشئ ما بنا سببه والجملة معترضة وكان سلسلة المكنات مرتبطة
بوجوه اصحها تعالى وتقدس كذلك نظام ملكه اوبلده بالسلطان اوكان السلطان امان من به توهن
الزمان كان الظل بلحاظ من حرارة الشمس قوله كلم الظلم الاول رجع ضمائره قوله سماة الاحتمال جمع غفل
وهو الاصل ملك البهمان فالمراد به مطلق الملك وله معقول من بلى وكذلك بلاء قوله تحمله
اعلم ان هذا الاخبار عن محمد حمدا تارة باعتبار ان يجعل الان بمعنى كما ان ضيع العقود اخبارا الاصل
ثم جعلت انشاء لها واخرى باعتبار ان ذلك الاخبار متضمن لذكر الكمال على وجه الاجمال وهو ان يراد
بالحمد المحمود عليه مجازا والمحمود به بدل بعض الاول والضمير فى نزوده عائد عليه قوله به الثناء اى الذكر
بالجميل قوله بالسنن شرح بذلك تنضيدا على مقابلة النشر لظهر التفريع لبيان النسبة بين الحمد والشكر
وقد كتب بحاشية قدس سره ما حاشية هذا الشرح ليس فيه الثناء اسند اليه ضمنا بل احترازا عما
لايكون باللسان سواء كان اطلاق الثناء عليه حقيقة او مجازا لايقال خرج عن التعريف حمد
تعالى وثناؤه على نفسه لانه ليس بالغا لانا نقول لعله تعريف حمد العباد او نقول قد عبر بكون
اللسان عن كونه قولا نظرا الى ان الغالب فى القول ان يكون بجارحة اللسان كذا قيل وفيه ان قول
الله تعالى اكثر لقوله تعالى ما نفدت كلمات الله الا ان يدعى ذلك فى القول المجازى وحينئذ العلاقة
على نافى قوله على قصد التعظيم فيه ان الظاهر اعتبار التعريف بحسب اصطلاح اللغة ولم يعتبر فى الحمد كما
التعظيم الظاهر من مقصد التعظيم الاترى ان تعريفه المحمد فى كتب اللغة بالغاية ستوء ان
وان اعتبر التعريف على العرف فاعتبار التعظيم بالنسبة فيه مشروع فان حمد السلاطين والاكابر يعد حمدا
بحسب العرف وان لم يكن للحامد تعظيم ظاهرا وباطنا نعم اذا صدر منه التحقير وجه تام يعد حمدا بل استهزاء
وسخرية ويمكن ان يقال المتبادر عرفا من قولهم ستوء ان قصد التعظيم اى يقال لمعطيه والمحمد
المعتد به قد قال صاحب الكشف الثانى يعتد بالحمد اذا وافق القلب والا فهو كذب واستهزاء او يقال
انتفاء اهل اللغة عن علماء العربية وغيرهم على ان الحمد لله تعالى جنبه الاستهزاء وحقر فحبس

ويمكن على اعتبار التعظيم في الحمد ممنوع كتب اللغة تعريف بالاعم بل امر آخر هو انه يعتبر في الحمد
كون المحمود عليه جميلا كما صرح المطول في التعريف هنا في نفسه الا ان يقال التعريف بالاعم شائع عند
الادباء وجوابه ان الجميل الواقع ليس بشرط بل يكفي كونه جميلا في اعتقاد الحامد او في نظر المحمود
لكن على زعم الحامد فاعتبار قصد التعظيم يستلزم كون المحمود عليه جميلا ويمكن ان يقال ان التعريف
مع ذلك لا يصدق بالكلية ان اشترط الكسا واقع في التعريف فان الجميل المحمود عليه يلزم ان يكون
اختياريا وفي التعريف لا اشعار بذلك اصلا الا انه يشكل عليهم ما نقل في التفسير انه قد وقع
الحمد على صفات الله تعالى ولا شك انه لا مجال لاعتبار الاختيار في بعض الصفات كالحياة والصفات
السلبية سواء استلزم الاختيار الحدوث اولا والانصاف بان اعتبار الاختيار في المحمود عليه بحسب
حقيقة اللغة غير ظاهر والمسلم لا دليل عليه وكذا اطلاق اهل اللغة الحمد على الثناء على صفاته تعالى
والاشكال جواب يطلب من حواشينا على الكشاف والمطول قوله سواء تعلق الى الفضائل او
المصدر ببناء خبره سواء والفعل المعطوف عليه مقدر و كلمة او بمعنى الواو كما يقتضيه معنى الاستواء
وسواء في معنى مستو فالمعنى مستو تعلقه بالنعمة وتعلقه بغيرها اثم الضمير في تعلقه راجع الى الحمد بل الى الثناء
قوله الشكر فعل المراد بالفعل الامر والثناء الخ هو على اصطلاح اللغة قوله ينبئ الخ المراد بالانباء
الدلالة بمعنى كون الشيء بحيث لو علم عرف المنبا عنه فعلى هذا يجوز ان يكون الشكر الجناني اعني الاعتقاد
منبئا عن التعظيم واما الاطلاع على الاعتقاد فيجوز ان يكون من غير الشاكر بالالهام ويحتمل ان يجمع
بقول وفعل منه فعلى الاول الشكر واحد وعلى الثاني شكران احدهما ينبئ عن الآخر وكلاهما ينبئان عن
التعظيم لا يقال المراد بالتعظيم التبجيل عند الشاكر لا بحسب الامر فالاعتقاد والعظمة هو الشكر الجناني
لانا نقول الشكر الجناني اعتقاد المنعم بصفات الكمال فعلى هذا يتصور انباء الشكر الجناني بمعنى الدلالة
بالنسبة الى الشاكر ايضا لكن كلامه قدس سره في حاشية الشرح يدل على انه بالنظر الى غيره فقط قوله
هو الحمد الاظهر قصد الحمد لان المراد بالمورد ما ورد عنه لا ما ورد عليه لكن في اختيار المورد اشارة
الى ان الحمد كما صدر من القلب صدر على اللسان قوله الشكر بالعكس اي فالحمد باعتبار انه اعم منه

نظر الى

نظر الى المورد واخص منه نظرا الى المتعلق فالشكر بالعكس محمول على المعنى العرفي والى الف عكس بحسب العرف
قوله اسم للذات الخ ليس هذا تعريفا بل بيان للموضوع له فلا انتقاض بالالفاظ المرادفة من
اللغات الفارسية وغيرها ثم ذكر الموصوف ليس باعتبار انه داخل في الموضوع له بل الاشارة الى
استجماع الذات لجميع صفات الكمال الى الاشارة في الوصف الثاني ظاهر واما في الاول فلان كمال
يتفرع على وجوب الوجود بالذات والاولى ان يقال انه تخصيص الاول لكونه اكمل الصفات واشهرها اختصاصا
بحضرته تعالى وتخصيص الثاني لمناسب جعل جنس المستفاد من الحمد قوله العدول الى الجملة الاسمية نيابة
الى ان الاصل الجملة الفعلية لكون الحمد من المصادر والاحداث المتعلقة بمحالها وان لم يذكر في بيان
النكتة المتعلقة بالافعال مع ان هذا المصدر مما يكثر استعماله منصوبا بافعال مضمرة قوله للدلالة على
الدوام والثبات اعلم انه ذكر الشيخ ره في دلائل الاعجاز انه لا دلالة لقولنا زيد منطلق على اكثر من ثبوت
الانطلاق لزيد ويمكن ان يوفق بين الكلامين بان مجرد الجملة الاسمية لا يدل على الدوام والثبوت لكنها
مع انضمام العدول اليه يدل بمعونة المقام عليه ويمكن ان تقيد كلامهما بهذا هو المفهوم من كلامه قدس سره في شرح المفتاح
والظاهر عندي ان كلام الكشاف والمفتاح على خلاف كلام الشيخ فانهما ذكرا ان المنافقين اخبروا عن ايمانهم
بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث لترويج الحدوث دون الثبات منهم وعن كفرهم بالجملة الاسمية المفيدة
للثبوت فانه دوام الكفر راسخ فيهم وقال صاحب المفتاح في الحالة المقتضية لكون المسند اسما انه يذكر
ليفيد انه نظر فاختص الثبوت والتجدد بحسب المقدرين فالظاهر انهما جعلا الاصل في الاسمية الثبوت
فانهما اعتبرا ذلك فانه قياس على وجه الاطلاق بلا تقييد فالاسمية التي خبرها جامد مفيدة للثبوت والتي
خبرها ظرف محتملة لهما فانه ان قدر الفعل فالتجدد والا فالثبوت ومما يؤيد ما ذكرنا انهم جعلوا تحية
ابراهيم عليه السلام المؤداة بالجملة الاسمية احسن من التحية المؤداة بالجملة الفعلية لدلالتها على
الدوام والثبات وهو هنا يقتضي ما قلنا جواز ترك الدوام في الجملة الاسمية اذا وقعت حالا وبهذا التقرير
اندفع اشكال آخر هو ان الفعلية مفيدة للتجدد والظرفية اختصاصها فلا يكون مثل الحمد لله مفيدة
قوله تقديم المحمود الخ لا يقال ان الاهتمام بالاسم الله تعالى ذاتي والاهتمام بالحمد عارضي فالاولى ان يتقدم

نظر الى

تعلق الحكم بالمشتق مشعر بعلية ما منه الاشتقاق للحكم كما يدل عليه الفاء في قولك اكرم العالم فانه يفيد ان العلم علة لوجوب الاكرام وهذا ظاهر لا سترة عليه

قوله وهذا تعريف بالاعم الخ اقول ليس هذا تعريفا بل بيان للموضوع له غلطا اشتهر بين كثير من الناس حتى ان بعض من لا خبرة له باللغات الفارسية وغيرها توهم ان ما ذكره صنفا ليس بجامع ولا مانع فاعترض عليه بان الموضوع له هو الاشارة الى استجماع الذات لجميع صفات الكمال لا الاشارة الى الوصف الذي هو مبدأ الاشتقاق كما يشعر به ظاهر قوله وانما الاول على كمال التشبيه وجوب الوجود بالذات والاول ان يقال ان مختصر المعاني اراد بكونه اكمل الصفات اشهرها اختصاصا بجنابه تعالى وتخصيص الشارح البيضاوي جمع الجنس المستفاد من الحمد قوله العدول الى الجملة الاسمية فيه اشارة الى ان الاصل في الجملة الفعلية كما حقق في محله من المصادر والاحداث المتعلقة بمن قامت به والشائع في بيان الجنس المتعلقات هو الافعال مع ان هذا المصدر حاكيا اسمي له منصوبا باضمار فعله قوله الدوام والثبات اعلم انه اكثر الشيخ في الاول الباقي ان دلالة لفظ زيد منطلق على اكثر من ثبوت الانطلاق لزيد وبكون ان به فرقا بين الكلامين بان جزء الجملة الاسمية للدوام على الدوام والثبوت كذلك مع انضمام العدول وغيره بكون ان تفيد لها هذا هو المفهوم من كلامه قدس سره في شرح المفتاح والظاهر عندي ان كلام الكشاف والمفتاح على خلاف كلام الشيخ فانهما ذكرا ان المناطقين اجروا على ايهم بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث دون الجملة الاسمية الدالة على الثبوت منهم من كفرهم بالجملة الاسمية المفيدة للثبوت فان دوام الكفر راسخ فيهم وقال صاحب المفتاح في الجملة المنفية لاكثر المسند انه قد يذكر لتنفي كونه ظرفا فيفيد النفي والتجدد بحسب المقام بريئ فالظاهر انها صفا لا الاصل في الجملة الشبيهة فانها اعني الكف فانه تعالى وجد الاطلاق بلا تقييد فالاسمية التي خبرها جامد مفيدة للثبوت والتي خبرها ظرف محتملة لهما فانه ان اخذ الفعل فالتجدد والا فالثبوت وقد يقوى ما ذكرنا انهم جعلوا الجملة ابراهيم عليه السلام المؤداة بالجملة الاسمية احسن من الجملة المؤداة بالجملة الفعلية لدلالتها على الدوام والثبات وهو يؤيد ايضا ما علمت جواز ان يشترك الجملة الاسمية والفعلية في مقام واحد مع ان مقام السؤال اكثر من ان يحصى قوله وقد يقال ان الاهتمام بالحمد يقتضي تقديم المحمود كما يقال ان الاهتمام بالحمد يقتضي تقديم الحامد والاهتمام بالمحمد عارض فالاول الذاتي يتقدم

والسبك على اعتبار التعظيم في الحمد فعرف كتب اللغة تعريف بالاعم بقي امر آخر وهو انه يعتبر في الحمد كون المحمود عليه جميلا كما ذكره في المطول فعلى التعريف بهذا قيده والا ان يقال التعريف بالاعم شائع عند الاباة بحيث ان الجميل الواقعي ليس بشرط بل يكفي كونه جميلا عند الحامد اعتقادا واعتبارا في نظر الحمد لكن على زعم الحامد فاعتبار قيد التعظيم يستلزم كون المحمود عليه جميلا وينبغي ان يعلم ان التعريف مع انه لا يصح بالكلية ان اشترط السكاكي وقوع التعريف فان الجميل المحمود عليه يلزم ان يكون اختياريا وقوع التعريف بها لاشعاره بذلك صحا الا انه يشكل عليهم ما نقل عن الشيرازي قدس سره من وقوع الحمد على صفات الله تعالى والشك انه لا يجري الاختيار في بعض الصفات كالحياة والصفات السلبية سواء استلزم الاختيار الحدوث اولا والانصاف بان اعتبار الاختيار في الحمد عليه بحسب حقيقة اللغة غير ظاهر والمسلم لا دليل عليه وكذا اطلاق اهل اللغة الحمد على الثناء على صفات الله تعالى والاشتغال بجواب بطلب من هو اشتغال على الكشاف والمطول تدبر سواء تعلق الجار بالمصدر المعرف باللام كما هو الظاهر او بالفعل المحذوف وجوبا او جوازا على ما قيل او بالمصدر المنكر المحذوف وجوبا كما هو الظاهر من كلام الرضي في باب المفعول المطلق حيث قال ان المصدر المنكر النائب عن فعله قد يكون مبتدأ واخبره سواء كان الفعل المحذوف بعده كحمد او بعض الحاء كما يقتضيه مذهب الاخفش سواء كان بمعنى ستر فالمعنى ستر تعلق بالنعمة وتعلق بغيره ثم الغير قد يتعلق راجع الى الحمد بل الى الثناء قوله الشكر فعل المرء بالفعل الامر والثناء على ما هو على اصطلاح اللغة قوله ينبئ الخ المراد بالانباء الدلالة بعض الشيء بحيث لو علم عرف الشيء هذا يجوز ان يكون الشكر مختصا في الاعتقاد مبتنيا على التعظيم واما الاطلاع على الاعتقاد يجوز ان يكون من غير الشكر كالالهام ويحتمل ان يقع بقول او فعل مبتنيا على التعظيم لان الشكر واحد من الثناء بشكر ان احدهما يبتني على الآخر وكلاهما مبتنيان على التعظيم لان المراد بالتعظيم التبجيل عند الشكر لا يجب فيه الامر خاصة والعظمة هو الشكر مختصا لانا نقول الشكر مختص اعتقادا المنعم بصفات الكمال فعلى هذا يجعل انباء الشكر مختصا بمعنى الدلالة بالنسبة الى الشاكر ايضا لكن كلامه قدس سره في حاشية الشرح يدل على ان نظر الاخير فقط قوله فهو احمد الاظهر فحمد احمد لان المراد بالحمد وما ورد به الماء ورد به القرآن فلا يكون في اختيار القرآن اشارة الى ان احمد كما صدر من القلب فهو على اللسان قوله والشكر بالعكس اي مخالف للحمد باعتبار انه اعم منه

سة الاعتبار على الثانية فالنسا وى لازم بالضرورة اذ البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال سواء
كان بواسطة الابهام الذاتى او العارضى لا انا نقول يرجع كل منها بقصد المتكلم الا يرى انه قد قدم
بعضهم الحمد وقدم كثير منهم لفظ الله ومع تحقق كل منها فارت جهة مستعارة منه كما تقدم لفظ السد اليه
للاختصار وقد يذكر لكونه الاصل او لمقتضى للعدول الى امر آخر وهو ان مقام الحمد لا يقتضى تقديم
لفظه لان تقديم معنى الحمد والثناء لله تعالى لا يتم الا بجموع المبتدأ والخبر فيقتضى تقديم المجموع على ما سواه
والجواب ان لفظ الحمد من بين المتعلقين انسب بالتقديم يظهر الا ان يقال ان هذا اللفظ موضوع لمفهوم هذا المعنى
قال الرضى على انه جعل ما مصدرية لان الحمد على الانعام اكمن من الحمد على النعم اذ الحمد على الاول بلا
واسطة وعلى الثانى بواسطة انه انما الانعام لا يقال قد وقع فى القرآن الكفر على نفس النعم كقوله تعالى واشكروا لى ولا تكفرون فيه بحث زعم ان المفهوم من الكشاف ان النعم بحق بعض الانعام يقوله
ايها ما لفضل الخ لا يمكن ان التعرض للمنعم به يمكن بان يذكر بطريق مفعولا وعملا او بعضه على احد الوجهين
والا لشك ان القسم الاول من التعرض يتغير العبارة عنه حقيقة لا ايهاما كما فى القسم الثانى فانه فاذا
اريد بالكلام ههنا تعليل ترك التعرض الاول فالابهام باعتبار ان ترك هذا التعرض ليس بنفس
فى افادة مقصود العبارة لجواز ان يكون لنكتة اخرى وان اريد تعليل ترك التعرض الثانى فالابهام
باعتبار ان القسم ليس بحقيق بل بشبه بهم فعبارته هنا للتعليل فاصرة اذ التعليل بنفسه للملابسة بهم
اختصاصه الخ مختص بالقسمين الآخرين من التعرض ويمكن ان يقال لم يتعرض قد سبق سره هناك
لترك التعرض الاجمالى الكلى لان ما اتم فى تاما وبالمام اتم تمام والمصدر المضاف يفيد للعموم وكم الاضافة
فى قوة المنعم به اجمالا لا يقال بقى امر آخر وهو انه وقع التعرض لبعض المنعم به مفصلا حيث قيل وعلم من
البيان لانا نقول المعلوم من التعليل بهذا حذف المنعم به فى ابتداء الكلام عند ذكر الانعام قوله وعاية
لبراعة الاستهلال هى فى الاصل تفوق الابتداء لكنه سمى بها الاصطلاح ما هو سبب للتفوق اى
كون الابتداء مناسبا للمقصود ثم ان رعاية البراعة ههنا باعتبار ان علم المعانى والبيان متعلقان بالبيان
اى المنطق الفصيح المرغب والقائل ان يقول ان رعاية البراعة تحقيل بجرد ذكر البيان سواء اريد منه

كونه خاصا بعد عام او لا وسواء كان هناك عطف او لا فالجامع تغليب عطف وعلم بالرعاية وجهه
انه يعتبر اولا عطف قوله وعلم تنبيها على رعاية ثم يجعل المجموع علة والاشكال ان حصول المجموع يقتضى
ملاحظة كونه عطف خاص على عام بل ان التنبيه ايضا لا يحتاج الى العطف فانه يقع الاشارة
الى فضيلة البيان بجرد ان يجعل محمودا عليه كما ان يقع التنبيه عليها فى الآية الكريمة بجرد ذكره عند
عداد النعم حيث قيل وعلم الانسان ما لم يعلم ويمكن ان يقال العطف يدل على زيادة الفضيلة لانه
يشير الى ان المعطوف صار بمنزلة جنس آخر قوله ما لم تعلم لا حاجة اليه وقال عنه قدس سره ان المراد
ما لم تعلم بقوتنا واجتهادنا وفيه ان جميع العلوم كذلك لا يحصل بدون الهام الله تعالى وخلقه
الا ان يقال انه يطلق فى العرف على العلم السهل الماخذ انه مقدور لاجتهاد العباد قدم رعاية للسجع
لا يقال يمكن الرعاية بان قيل وعلم تعلم من البيان علم لانا نقول المراد انه قدم بعد ذكر العامل اى
علم البيان على البيان رعاية للسجع قوله بتنبيه من يخاطب به اى يعلم المخاطبون بيانا ظاهرا بلا اشكال وصحة
فى فهم المعانى وانت خبير بما ذكر لا يظهر فى جميع القرآن سيما المثال الذى جعله صالحا راى من قال لا
يعلم تأويله الا الله تعالى ويمكن ان يقال المفهوم من الكشاف ان المراد بذلك كونه بحيث يعلم المخاطب
بواضح فضله وحذف المفعول والاضمار والعطف وتركه الى غير ذلك من انواع الالفاظ الموجبة لبلاغة
قوله بدليل التأويل وذلك لانه لم يسمع اصلا او قيل وسمع اتباعا فلم يكن اصل الآى لا يعلم تأويله انتهى فالجملة
لانه ما بعضه والقائل ان يقول لا اختصاصه بأولى بعضه والشرف منتف عن البعض وجوابه ان المعتبر
فيه الشرف باعتبار المضاف اليه دون ذوات الاجزاء قال قدس سره وما شرح الكشاف جزئى فى الآل بخصوصه
حيث لا يضاف الى البلاء ولا يضاف الا الى من له خطر فى الدنيا والدين ولم يسلم فى الحقيقة باعتبار لا
بناء خطر باعتبار آخر ويرد ان الخطر والشرف يتفاوت مراتبه بحسب الاضافات قوله وصحابته
بالنصب الاصحاب وهو فى الاصل مصدر قولهم خير بالتشديد فى الاصل وفى حمل ظاهره ان الاخبار يجوز
ان يكون جمع خير مخففا مما ذهب من الكشاف بل نقول هو فى الحقيقة على التقديرين جمع خير بالتشديد
لان التكسير يرد الاشياء الى اصولها نعم خيرا ذا كان اسم التفضيل لا يثنى ولا يجمع بل انه يجوز ان يكون

اى يعلم الى المخاطب بيانا ظاهرا

جمع خبر السابق يعني نبكي الفارسية قوله بعد الحمد فيه اشارة الى ان الظرف معمول لما تعلق به من متعلقات الشرط معنى وهو اختيار قدس سره في بحث متعلقات الفعل من الشرح ان الواسطة بين اما والفاء من معمولات الجزاء مطلقا وهو اختيار قدس سره وذلك بناء ان رتبة جواز اعمال ما في الظرف على ما نقل بعض النحاة هنهم مع ان في ذلك الاعمال رمزا الى انه ينبغي ان يكون على شيء بعد الحمد والصلوة والمناسب ان يجعل ما هنا لمجرد الفصل للتاكيد ووضع الجزاء فانه غير مقصود وقوله عين نقطت الخ هذا على ضرب من المسامحة كما يقال معين من الابتداء وقوله لسرعتها الفار على الغالب لانه قد يحذف فيها الضرورة او عند تقدير القول بالجزاء قوله والصحيح انهم لفظا او تقديرا على ما جعل مناسب لكن المحقق الرضي وصاحب المغني جعلا ان لا يقع بعدها اسم وقوله اقامة للازم مقام الخ اي ان ابن مالك جعل اللازم في موضع الملزوم على ما هو الظاهر فهيا ان المراد ان الفاء لم يقم موضع الشرط اعني قبل جميع اجزاء الجزاء بل ما خالفها لغرض الفصل بينهما والفاء فحسب واقتضى صدر ما تقدم كما لم تقم الاسمية مقام المبتدا بل القائم مقامه اما كونها لما التزم لصوقها اللهم بما فحان اللازم واقع موقع الملزوم وفيه بحث لان الظرف معمول لما لان اجزاء الجزاء على ما اختاره قدس سره هنا فالفاء في صدر الجزاء فالوجه ان جزاء بالاقامة جعل وجود اللازم بمنزلة وجود الملزوم فجملة فالمقصود ظاهرا ما بقي الا شرح في جملة فيه ان آثار المبتدا وعلاماته كثيرة من الاسمية والجزء والجزاء يحمل بينهما فالمقصود الاسم بمنزلة وجود اثرية جملة وكذا علامات الشرط متعددة فما جملة الشرط والفاء والجزاء فلزوم الفا وابقاء الجملة قوله على البلاغة ليس الخ حقيقة بل المراد به علم لزيادة تتعلق بالبلاغة فلا يلزم من عطف ما بعدها على البلاغة العطف على جزء العلة او لا رفع الضمير لما بعدها رفعا لاجزاء الكلمة قوله فيكون من اوفى العلوم الخ تفريع على ما تقدم في بعض مقدمة حقة مسلمة بين ان وفى العربية من جملة اوفى الفوائد ولا حاجة الى ضم المقدمة الاوفى الغير المحققة اعني ان اوفى الفوائد اوفى الدوائق وذلك لان المدعى كون علم البلاغة وما بعدها من اوفى

العلوم قوله به يعرف ان القرآن معجز الخ اما ما يعرف على التفصيل والتحقيق انه مشتمل على امور خارجة عن قدرة المخلوق فيعرف انه معجز اجمالا لكونه في غاية درجات البلاغة واما ما ذكره في كتب الكلام من انه معجز لفصل وجد الاعجاز وبيانه ما بين مستند علامته من اثبات النبوة لسيدنا محمد عليه الصلوة والسلام قوله ليكون من اجل الخ فالتعليل على اللف والنشر الغير المرتب او على العلتين بكون دليلا على كل من الاجليتين والاولية قوله اثبات الاستناد الخ هذا مبني على ما هو العرف من اختصاص السند بالحكم بس والا فالسند يطلق لغة على المعنى ايضا قوله بمرتبة المعاني المراد بمرتبة المعاني ان يؤتى بكل معنى على الوجه الذي يليق بان يلاحظ مسند المسند اليه عند ارادة حصره وبعاء المسند اليه مقدما عند هذا ما قوله بمناسبة الدلالات الظاهرة المراد بالمناسبة الدلالة عن التقييد المعنوي فيشمل بالمناسبة والاظهر ان يجعل على كون الدلالات مقابلة لمقتضيات الاحوال على ما يستفاد من شرح المفتاح للعلامة قوله من مفتاح صفة القسم الثالث على جعل التعريف في القسم لقطيا او يكون ان يقدر عاملا الظرف موخرة او حال من اسم كان على ما جوزه صاحب الكشاف قوله من الكتب المشهورة لا يخفى ان القسم الثالث كتاب لغة مع انه كثيرا ما يقرن بالبلاغة بين فيكون كتابا وفي ايضا قوله به وضع على شيء الخ غاية التوجيه لعل الامام ان يجعل الضمير الراجع الى شيء مذكرا موخرة واضافة المرتبة للعهد الخارجي اي وضع على فروع المرتبة التي تليق بهذا الفروع المذكور فيما قوله الخ بحيث الخ ينبغي ان يبدل بالتمام القرب اليه بجوز اظاهر وان الزيادة في التمام غير مقصودة فلا يتم صحة التفضيل وان اتم للتذنيب لا يجتمع مع وضع حشو النظم بما قوله وحق جواز ذلك الخ ما سبق مذهب بعضهم والحق اختيار المحقق الرضي ويؤيده جواز اعمال الغير الراجع الى المحذوف في الظرف واعمال لفظ القصة فيه باعتبار الاصل وان لم يجز به هنا معنى معتد به قوله يستعرف الفرق بينهما هو ان الزائد متعين في حشو وفي التطويل وليست شعوبة لم اختصر على ما ذكره ولم يرد الفرق الآتي مع اختصاره بلا حاجة الى بسط الكلام على ان هذا الفرق هو المناسب هنا حيث جعل المصنف حشو محتاجا الى التجريد والتطويل قابلا للاختصار فان الفرق الاتي اكثر هنا انسب بالعكس قوله به

الى شيء مذكر موخرة الخ

كون الكلام تحقيقا ينبغي ان يجعل منشاء لضعف التأليف نظرا الى ان خلاف التحقيق الكلام يوجب صعوبة
فهم المرام بالنسبة الى المتتبع لنوادر الاعراب قوله هي حكم على الخ اي خصيصة كلية مشتملة بالقوة
القريبة الى الفعل على احكام ما كتمناه ثم ان الشارح اطلق الجزئيات على افراد المفهوم الكلي لا على
القضايا التي تحت القضية الكلية بل الشارح اطلق الفروع عليها فان حمل الجزئيات على ما هو
الظاهر منها يحتاج الى حذف مضاف ومضاف اليها اي على احكام جزئيات موضوعاتها وان حملت
على الفروع يجوز ايضا ويجد التشبيه فلا حاجة الى ارتكاب حذف واما طريق استخراج الفروع بان
يجعل القاعدة كبرى لقضية صغرى محمولها كأن يقال مثلا ان زيدا قائم كلام يتلقى للمنكر وكل كلام
كذلك يجب تأكيده فيجب تأكيده ثم اللام في لينعرف للعاقبة والغاية وفي المقام اشكال لانه لا يجوز
ان يكون بعض الجزئيات شاهدا على هذا التقدير لعدم الدور اللهم الا ان يقال سمع من الموثوق به
فيقال مثلا لتأكيد في جواب المنكر هذا المثال سمع من الموثوق به وكل ما سمع منه الظاهر انه حسن
في البلاغة فالتأكيد مع المنكر حسن فاندفع ما قيل انه خص من الامثلة باعتبار الصلوح بعض ان
علما به شاهد يصلح ان يكون مثالا من غير عكس كما قالوا ان قصر التعيين احد هذا المعنى والمناسب جعلنا
الاحسنية على هذا الوجه لانه اعتبر في المثال ايضاح القواعد وفي الشاهد اثباتها فان اريد الايضاح
فقط والاثبات فقط فهما متباينان فتباينا مطلقا وان اريد الايضاح والاثبات في الجملة فبينهما
عموم وخصوص من وجه لكن المفهوم من حاشية المطولة عند قدس سره ان الاحسنية باعتبار
ان اعتبر في الشاهد كونه من كلام الثقة دون المثال وجعل قيد الايضاح والاثبات خارجين
عن مفهوميهما وبهذا يندفع ما يبعد الاجتماع من تقرير الشرح فلا يخلو التوضيح قوله من الالوية وضوح
بالتشديد وهو الغالب في المعنى اللازم وقد قرئ بالتخفيف وبه يؤيده ان صاحب المنتخب جعل المصدر
في الابعين استظلاع والابعين قصر واحدا وهو في الاول بالتخفيف قطعا لكن خرج ابن وثيق العبد
وهو الامام نفيسة الشافعي بان مصدر الابيع قصر بالعزة المقصورة وتشديد الواو والياء معا
وهو قوله قد استعمل بمثال الخ لا يخفى انه يكون حينئذ الواو هنا حقيقة من غير تجوز وتخيير فلا ان يكون

جلد حالا اي مجتهدا او تمييزا عن نسبة التقصير الى الفاعل فيكون في المعنى فاعلا حقيقيا او حكميا بان
ينزع الخافض اي في جهده والاجتهاد ويجوز ايضا تضمين معنى الترك فلا حاجة الى حذف المفعول
وانما اختار قدس سره الاخير لانه ابلغ اذ يتبع جهداء موضع الخ اي لم يترك شيئا من الاجتهاد
مع انه الموافق بالاستعمال المشهور من التعدية الى المفعول بين قوله اي المختار الاسب بقوله واضفت
الى ذلك ان يرجح الضمير الثالث لكنه نظرا الى ان استواء الترتيب والتذييب للاجتماع المختار
احسن قوله اي اخذا واختيارا النفس الترتيب واخذ اللعاني من الالفاظ المرتبة قوله بما تضمنه معنى لم
ابالغ اي شركت الخ فيه اشارة الى ان تقريبا ليس فيها النفي لانه اذا دخل على النفي صار فيه كان
المقصود والمناط نفي القيد على ما نقله الشريف عن الشيخ وقال في حاشيته ان هذا على الا فيلزم الشك
ان الظاهر هنا تقييد النفي لا نفي القيد لكن بقي هنا الكلام في انه هل يكون في الاجمال صرف النفي ويستفاد
منه على ما فهم من امالي ابن الحاجب فاجره وحده سكوته هنا بيان لاحوال النفي وتقييده وهو ضيع لحاصل
المعنى اوجب تأويل النفي بنفي مثبت يصلح للتعليل وهو الظاهر لان المعلول له هو الغرض الحامل
على الفعل المعلل واعلم ان المفهوم من شرح الكشاف فانه لا يجب نفي القيد عند انتفاء الحكم بل يدل على النفي على
الكلام المعلل بالقيد وقد كتبنا عبارته في حاشية الشرح فليتأمل وقوله لمطابق اسند الخ اي ليكون
اسند باعتبار المعنى المنفي مطابقا مناسبا لمعناه الاصلي قوله خدم المسند اليه متعلق الخ وذلك لان يناسب
جعل الواو للعطف لان من محسنات الوصل تناسب المعطوف بين في المضارعية والماضوية ولا
يضر جعلها للحال بدون التقديم لان المضارع المثبت انما يكون حالا بالضرورة او الاكثار يجوز ان
يجعل معطوفا على ما سبق بناء على انه عدل في المعطوف عليه الماضوية الى المضارعية لقصد الاستمرار
لانا نقول في التقديم فائدة الاستمرار مع الاحتراز عن خدم تلك المناسبة بين المعطوف بين فالمناسب
التقديم بقي انه لا حاجة في ان فائدة المقصود والزيادة الواو فتعين على المصنف ترك الواو وجعل الجملة
حالا باعتبار الاشتمال على ضمير المتكلم الذي هو عين ذي الحال على ما سبق قوله حال من ان
يضع يده الخ يجعل ظرفا لغوا الاسوأ اشارة الى ان النفع بجر الفضل والكرم لا الامر اذ لا في المختصر

او المؤلف قوله عيسى وكان في غالب بخ وفي اكثر نسخ الصحاح من ان عيسى وهو اس كما ذكر بيان للمعنى بالمآل قوله على ما مر ح به صاحب المفتاح ح آخا احتاج الى ذكر هذا التصريح لما اشتهر من ان المخصص هو مبتدأ وخبره جملة المقدمة او خبر مبتدأ محذوف وجملة التوحيد ان المشهور على الغالب قوله وعلى تقدير الخ فان قيل لم لا يجوز ان يكون هو جملة انشائية ايضا او ان يعطف عليه بتقدير المبتدأ اي وهو نعم الوكيل وحينئذ يكون جملة اسمية منطوق خبرها جملة فعلية قلت اولا بنية او ان يعطف على خبر وحسن لكن بدون اعتبار معنى بحسبه وبكيفيته ويجوز عطف جملة الخ لما عمل من الاعراب على المفردات ويحتمل ان يكون اذا اول تكلمة كما ان عدل بنا الى الجملة الفعلية الدالة على المدح العام مبالغة فيه حتى جعل الجملة انشائية الخ اقل من القليل والانصاف انه لا يفهم من خولنا هو نعم الوكيل معنى التوكل بالاختيار بل مجرد انشاء المدح وقد جوز الشيخ الرضي انه يجوز عطف الفعل على الاسم وبالعكس لان في الاسم معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل اي فلق الاصباح فلا يجوز كمه مررت برجل طويل وبغرب ذاهب بحسب المعنى ثم ان جملة الامن نية لا دليل على المدح من جميع الوجوه بل باعتبار العنوان الذي عبر به عن الفاعل وما يتعلق به مثلا نعم الوكيل يدل على المدح باعتبار الوكالة وفي ابعاده وهذا البحث وان خولنا هو جيد لكن الوكالة ايضا لا يزال نعم الوكيل يدل وضعا على المدح العام بخلاف خولنا جيد الوكالة لا يدل وذكر في شرح المفتاح للسيد قدس سره في الاداة نعم وكذا نه يدل على خصلة مطلقة غير معينة بقرينة المقام يحكى على اليوم حذرا عن الترجيح وضعا للحكم بخلاف خولنا جيد الوكيل يحكى عليه بمقام المدح والمقام يحتاج الى ذكر مثال المناسب على ما ذكره ان يقال نه المعطوف عليها اي هو حسن ايضا باعتبار نعم الطبيب كما في نعم الوكيل بما فرق بل مر به ان العبارة مشعرة بان عطف الانت على الحجر لا يكون عن قصد وهنا الامر ليس كذلك نه يجوز عطف عليه فيها اذا كان له على من الاواب كما في هذا الموضع صرح بذلك صاحب الكشاف في سورة نوح حيث قال والانزر والظالمين عطف على قوله رب اغفر لي ولوالدي نه

عليه السلام ودعاء وقال رب انهم عصوني وقال تعالى لا تذر على الارض من الكافرين الا ضلالا ان قال هذين القولين اقول ذكر صاحب الكشف في بيان الكشاف لحاصل المعراج نه الى ان الواو من كلام الله تعالى لا من محكيه وما بعده من الكل واقول بهذا التكلف نذر ان من عطف الانت على الحجر ويمكن ان يجاب ايضا بان المقصود الاشارة الى نفع ما نهوا هم على ما به المسئلة من ان الجملة الانشائية اذا وقعت خبرا بعد القول فيكون في الحقيقة مفرد المتعلق الجملة فلا يلزم المقصود وان عطف الانت على الحجر بنا يشكل على قصد رفع ما قال صاحب كشف سره ان سيبويه من ان الفعل والمخلق للاثر قوله رب المغفرة اي ما به مقصود نه الجملة غرض خطابية ثم ان كتب قدس سره ان الحجر مبني على ان الاضافة والشواهد من قبيل القاعدة نظرا الى كونها من جزئيات القواعد والاخلق ان اعتراضات المصنف ايضا ينبغي ان تحمل من القاعدة باعتبار انها متعلقة بما قوله في تاويله المراد اي في المعنى التاويلي لا بحسب التاويل والاخاوة كما في الفن الثاني في قوله تعالى سنفيء لكم سنقصد لكم اول تخانة من المصنف عبارة دالة على ان تخانة من الفن الثالث وما بعده لكن المصنف حصر اجزاء الكتاب في الفنون الثلثة نه آخر المقدمة ولم يلتفت الى ذكر تخانة قوله بطريق التوزيع العددي آه لا يخفى انه لم يذكر شيئا من القواعد فيما سبق من الفنون بعنوان الفن الا انه ذكر في سياق بعض ما يجوز به من تخطئات تاويله المراد وما يجوز به من تخطئات التفسير وما يعرف به وجوه التعبير وبهذا الاعتبار معلومة الانتصاف بالفنون وبهذا الفدر كاف وبهذا عليه انه الاخاوة في جعل المعاني نه ويمكن ان يقال لان الحكم في الفن الثاني والثالث حسب البعد اجرى الاول على طريقتنا قوله المقدمة آه اعلم ان المقدمة في الاصل صفة بلا مرية ثم نقلت الى الاسبقية فاما ان يجعل اسما للطائفة المقدمة على الجيش ثم ينقل منها على جهة الحقيقة او المجاز الى اسم اول علم شيء وتعيين المراد بها الاضافة فيقال مقدمة الكتاب ومقدمة العلم ومقدمة الكلام والا ان ينقل من الوصفية للاسم اول على شيء وبقصد التعبير بالاضافة كما يقال والكتاب والكلام ضلل الاول النقل الى مقدمة الكتاب بواسطة وعلى الثاني بلا واسطة والى اعتبار الواسطة ينظر كلام الثاني حيث

حيث قال قدم بعض تقدم ح

قال المقدمة لغة التي تتقدم الجيش من قدم بعض تقدم وقد استعيرت للاول كل شئ فقيل لمقدمة الكتاب ومقدمة الكلام والى هنا جاء هدم الواسطة بمثل كلام المغرب حيث قال قدم وتقدم بعض ومنه مقدمة جيش ومقدمة الكتاب واما اجناء المقدمة على الوصية واطلاقها على الامر الكبير باعتبار بعض المتقدم فغير ناقل فالمتبادر وعن الفاضل وغيره من الكتاب وينبغي ان يعلم ان المقدمة بكسر الدال بكسر الرواية على ما صرح به في الفاضل ويؤيده الرواية ايضا اذا المتبادر من الكسر الاستحقاق الذاتي في التقدم واما الاختيار والاخذ باين قدوم اللازم دون المتعدي لان الكلام ان يضاف الصفة المتعدية الى المفعول لا الى فاعله نوع تعلق به كما كتاب بنا لان المقدم في الحقيقة الصاحب لا الكتاب فتد قوله بنوه قف عليه لكن بيانه جعل العلامة في شرح المفتاح مقدمة العلم اعم مما بنوه قف عليه تقسيما واذا اوشرح حاقوله ومقدمة الكتاب لطائفة ح لا يخفى ان المتبادر من العبارة ان الطائفة مقدمة الكتاب اصطلاح من القوم لا من هذا الشارح في مقابلة مقدمة العلم وقد قال في شرح المفتاح انها اسم لتلك الطائفة فاعترض عليه بان القوم يطلقون المقدمة على الالفاظ الدالة على مقدمة العلم للعلاقة الظاهرة بين اللفظ والمعنى ولا يطلقون على ما يكون مدلولها اعم من مقدمة العلم فما يتم كلام الشارح بمجرد ان لفظا حدان يصطلح على اطلاقه وان كثيرا من القوم يطلقون المقدمة على طائفة من الكلام اتم المقصود بل على الشارح ان يبني من القوم ما يدل على اصطلاح منهم على السببية للمقدمة بازاء طائفة من الالفاظ الدالة على ما هو اعم من مقدمة العلم ويمكن ان يقال كلام الشارح والمغرب يدل على ان ذلك الاطلاق لعلاقة الاولية لا للعلاقة التي بين اللفظ والمعنى والاختصاص في كلامها يابى على مقدمة العلم والاسكاك شيخ ذلك الاطلاق في عبارة المصنفين لاطلاق مقدمة العلم حيث يجعل المغرب ذلك الاطلاق مقابلا لمقدمة الجيش واطلاقا حقيقة عرفية عند الاكثر وكثير من التصانيف مقدمتها اعم مما يدل على مقدمة العلم تامل

قوله وهو في الاصل يخفى الخ الاصالة بالنسبة الى المعنى الاصطلاحي خلاف ما بالاصل المعنى اللغوي سواء كان حقيقة او مجازا المقصد من الابناء اعم من ان يكون بطريق المطابقة او التضمن او الالتزام

قوله وصف بها المفرد الخ لا يخفى ان الظاهر ان يوصف المركب الناقصة ايضا بالفصاحة وهي خارجة عن ظاهر العبارة فينبغي اجتنابها بالتاويل في المفرد او في الكلام فذهب الشارح قدس سره الى الاول نظرا الى انه شاع اطلاق المفرد على ما يقابله من المثنى والمجموع والمضاف واللام ولم يعهد مثل ذلك في لفظ الكلام واختار بعضهم التاويل في الثاني بان يراد بالكلام المركب مطلقا اطلاقا للاسم العام على الخاص وهو احسن لانه يلزم ان يكون تلك المركبات مخالفة حالية على فصاحة المفرد فصيحة مع انه يشكل لها عليها بناء فصاحة الكلام كضعف التاليف فانه يخل بفصاحة الكلام ولم يذكر في المفرد وابعد من ذلك اختيار رجوعها من الفصاحة بهم ملكة فصيحة معها ينتفع من ذلك كيف وانها قد توصف بها غير فصيحة باعتبار عروض اللثغة وبينهما بون بعيد زيادة ملكة او نقصانها جدا وقد يعتذر عن ذلك بان المفرد ما ليس جزء معناه فيشمل الاعلام المركبة الخالية عن التنافر الكلمات بل على ضعف التاليف ايضا لان الاولى باعتبار المنتفل عنه فينبغي ان يكون فصيحا او يراد في تعريف فصاحة المفرد قيد آخر والجواب ان تلك الاعلام مركبات في اصطلاح المحققين من النحاة فان المفرد عندهم اللفظ الذي تلفظ احد بحيث لو اخذ بهذا اللفظ من حيث الاعراب والبناء وكل علم مركب يشتمل على اجزاء بحيث لو اخذ بهذا اللفظ من حيث الاعراب والبناء وكل علم مركب يشتمل على اجزاء بحيث لو كانها مفردات في اصطلاح النحاة فان نظر في المعاني اصالة فهذا التعريف للمفرد باصطلاح صحيح والى هذا التحقيق اشار في حاشية المطالع قوله وهي تنبئ عن الوصول الخ اما تركب بنا فينبغي الاصل اذ معناه معتمد لغة واصطلاحا فانه قال العلامة في وجيهاجة شرحه على المفتاح البلاغة الاصل مصدر بلغ الرجل اذا صار بليغا وهو ان يبلغ الرجل بعبارته كنه مراده بحيث لا يبقى عليه بعدها زيادة لمستزيد من غير اخلال واطالة من غير ملال وعليه يكون جامع حسن اللفظ مع حسن المعنى والصحيح ما ذكره المصنف وهو ان البلاغة بلوغ المتكلم في تادية المعاني الى آخر تعريف المفتاح قوله لم يسمع كلمة بليغة اعترض عليه بان ذلك اخص من المدعى اذ المفرد على توجيهه قد يسمى بليغا فيشمل تلك المركبات الناقصة ايضا والقول باشتمال الكلمة عليها بعيد جدا والجواب ان الكلمة ايضا قد تطلق على ما يشمل على اجزاء هي كلمات في اصطلاح النحاة كما في قولك ان الله يبشرك بيحيى الخ اي الاولى على انصاف البلاغة عليها لا

الكلمة بالبلاغة بعيد ح

كلام العرب والى كلام الادباء والمصنفين ايضا قوله في اسرارها الخ يصلح للتعريف بحث بناء
على ما قاله والا فلا شك في وجوه المنهيات العامة قوله كقاسم ابن محمد الخ وكذا
على ذلك بان القسمين مشتركان في حقيقة واحدة اعني الامر بعد الامر اخرا فانهم قولهم
فالفصاحة للمفرد والظرف اما صفة بنقد بها العامل المعرف على ما يفهم جوازه من كلامه قدس سره
في بحث ترك المسند في شرح المفتاح او بنقد به متمكنا نظرا الى ان اللام في الفصاحة للجنس
والمعرف بلام الجنس مطلقا في حكم النكرة على ما ذكره في شرح المفتاح واما ظرف لغو بعض النسبة
التي تشتمل عليها الجملة واما حال على ما جوزه بعض النحاة من مجيء الحال من المبتدا فان قبل اين
التنبيه بناء على ان العامل مقيد والعامل على الاطلاق قد صرح بذلك في بحث المعنى الرضي قالا اولى جعله صفة
قلنا اطلاق التنبيه فيما اذا جعل العامل في حال الابتداء غير مسلم والمسلم فيه ان الصفة للاحتراز
كما في التقييد فان التخصيص لا كما في المثل يفيد نفي الحكم عما عداه في الجملة وليست كذلك
سيجيء في بحث الاستتباع من الفن الثالث قوله وتنفير الفصاحة بالخلوص الخ وذلك لما نقل
عنه قدس سره في حاشية المطول ان الخلو عن الامر غير كاف لكون الفصاحة وجودية والخلو من
عدد ما فلا يصح ان يقال ان الفصاحة بهذا المعنى وان صح ان يقال ان الفصيح هو الخالص والخ
استقام في الجملة لقصد المبالغة او ادعاء كونها نفس الخلو عن الامر فلا يتم التعريف بالمباين
وهو من الادعاء وقصد المبالغة فانا لا نسلم انتفاء الامر في التعريفات لانتفاء الادعاء كثيرا في اثبات
ويكتفون بالجزء وان علم ان المعرف يستلزم تصور المعرف ويعتبرون قصد المبالغة والادعاء في
التعريفات واستلزام التعريف بالمباين اصطلاح المنطقيين لم يقم عليه الظاهر ان المراد
بالوجود هنا ما لا يكون العدم او الخلو مفهومه بالعدد من ما يدل على العدم في مفهومه ويصح حمل
احدهما على الآخر كما يقال البياض لا سواد وهو يؤيد ذلك اثبات القوم للفصاحة بالمعنى الذي ذكرناه وانما
امتنع التعريف بها لان الفصاحة بهذا المعنى وجودية والخلو عن معدد ما هو الفصاحة وجودية والخلو عن
عدد ما مثلا عدمي وجب تغاير الثقل على وزن الصبور خلاف الخفة معدد يثقل الشيء بالضم والثقل

بكسر الفاء

بكسر الفاء وسكون العين واحد الاثقال وهنا بالفارسية سنگيني في علم المذهب والمعنى
انسب لفظا بما عنيا بعطف الخشن لكن المعنى الثاني اولى بحسب المقام قوله والغير حاله
الى الفرع المذكور في البيت السابق اعني وفرع يزين المتن اسود حالكم اثبت كثير الخلة
المتصل بكلمتنا اضافة الغدائر الى الفرع من اضافة الجزئي الى الكلي والجزء الى الكل والفرع الشعر
مطلقا على ما في المذهب او الشعر التام كما في الصحاح والاثبت الكثير الغبن بالكسر من الخلة بالفتح
صفة الغب والمغلول بالغين المعجمة المنقال بالكسر ما يعلى به الغبن من عيدان الغبن منقال الفتى اس
كثير مغلول وقد يجيء المغلول بمعنى الغبن ايضا في الظلام مبالغة بليغة واعلم انه جعل الفاحم
والمذهب القدير مطلق الشعر فاعلى هذا المناسبان يجعل غير غدائره اجمالا ثم تفصيلا بتاويل
المذكور بما يعد اكثر منه وعلى ان المعهود في نساء العرب ضفر مجموع الشعور وسط الراس وجعل ضفيرة
منها على الرمانة ثم تقسيمها تحت المتن والمرسل قوله من حروف المعجمة الحروف المعهودة
حروف هذا التركيب اعني سنشفك غضفة الخ بالغين المعجمة والحاء المهملة الاولى في المسك
وخضفه بالخاء المعجمة والصاد المهملة اسم امراة والمعجمة ما عدا حروف ذلك التركيب الشديدة
حروف قولك جدك قط بكت اي مزجت الشراب بالماء والرخوة ما عداها وما عداها في قولك لم يرعنا
وهذه محصورة بين الشديدة والرخوة وقوله وبينظر لان الخ واجب بان الزاء المعجمة من المجهورة والرخوة
والظاء وصف دخل بخلاف الزاء المهملة من المجهورة التي بين الشديدة والرخوة وانت خبير بان وصف
الزاء المعجمة بصفة الزاء المشتركة دون المختصة بغير قوله على ان هذا القائل الخ قائل بوجود
كلمات غير فصيحة في كلام فصيح فسد بناء على فساد لان فصاحة الكلام مشروطة في فصاحة الكلام فطعن
وقد اجاب عن المركبات الناقصة والتامة بعدم الكلام بخلاف فقد الكلام بالمركب التام فانه يوجد
كلام فصيح في الجملة لعين المركب الناقص بدون شرط فصاحة الكلام قوله والقياس على الكلام
الخ يعني ان هذا القائل قاس وقوع الكلمة الغير الفصيحة في كلام فصيح على وقوع الكلمة الغير العربية
في القرآن الذي هو عربي لقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وذلك قياس فاسد لان الكلام

القرآنية الخ فيقال انها رومية او فارسية او هندية كالقناطير والسجيل والمشكاة عربية على
توافق اللغتين والعلم للغيرية انا نمنع ذلك راجع الى السورة واطلاق القرآن على البعض شائع
وبوسلم فالمسلم ان عربيته باعتبار اغلب الاجزاء كما زعم هذا القائل بل باعتبار الاسلوب والتسلم
فالقياس عدم الفارق لانه اشترط في فصاحة الكلام فصاحة الكلمة ولم يشترط عربية بجزء ولغة
الكلام انما يكفي كون الاكثر على لغة العرب بنسبة المجموع اليهم واعترض على انه لم يشترط فصاحة
الكلام فصاحة المركب التام او مطلق المركب ولا يقتضي انه لم يشترط فصاحة الكلمة في فصاحة
هذا الكلام مسلما بتسليم الاسورة او القرآن فانهم ذكروا ان الراجع على المسند والمسند اليه خارج عن حقيقة
الكلام وتجويز ان حقيقة الكلام لا يتم على ما ذكروا مسند ومسند اليه لكنه شائع اطلاق الكلام على
المركب فحينئذ اما جملة او فصاحة مثل السورة او القرآن لا يمكن او خلوها عن فصاحة المفرد فينبغي ان يدخل
في فصاحة الكلام او خذ اشتراط فصاحة الكلمة فيها لانه لا فائدة عدم فصاحة احد الجزئين اعني المسند
والمسند اليه بوصف الخلل بالفصاحة فكذا لا بوصف السورة او القرآن بالفصاحة اذا لم يكن بعض اجزائه
فصيحا وان كان ذلك البعض مركبا ناقصا مثلا او اسما يجلب ويجوز ان يقال بان المجوز غير فصيح
او بان الاولى ابراد الفصيح او نسبة العجز عن ابراد الفصيح بدل غير الفصيح فيدخل تحت القسم الثالث
وهو ابراد غير الفصيح لكنه وحكمه لا يتصل بها منع المقدمة والحمل بما ذكر واجيب بان ذلك
ممنوع لانه يلزم كمال القرآن انه معجز وهو بعيد عما للنبي عليه الصلوة والسلام كمال بلاغة و
فصاحة والظاهر ان الاتيان بالسورة بتلك الجهل بانه سورة غير بعيد فلا يحكم بنسبة الجهل او ونسيان
ذلك بالنسبة اليها بتصوره واما بالنسبة اليه تعالى فلانه كل ما يتعلق احد نوعي حسن وقبح يتعلق الثاني
على الثاني فهو غير مستقيم على ما علم في الكلام والجواب ان الصفة بحسب لم يجوز واحد وما لا يليق بالحكيم
من الصفات تعالى اسماء والاشاعرة بحسب الله وان قاله ابالجواز لكنهم لم يقولوا ابالثبات ذلك حتى هذا فضلا
بلا ضرورة ولا دليل من الكتاب والسنة مستدلا على هذا اللازم فانما قوله كون الكلمة وحشية غير ظاهرة
المعنى الخ ان غير بان يلزم على ظاهر هذا الكلام اشتمال القرآن على غير الفصيح مثل الذاهبات

والفظ

والفظ الاب بالنشد بدالمشتبه على كثير من الصحابة رضي الله عنهم وكذا قوله ان هذان لساحران
فانه قرئ ايضا سبعة فقط مطلقا لا بهذا سواء فاق لكلام الفصاح كذا ذكره الاساس الزمخ وقد اجاب
بالتزام الثاني والسيف السريجي الخ يمكن ان يعتبر لهذا التخريج وجه يستقيم على قاعدتهم وبيان
يقال ان فعلا قد يكون للصيرورة فاعلا بما صاغ منه نحو نسي الرجل من الشباب فالنسي مصدر
بمعنى الفاعل وحينئذ يتجه بان التفصيل يمكن ان يعتبر النسبة الى اصله كما ضمنه من نسبة الى الغير فالنسي
من سرجت اسرج نسبة الى النسيج يمكن ان السرج والسريجي لم يمكن للنسبة بعض المشابهة
قوله ايضا من هذا القبيل وما خوذ من السرج على ما صرح به الامام المرزوقي حيث قال
السريجي منسوب الى السرج ويجوز ان يكون وصفا بذلك لكثرة ما ينسج ويشد فيه كان بيت سريجا ينسج
فيه سرج الله امرك اي حسنه ونوره هكذا اكتب قد سكت عنه في الجواب بحظ الشريف فلا حاجة
لنا الى تصحيح غيره فاكتب في كثير من النسخ وينبغي ان يعلم انه وقع عطف ما هو فاء خطاب او الباء
فالجواب وجهان لكن يرد على الوجه الاول انه ورد السرج الدهن في الديوان والصحاح وغيرهما
من كتب اللغة اللهم الا ان يقال استشهاد في كتب اللغة من المتاخرين بعد حكم من قدماء اهل اللغة
بغرابة السرج واجيب بان ذلك لا استشهاد لاينافي الاحتياج الى تخريج الوجه البعيد وانت خبير بانه
لا يمكن جعل الجواب وجيها مقابلين قول السعد خلافا لما ثبت من الواضح لقد احسن فيما سكت وفي
نعم القانون بهذا لكن الاكمل ان المراد بالقانون بهذا القانون المفروغ فيه فيدخل فيه انه اذا
فتح العين مطلقا الى الكسر صار غير فصيح والحق ان ذلك متعلق بعلم اللغة دون التعريف ويمكن ان
يقال للام في فصاحة اللفظ الموضوع ومثل ذلك ليس به موضوع لا يقال فالاجلى ايضا خارج لانا نمنع
به موضوع للقانون نظر لهم بان اصل الاجلى الاجلى بمنزلة الموضوع لها بعد غاية الامر انه تنسي استعمال
واعلم انه ينبغي ان يجعل المفردات بناء ولا للمركبات الناقصة التي هي حكما لانها اذا انضمت
قبل الباء او الاوخام كان غير فصيح بل ينبغي ان يعتبر انه يتبع مثل ذلك المركب التام ايضا فانه اذا
قيل من ابنك بسكون نون من وتحريك الهمزة فانه كان غير فصيح فانه في قوله صلى الله عليه وسلم انا ابن

ملیکلما سن ربا فا قبیل قیکو مخه آل وما، و ذکر ان اصل آل اهیل و اصل ما ماه و ابدل المعزة من الهاء
غیر قیاس قوله الاظهر من تحمیل الخ بهذه اللغة الابیض مطلقا و الابیض الجهنة من تحمیل نخلة من البیاض
غدمت او حال و اما جعلها بعضا غیر ظاهر لانه لا یستقاد من العبارة قوله فیه نظر وجه النظر ان ارادة صاحب
القیل ان الخلوص من الکراهة داخل فی مفهوم الفصاحة فمسلم و ان اراد انه لو لم یذکر لزم فصاحة الکلام
مع خلوصه عن الکراهة فممنوع ایضا کما مر فی حاشیة الغزالة الخ لا ینبغی ان یراد ان الغزالة مستلزمة للکراهة
فالکراهة بحسب المفهوم هی الغرابة فان توجیه المنع علی انک ظاهر غایة الظهور بل اراد ان سبب الکراهة منحصر فی
الغرابة فالمقول باشتراط الخلوص عن الغرابة مثلا اشتراط الخلوص عن الکراهة لکن ذکر الکراهة اولی
فی محل المنع قوله و قبیل ان الکراهة الخ و قد یتوهم ان هذا اشارة الی ما ذکره المحقق المدقق من ان الکراهة
اما راجعة الی النظم او الی الغرابة او الی المستثنی له علی ترکیب یشتمل علی الاولین و ذکر
الکراهة مستدرک فتدبره و علی الاخیر لا بد من ذکرها فی تعریف الفصاحة و لا یخفی ان نظره قاصر عن ان یری
لها وجها علی انک ان تحقق لی بقیت اعرف بان کراهة بعض الالفاظ بغیر النظم و اما اثبات انه
لا دخل للنظم فی الکراهة اصلا فمشکل اذ لا ضرورة فی القبیل بان منشوه و قد مر سره و ابراء النظر
عن الکلام المحقق الرضی علی قول من قال بان الکراهة بغیر النظم الا ان علیه اشکالا و ینبغی ان یعلم ان
کلام المحقق الرضی لا علی لانه یمکن لصاحب القیل المذکور فی المتن ان یلتزم فی بعض الصور ذکر الکراهة
فی تعریف الفصاحة و الاستغناء عن ذکرها بوجه و الکراهة فی الجملة بدون النظم و اعلم انه قال الحاشی شارح التلخیص
الفتاح ان النظم بالفتح مصدر فی قولهم نظم الرجل و بالکسر جمع نظمة اسم لحسن الصوت فی القراءة و الغنا
الشائع بهذا الاسب بهذا قولهم فصاحة بعض بجواز ان یکون صفة مصدر محذوف ای ظهور صفاتها کالشائع
فصاحة الکلمات او ان یکون بعض بمعنی علی فی الزمان ای وقت ظهور صفاتها کالشائع و اما جعلها ظرفا للغة المخلوص فی
اختلف فیه النحاة لان الاخفش اشترط ان یکون المفعول مع بحیث یصح اسناد الفعل الیه و خالفه
بعض النحاة و تفقه مذهبه بقول بعض العرب انتظرک مع طلوع الشمس بهکذا یستفاد من الشرح
الکبیر علی التلخیص و انه یدل ان فعل ما ذکره المحقق من ان مع لا یقع عند الاضافة فلفظ معان الاول

موضع الاجماع الثانی فی زمانه الثالث مراده عند الاان المشهور مذهب الاخفش بجواز وقوع
الالتباس بخلاف قول العرب الابرح ان الشیخ الرضی جعل زمانه تعریف الکلام ان یکون الباء فی قوله
بالجهة و بعض مع فی قوله السید حمله بانه یلزم ان یصیر المتخصص و المتخصص امرا واحدا و قوله حال من
الضمیر فی خلوصه فانه قبیل یلزم ان یصیر مثل زید اجلل فصیح فانه یصدق علیه انه فی تلک الحالة
اذ خالص عن الکراهة حالة فصاحة الکلام کما یقال الکرم الحسنی و فی حال الکتبة فانه اسوء متخلص
حال الکتبة ثم صار فظیعا یصدق علیه انه کریم و ان لم یکن متصفا حال الفظاعة فلا یمکن ان یکون
مذهب بعض النحاة و ان الاستثنا جائز فی غیر زمان الحال فلا یصدق فی خلط زید اجلل انه خالص و فصیح
فی زمان فصاحة الکلام الا ان یعتبر هذا الزمان او بعده و اجیب بان مثل زید اجلل لیس متصفا بزید
اجلل بل بغایره فلیس للکلام واحد حالتان یخالف الفقیر فانه متخلص واحد حالتان و فیه انه اکثر
غرض سره فی المقال ان مثل هذه فی فصیح فصیح فی موضع غیر فصیح فی مقام آخر اللهم الا ان یقال
الالتفات فی مقام بخلاف الالتفات الآخر بالتخلص و لزوم ان یکون مع الخ و انک لا تعبیر الظرف قیدا
للتنافر الذی حکمت الیه اعنی تخلص و التنافی القید بنفسه و بالتنافی القید فقط و به الاظهر و بالتنافی
القید فقط و به قلیل او بالتنافی بهما و المقصود به المتوسط فتبع فی الاخلال بالتعریف لاحتمال غیر
المقصود و لا یقال اذا علم ان التنافر مع فصاحة الکلام فی علم منه اخلال التنافر مع عدم الفصاحة
بالطریق الاولی لانا نقول انک غیر ملتفت الیه فی التعریفات سیما مع الوجه الصحیح و لیسلم فتفطن للتعریف
متناول للتنافر و الفصاحة معا فیجوز ان یکون التنافر و الفصاحة بحرد الغرابة او مخالفة
القیاس بدون تنافر الحروف و الاولویة غیر مسلمة لانه قد یشترط و قد یشترط الخ کما فی صورة
التنافر مع الفصاحة بنفسها الاولویة اذا کان عدم الفصاحة بالغرابة و المخالفة معا و اجتمعا هما
مع تنافر الحروف لانه یکون مع الاخلال لامرین قوله المشهور بین الجمهور لا یخفی انه یحصل الضعف
بمخالفة القانون المقرر عند الکل ایضا و یمکن ان یقال هذا اجعل بالطریق الاولی و بقال الکلام فی ترکیب
صوغ فی الجملة مع انه یمکن جعل المشهور بین الجمهور مقابلا للاول اعتبره بجمیع قوله لفظا او معنی او حکما

ملبكل الناس رباعا قبل ذلك وكنه آل وماء وذكر ان اصل آل اهيل واصل ماء موايل لان العرب
غيرت اسس قولها الاخر من قبيل الخ بهذه اللغة الابيض مطلقا والابيض بالجهة من الخيل تخلله من البياض
قدمت او حال واما جعلها بعضا غير اضافية فلا يستقيم والعبارة قوله وفيه نظر وجه النظر انه ان اراد اصحاب
القبيل ان الخلوص من الكراهة داخل في مفهوم الفصاحة فممنوع وان اراد انه لو لم يذكر لزم فصاحة الكلام
مع خلوصه عن الكراهة فمسلم لكن لا يخفى ان مراد ان الغرابة مستلزمة للكراهة
فالكراهة بحسب المفهوم هي الغرابة فان توجيه المنع على انك ظاهر غاية الظهور بل اراد ان سبب الكراهة منحصر في الغرابة فالقول باشتراط الخلوص عن الغرابة ثم الخلوص عن الكراهة لكن ذكرا او خاليا في محل المنع قوله وقيل ان الكراهة الخ وقد يتوهم ان هذا اشارة الى ان الكراهة المخلي عن ان الكراهة امارجعت الى النظم او الى الغرابة او الى استعماله على تركيب يتنفر عنه الطبع فعلى الاولين ذكر الكراهة مستدرك جدا وعلى الاخير لا بد من ذكرها في تعريف الفصاحة ولا يخفى ان نظره قدس سره لا يتوجه على انك لان تحكم في ايضا اعرف بان ذكر الكراهة بعض الالفاظ بغير النظم وانما اضافها قدس سره الى النظم في الكراهة اصلا فتامل قول لا ضرورة في العقل بان مفهومه وقد مر سره ايراد النظر على كلام المخلي بل على قول من قال بان الكراهة بالجزء والنظم الا ان عليه التنقل ويبقى ان يقال ان كلام المخلي يأبى عليه لانه يكفي لصاحب القيل المذكور في الجملة ان يلتزم في بعض الصور ذكر الكراهة في تعريف الفصاحة والانتفاء عرفا نه يوجد الكراهة في الجملة بدون النظم واعلم انه قال الحاشي شارح التلخيص
الفتاح ان النظم بالفتح مصدر قولهم نظم الرجل بالكسر جمع نظمه اي حسن الصوت في القراءة والنظم
الثاني هو الاسب بقولهم فصاحة ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف اي نظما صالحا لسامع
فصاحة الخ او ان يكون بمعنى على ما في الرياضي للنابلسي واما جعلها طرفا لغة الخلوص في
اختلف فيه الحواشي لان الاحسن اشتراط ان يكون المفصل معه بحيث يصح سلبها والفعل اليه فالغرابة
بعض الحواشي وتنقل مذهبه بقول بعض العرب انظر لك مع طلوع الشمس هكذا اسفل وكل الذرع
الكبير على الكاهية وتبدل الناقل ما ذكره المعنى من ان البيع عند الاضافة للفظة معان الاول

موضع الاجتماع الثاني زمانه الثالث مراده عنه الان المشهور مذهب الاحنف سيما موضع
الالتباس بخلاف قول العرب الاجرى ان البيع الروحي جوزه تعريب الطام ان يكون الباء في قوله
بجهلها وبعض مع غرة السيد وجهله بانه يلزم ان يصير المتضمن والمتضمن امرا واحدا قوله حال من
الضمير في خلوصه فانه قبيل يلزم ان يصير مثل زيد اجلى فصيحا فانه يصدق عليه في تلك الحالة
انه خالص عن الكراهة حالة فصاحة الكلام كما يقال الكرم السخاء وحال المكنة فانه اسم لشخص
حال المكنة ثم صار لفظا يصدق عليه انه كريم وان لم يكن سخيا حال الفقر قلنا يمكن ان يختار
مذهب بعض النحاة من الاشتقاق جاز في غير زمان حصال فلا يصدق قولك زيد اجلى انه خالص وفصيح
في زمان فصاحة الكلام الذي صار هذا الزمان او بعده واجيب بان مثل زيد اجلى ليس بمنزلة زيد
اجلى بل بمنزلة غلام واحد حالتان بخلاف الضمير فانه شخص واحد له حالتان وفيه انه وكر
قدس سره في المطول ان مثل ضربي فصيح فيه وضع غير فصيح في مقام آخر اللهم الا ان يقال
التلفظ في مقام بمنزلة التلفظ الآخر بالشخص وقوله يلزم ان يكون الخ وانما كان بصير الظرف قيدا
للتنافر الداخل تحت البيع اعني المخلوص والتنافر المقيد بنفسه بالتنافر المقيد فقط وهو الاظهر بالتنافر
المقيد فقط وهو تعليق او بالتنافر بالجهل او المقصود هو المتوسط فيتبع المخلي في التعريف لاحتماله غير
المقصود لا يقال اذا علم ان التنافر مع فصاحة الكلام قيل علم منه ابطال التنافر مع عدم الفصاحة
بالطريق الاولى لانا نقول الحكم غير ملتفت اليه في التعريفات بجامع الوجه الصحيح وانسلم فنقول التعريف
متناول للتنافر والتنافر مع الفصاحة معا لجواز ان يكون التنافر والفصاحة لغير الغرابة او خالفت
القياس بدون تنافر الحروف والاولوية فيه غير مسلمة لانا نجد شروطا وجد شروطا اخر كما في صورة
التنافر مع الفصاحة فلم يسلم الاولوية اذا كان عدم الفصاحة بالغرابة والمخالفة معا واجتمع حينئذ
مع تنافر الحروف لانه يكون مع الاخلال لامرين قوله المشهور بين المحدثين لا يخفى انه يحصل التضعف
بخالفة القانون المعتبر عند الكل ايضا ويمكن ان يقال بهذا يحمل بالطريق الاولى ويقال الطام في تركيب
صنع في الجملة مع انه يمكن جعل المشهور بين المحدثين متناولا للاعتبرة بجميع قوله لفظا او معنى او حكما

اقسام للغلبة او التقدم على ذكر المرجع او اقسام للذكر لكن الاول هو المشهور في الكتب
والامر في ذلك سهل ثم التقدم اللفظي ان يكون المرجع ملفوظا به صريحا قبل الغير سواء كان من
حيث المرتبة والعمل بها مقدما او لا والتقدم المعنوي ان لا يكون المرجع مصرحا بتقدمه لكن
يكون بنا ما يقتضي ذكره قبل الغير وذلك انواع مثل ذكر الفعل المتضمن للمرجع كما اذا كان له ابهة اثر
للتثنية ومثل سياق الكلام المستلزم له استلزاما ظاهرا او بعيدا ومثل معنى الفاعلية والمفعولية
المقتضيين لتقدم الفاعل والمبتدا على المفعول والخبر رتبة وكذا معنى المفعول الاول في باب
اعطيت بمقتضى تقدمه على المفعول الثاني والتقدم الحكمي ان يتأخر المرجع عن الغير لفظا لا يكون
هناك ما يقتضي تقدمه الا الغير المذكور بعد بحيث اصل وضعه موخرة لتقدم المرجع كما في قوله
وذلك الاصل لكنه الابهام ثم التفصيل فالاضمار المتنع مالا يتقدم فيه لكنه اصلا قوله والهاء
في والهوى للمال انما اختار وذلك على العطف مع انه الاصل لمراعاة المناسبة في المقابلة فان
قوله وحدى حال من التاء المقابل من لمته وحدى وايضا على تقدير العطف فالعطوف عليه اما
مجموع قوله امدحه والغير المستكن لهو جوه الفاضل وعلى التقدير بن يلزم ان يتوقف مدح الوحي
على مدحه كما يوهمه التباعد من العبارة وان يتحد الشرط والجزاء الاول لا يتحقق عتبا العطف قبل
بجزائية فالجزاء انما تحقيقه بمجموع مدح الوحي ومدح الشاعر لا كما تقول لا فاده قوة غير الشاعر
مدحي مدحهم ويمكن ان يقال المعنى انه متى امدحه الوحي شاركه وهو افق من لا يزال مدحهم
عن مدحي وبهذا الظهر فائدة قوله من وايضا في تحاد الشرط والجزاء بهذا بالجزاء الملوح الكامل
على ما يوهمه المقارنة مثل تلك الصورة لعموم نفي مقابلة المدح بكن الاعتذار بانه اسلوب ذلك لكان
فيه لا يبعد ان يخطر ببال احد وه على سبيل الشرطية والتعليق الاشرعي انه اورد في الذم لفظا
التي هي للاتصال وفي المدح لفظ متى التي هي سور الكلية قوله فاعرف على القاصر الخ الظاهر منه ان
ذلك مثال للمتناهي في القاصر والمقل كما يقال انت الرجل كل الرجل لكنه يحتمل ان يراد انه كامل في القاصر
في الجملة بحيث يكون نوعا كاملا غلابتا ما سبق ولسان لا يكون الخ فيه انه يلزم ان لا يكون اللوغ المعنى

فصيحين مع انهما من المحسنات وجوابه انه ان كانت الدلالة تبعية واضحة عند الفطرة السليمة بعد
العلم بالاصطلاح فصاحة وايضا وقيل ليسا فصيحين اصلا وان لم يذكرها المصنف وصاحب
المفتاح في المحسنات قوله تقديم او تاخير انما يتصور في احدهما مع استلزام كل منهما الآخر شعارا بكفاية
احدهما في المخل قوله او حذف من بلاقرينة واضحة كان المحذوف مع تلك القرينة في قوة الاثبات فلا
يخل قوله او غير ذلك ينبغي ان يجعل بمنزلة المثل المعطف على المثل بلا قرينة ومثل جر جهار او
غيرهما وان لم يوجد المثل في ترتيب الالفاظ على ترتيب المعاني لكن المفهوم من المقام ان
التعقيد اللفظي لا يكون بدون ذلك المثل فاتل استعمل الحروفي اكثر في شرح المفتاح بدل الجوة فقال
استعمل اسم والغيرة لعب قوله قيل اكثر ضعف الخ لا يخفى انه ليس في كلامه قيل ضعف ضرورة تدعو
الى حمل هذا القيل على ما ذكره وانما قيل لان احد الامرين اما الضعف والتعقيد معين عن ذكر الآخر
ولو حمل على ذلك لا يتم دعوة قوله سيما سره الا بان يقال ان الضعف يدنا تحقق بدون التعقيد مثل جاءني
احد الا زيدا وان اضيا، قيد عن الاخير ليس بقيد فان المقصود التكميل فيه وفي احد وقوله الا فاضلا ليس
من القرائن بخلاف من كما مر من الشارح قوله وان كان احدهما الخ فيه اشكال فتدبر وبهذا ان اجتماع ذلك
الامور الثلاثة لا يكون فاضلا فالفاضل الحري من المشهور او فاضل الاول لا يوجد التعقيد بدون ضعف التاليف
وعلى الثاني لا يصح ما سبق في آخر المقدمة من ان الاخير عن التعقيد اللفظي بمعنى الخلل قوله
لخلل في الانتقال الذهن الخ ينبغي ان يعلم ان المراد بالذهن ذهن السامع والمقصود بالانتقال من معنى الى
آخر توجه النفس من الاول الى الثاني لعلاقة بينهما والمخل في الانتقال بطء الانتقال من المعنى الاصلي الى
المراد وذلك سبب لعدم ظهور دلالة اللفظ اي بطء افهام المراد من اللفظ هذا الاطلاق بالنسبة الى
العالم بوضعه لاصل المعنى وذلك لان سرعة افهام المراد من اللفظ بسبب ان الذهن ينتقل بسرعة
من المعنى الاصلي الى المراد والسبب سرعة ما غالبا ضرورة ينبغي سرعة الافهام بانتفاء سرعة الانتقال
والا لكان ذلك المخل بسبب هذا المتكلم اللازم البعيد واراد به من اللفظ بوضعه فقط، القرينة الدالة على
المراد والسبب هذا اللازم الخ لا يخفى انه ان حمل صيغة اللزوم والوسائط على التجنس كما قال انه

الاصول في جمع العرف بالام فهو صف له سائغ بالكثرة غير حسن وكذا ان اعتبر الجمعية باعتبار اللواحق اذ يلزم توجه اللازم والواسطة في محل واحد وانت غير مسلم الا ان يقال انه اعتبار الاقل كما هو مسلم اذا تنازع الفعلان وعلى الجملة لا دخل لوصف له سائغ بالكثرة في تحلل ويمكن ان يقال المراد باللازم والكثرة الربط بينهما ما هو في الواحد والاغلب ان يتحقق تحلل بتعدد اللازم والواسطة قول سابقا او خلل السين اشارة الى ان البعد وان كان الغرض آخر لكنه لا بد ان يطلب لا بالنظر الى الاستقبال وكذا الحزن والكآبة كذا نقل عنه قدس سره والمثل هذه المطاوعة نسب البعد الى الدار والقرب الى ذا فهم فان العاشق لا يطلب بعد الحبيب وان تعلق به غرض لم يمكنه طلب بعد الدار ولكنه حقا ان جعل ذكر عطفا على نظر البلاغة فانه لا يضم من العبارة وان كان له وجه صحيح في الجملة من السنخية لكن الجمع مطلق طلب العين مجازا ثم الكناية بذلك عن الفرح وينبغي ان يعلم ان المسطور في كثير من كتب اللغة ان السرور مصدر منعد فجعل مبنيا للمفعول بها لكن المتبادر من تفسير الصحاح انه لازم فجعل العطف على الفرح قوله طيب نفسه طيب بالتخفيف من طاب عليه حال في المطول من انه اذا طلب لغرا خاطب المفرد به وبالام ايضا فتكرر نفسا ولكن عطف واو فيها بشعر بانه من الغلب قوله حسن لهو حتى اكثر الشيخ بالتذكير على تاويل الفرس الذي هو مؤنث سماعي بالخيل قوله كما يجوز ان يكون حتى ابتدائية الى ان اطلاق السبوح على الفرس مجاز نظرا الى ان السبوح من السبح في الماء على ما في الاساس ومن البين ان فرس سابح وسبوح بل ان المناسب للاسعاد والاعانة في الغزوات والشدائد شدة عدو الفرس فالظاهر ان يجعل السبوح بها من السبح بذلك المعنى الا ان يقال السبح حقيقة في السباحة في الماء على ما فهم من الاساس مع انه يلائم الغزوة نظرا الى خوف الاصل ما يتحرك من الماء ولا يخفى ان قوله على الظرف يجوز ان يكون مبتدا وخبره الظرف الاول والظرفان الاخيران بحالهما والاول خال من ضمير يجر وكان لم يلتفت قدس سره الى ذلك اعتبارا بانه لا فائدة بعتد بها في تقديم يجوز له ويحتمل ان يكون النون كما هو المناسب ههنا مجازة وبفتح النون وكسر الدال ارض ذات حجارة كذا يفهم من كتب اللغة فاذكره قدس سره بيان للمراد

من اطلاق اسم المجاورة على ما صنعها او ثبت عنده الرواية في البيت بكسر الواو فيكون سكون النون لضرورة الشعر لكن الاظهر ترجيح الجواز والاشهرية لذلك الرواية قوله السبح بحر بهام وغيره اعلم ان اطلاق السبح على نفس بهام والنافة حقيقة على ما في الاساس واطلاق البحر بهر على الاول حقيقة وعلى الثاني مجاز وبهام في اللغة على ما به المشهور ما كان ذا طوق من الفواخت والقماري واشباهه ذكر فتوته كخوه مرفوع اي السبح بحر بهام ومثل بحر براي بحر براقة او بحر زاخر بهم فالمجاز في نفس بهام والنافة وكثرة الدر بان سبحت بهامة اذا طربت في صوتها ومن ذلك سبح النافة وبهوان قذ جنبها على جنبة واحدة والاعلق بالقلب ان يراد بالحمام مجرد ما يقال بالفارسية كبوتر على ما في المقدمة وبجنبه ومثل الفاخته او يقال بالحمام ما يالف البيوت ذكر في الصحاح بحمام هذه العامة الرواجن فقط قوله يشهد به والعقل لا يخفى ان شهادة الثاني مبنية على ما في الصحاح لكن شهادة العقل مجروحة فانها سلف فيما اذا كان الغرض من التشبيه سماع الصوت وما اذا كان اظهار النشاط كما يظهر للمتابل عند رؤية الاذهار والاوراد فتا ل فانه لا شك ان الثاني هو الغرض ههنا فانه جعل الروية ايضا من اسباب الامر بالتصويت والا فلا يخفى بالفصاحة بعض ليس خلالها جاها الا من جهة ما يلزمها من النقل والاضافة من حيث هما لا جهة لاخلالها جاها وهذا بخلاف الكبر فانه في السبع لا مناص منه لاخلال عدم غير ملاحظة للنقل وبجوز ان يكون ان يوجب كل من المتابع وكثرة التكرار الكبر في السبع دون النقل والتنافي في الكيف عرضي الا ولى في مثل ذلك المقام ان يكتفي بالمعنى العرفي للفظ الكلمة والكيف في اللفظة والوحدة الاخيرة زعما على مذهب من لم يجعلها من الامور الاعتبارية او من مقولة الكيف قوله لبد على جبهة مثل العلم الخ احتمال الاضافة ان نوع صورة العلم المفصل لكل معلوم علم مفرد وليس فيها علم واحد يقتضي انقسام محله بالذات بل بتبعية المعلوم او انقسام عرضيات اي صورة الاجزاء فعلم واحد متعلق بالمجموع لا انقسام فيه لا بالذات ولا بالعرض والتبع بهذا او اعتبر من ايضا بالكيف الكيفية لو قدر تصورها على نعم اجزاء اللحم الا ان يراد بالغير ما هو خارج عنه حقيقة على ما هو المناسب

لاصطلاح المتكلمين من ان الغير ما يتصور الانفكاك من الجانبين والعرض بالكيفية النظرية وان
خبير بانه لا انفكاك بنفس الكيفية النظرية التي لا يكون العلم بها نظريا بل بالكيفية التي ادراك نظري
العلم الآن بقال المقصود بالتوقف التوقف الذي لا يمكن زواله اصلا كما في الوجدانيات
النسبية بخلاف العلوم النظرية فانه قد يكون ضروريا للنفوس القدسية اشعارا بانه لم يقع
عين في ذكر الملكة اشعارا بان من يعبر عن مقصوده بما يلفظ فصيح متاخر سوء تخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا
لانتفاء الملكة سواء امكان في التعريف لفظ آخر يخرج عنه هذا التعبير عن ان يكون فصاحة ام
يكن غاير وان الام في المقصود للاستغراق فيلزم ان لا يكون ذلك التعبير فصاحة مع انه لا بعد
ان يقال ليس في لفظ المقصود اشعار بذلك فان الام يجوز ان يجعل عليه فلعله في المقام لا في ولا ظاهر
فيه مع فصاحته اعلم ان الفصاحة مطلقا ليست شرطا في البلاغة على ظاهر كلام المفتاح والاجود
ان يختار التفصيل ويقال بعجز والفصاحة المعنوية شرط فيها لا الاخرى ان امر جعلها علم البيان الذي
هو جزء البلاغة بخلاف مرجع الفصاحة اللفظية فانها صفة اما اللغة او النحو او الصرف تامل
الى ان يعتبر لم يكن مقتضى الحال هو خصوصية على اي وجه وجدت في الكلام بل اذا كانت مقرونة
بالقصد والاعتبار زاد الاعتبار بالغ حتى جعلها نفس مقتضى الحال مع الكلام اقام على الكلام
انه قيده بالمقيد لاصل المعنى فالخصوصية خارجة عنه مقيدة معه واما وجه تقييده به حتى احتاج
الى ما يشار كلمة مع على في ضمه الاشارة الى ان مقتضى الحال يكون اذا على اصل المعنى لا بقال
مقتضى الحال ايراد الكلام مقترنا على اصل المعنى فيما اذا كان المخاطب بليدا لانا نقول هذا الاقتضاء
في اللفظ امر زائد مفيد للسامع البليغ بلاوة المخاطب خصوصية الصواب هنا الفم فان المراد
بها الكلمات والمزايا المختصة بالمقام والخصوص بالضم مصدر قياسي لحقت به ياء النسبة واما
في الصحاح فان الاصح الفتح فيما عتبار انه بصدد وان بعد مصادر خصته بكذا او خصوصي
بالفتح صفة فيما لحقه ياء المصدرية صار بمعنى المصدر وتحقيق ذلك الخ يعني التحقيق ان
مقتضى الحال ليس نفس الكيفية بل مطلق الكلام المكيف بتلك الكيفية والتراكيب المشتملة

على خصوصيات الصادرة عنها جزئيات لذلك الكلام الكلي مطابقة له بمعنى صدقه عليها
والظاهر ان المطابقة ههنا بمعنى الموافقة عنده قدس سره كما يقال طابق النعل بالنعل ايكمل
قدس سره اصلا المطابقة على اصطلاح المعقول لانه عكسه ومغايرة الاصطلاحين ليس بشرط
ويجوز في تعريف علم المعاني ثمة لهذا التحقيق فتدبر ان شاء الله العزيز تحقيق هذا الكلام
ما يليق بالمقام فان مقامات الكلام الخ فان قيل قد يختلف المقام مع اتحاد المقتضى فان
التعظيم والتحقير يقتضيان تحذف فلما المراد تفاوت المقام بحسب اقتضاء ولا شك ان اختلاف
الاقتضاء يوجب اختلاف المقتضى لان الاعتبار الخ علة لعلية قوله فان مقامات الكلام
الخ كونه زمانا له وجه ذلك التوهم الانطباق فان الامر الزمان المتكلم مطابق للزمان الكلام
وبقدرها اي خلاف ظاهر فيما فيه ان مقام كل من المذكورات لا يجاب مقام خلاف مقتضى ظاهرها
واجب بان الكلام على التوزيع بان يراد مقام التنكير مثلا يجاب مقام خلافه من التعريف
ويمكن ان يقال ان الضمير راجع الى واحد مذكر ما ضمن على وبمكان ان الضمير مطلقا معرفة وان عاد
الى النكرة ويجعل اضافة خلاف الى الضمير للعهد مقام تقييده اي تقييد احد المذكورات بوكد
بهذا ناظر الى الحكم والتعلق او اداة قصر بهذا بالنسبة الى الحكم والتعلق او تابع بالنظر الى
المسند بفتح التعلق او شرط خصوص بالمسند او مفعول يمكن جريانه في الثلثة الاخيرة
واما ما قيل الخ لان الظاهر ان يذكر المخالف صريحا لكنه قد يترك كما في السوابق منه قدس سره
ليس لتلك الكلمة مع الخ وكذا الشارك مقام مع تلك الكلمة ليس مع غيرها وانما يفهم ذلك باعتبار
انه صدق عليه تلك الكلمة مع صاحبها واما قيد بالمشاركة فان صورة المشاركة مشتملة على غرابته
وحاجته الى بيان في اصل المعنى الذي جعله فلا يلزم اختلاف مقام المترادفين بالشرط
لا يخفى ان الفعل في حكم ضربت نفس الشرط لا مقترن به فكانه اراد بالشرط اداة الشرط وارتفاع
شان الخ فان قيل اصل الحسن الذاتي يحصل بالمطابقة فارتفاع الشان بكلها لا ينفيها والاحاطة
بمقتضى ثبوت اصل الحسن فلا يكون بعدها قلنا كمال المطابقة مطابقة ايضا فمع ان يقال لا ارتفاع

بجنس المطابقة كما ان اصل بحسن ايضا بذلك الجنس ثم اضافة العدم لجنس المعنى فالمعنى الاحتراط
بجنس العدم المتعلق بجنس المطابقة لا بعدم هذا الجنس بالكلية لكن يشكل ان يحمل الكلام على البليغ وان
جاز ان يحمل على الفصيح ايضا ويمكن ان يقال اصل الحسن بالفصاحة والارتفاع بالمطابقة والاحتراط
بعدمها اصلا الا ترى ان صاحب المفتاح قال واذا تقرر ان البلاغة بعد جميعها وان الفصاحة
بعض منها فما يكسو الكلام حلة التزيين وتبرقعها على درجات التحسين فعلى هذا احمل الكلام على الفصيح
حسن بالمحسنات البديعية من حيث جعلت مضافة على البديع واما غيره فلذلك لان تلك المحسنات
من جهة اقتضاء الحال اياها موجبة للحسن الذاتي فبحثت عنها من تلك الجهة في علم البلاغة ولذا اكثر
الالتفات الذي من المحسنات البديعية مذكور في علم المعاني يعني اذا علم ان ليس الخ فيه اشارة الى ان
الفاء في قوله فمقتضى الحال الخ للتفريع والكلام بجملته على التعليل لان المناسب جعلته على مقتضى
الذوق السليم كان ان يقال فالاعتبار المناسب هو مقتضى الحال مع ان التفريع اشيع اضافة
المصدر ينبغي ان يعلم انه قد يستفاد من اضافة المصدر للعموم بحسب القرائن كما في سائر اخواتها
الاضافة والعرفة باللام لكن اذا وقعا للحصر غير ظاهر الا ان العموم قد يستلزمه كما في قولهم فرق
بين فلان فانه اذا كان جميع الغربات المخصوصة في حال القيام لم يحصل بين منها غربة الا باشتراط
ان يحصل شخص في حالين واما المبحث عن قولنا وارتفاع الخ فان كان الباء للسببية الغريبة
كما هو المتبادر فالعموم فيه ايضا يستلزم للحصر فانه لا يتعدد السبب الغريب لكن الفهم من المحشين
التي كتبها قدس سره في المطول على هذا القسم انما تعلق السببية وعلى هذا التقدير فان كان
الحصر بعين ان الارتفاع حاصل عند السبب لا عنده وعند انتفائه فالملزوم مسلم لكنه لا يلزم الانتفاء
والا واذا بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب كما لا يخفى وان كان بمعنى انه لا مدخل لغيره فالملزم
ممنوع فانه ورد في الحديث لا صلوة الا بفاتحة الكتاب وايضا لا صلوة الا بالطهور والا تنافى
غالبا مل فقد علم ان المراد بالحال الظاهر من المراد بيان الانحاء بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب
لكنه لا يلزم ذلك فصلا مما تقدم والذي لكتب قدس سره في حاشيته ان المقصود الانحاء والمسالك

والا فالمقصد الى اكتب قدس سره في حاشيته ان الحصر بين شيئا فيبطل احدهما على تقدير ان
يكون بينهما عموم مطلق فانه يكذب في الاخص لتحقق الارتفاع في فرد آخر من الاعم ويبطل كلاهما فيما اذا
كان بينهما عموم من وجه او تباين كلي وفيه بحث لان بطلان احد الحصرين للاعلى التعيين لازم وما بطلان
كليهما او احدهما بالتعيين فغير لازم فعلى سواء كان وجه العموم من وجه او التباين او غيرهما وما يتوهم
في جميع الصور من بطلان كليهما فغير صحيح فانه لا يبطل بجزء الايجابي من الحصر في الاخص لا وجه لابطال الشق الباطل للاول المبطل بخلاف ما اذا كان وجه العموم من وجه او التباين فان
الايجابي من كل منهما يبطل السلبي من الآخر ولا يبعد ان يقال صدق بجزء الايجابي من الحصر امر مقرر
عند القوم فالكلام في بجزء السلبي فاذا لم يكن الاخص والا للساوا وبطل بجزء السلبي من الحصر في الاخص
على تقدير ان يكون بينهما عموم مطلق وبكذب الجزء الآخر السلبي منهما على تقدير التباين الكلي او الجزئي
فاعلم نصب على الظرف لا يخفى انه يجوز ان يكون صفة مصدر محذوف اي نظرا مستحسنا وان يكون
كما يقال حسن زيد انسانا اي اطلق لفظ الانسان عليه واما ان نصب الصفة فلا يخفى
اليه كما صرح به السيد الشريف في اول الفن الثاني من شرح المفتاح والباطر وان اي فرد ان
احد معاني غاية الكمال والآخر في غاية النقصان فكانه اعتبر البلاغة امرا ممتدا الباطر فان
المفتاح من ان البلاغة تترايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه لا يكون
من الطرف الاعلى لان الاصل في طرف الشيء وغايته ان يكون امرا واحدا شخصيا لا يتقسم اصلا الا تنا
الذي جعل الامر طرفا له وظاهره لا يكون القريب جزئيا من الطرف وقد يعد الطرف نوعا
وماهيته واحدة مع تعدد الافراد وما فان الملحوظ في الطرفية انما هو نفس النوع والا تعدد فيه وتعدد
الافراد لا يوجب تعددا من حيث هو ثم ان القريب من الغاية لا يتناول البداءة وبعض افراد الوسط
والتعبير بالنوع انما يصح كجميع الافراد لا لبعضها على ان التعبير عنه بما في حاشية الاحكام لكن صنعة
بالطبيعة فانه لا يظهر ان يقال زيد حكم والى غير ذلك من الافراد نوع وهو ما اذا غير الكلام عن نوع
لا يقال يصدق التعريف على الطرف الاعلى والمراد بالموصوفة ايضا لانا نقول عموم ما نحن فيه دون

اس الى من سرقه وهو يعرفه لك وان كان صحيح الاعراب بهذا وقع في الايضاح ايضا لكنه
لو قيل وان كان فصيحا لكان احسن تفاوت المقامات ينبغي ان يجعل متناولة للتفاوت بكيفية
قلة وكثرة كما انها متناولة للتفاوت بكيفية ومناسبة سوى المطابقة الى قوله على ما ذكره
فان البلاغة هي المطابقة والفصاحة فيصير بمنزلة الدال يقول هذا الرجل جاءني هذا الرجل
الرجل منصفا بصفة بعض صفة يتسم بها الوف ويميز كالفصيح والبليغ بخلاف ما اذا اتى بمطابق
او جامد مثل وهو ذلك فانه لا يعد تميزا والفصاحة بهم المطبق والمجنس مثلا كما ذكره قدس سره في كثير
على المقول فتأمل الظاهر ان يقال هذه الوجوه محسنات للكلام فهي تابعة للبلاغة دون بلاغة المتكلم
ثم ان اتصاف المتكلم بتمكين الكلام بها تابع لاتصافه اي المتكلم بالبلاغة على تقدير ان يكون بلاغة
الكلام مشروطة ببلاغة المتكلم كما ذكره صاحب المفتاح وحققه المحقق الشريف في اول شرحه
والبلاغة في المتكلم الخ انت خبير بان ملكة الاقتدار على كلام بليغ نوع من المعاني لا يكفي في بلاغة
المتكلم فتصحيح التعريف بكون بالنسبة الى تمكن المتكلم لا يقال الفكرة الموصوفة زعامة
على ما علم في موضعه لا تتمكن البشر لا يقدر على تأليف مثل القرآن البلاغة في الكلام هكذا افيد
في الايضاح والاحسن ذكر التقييد حتى يعم البلاغة في المتكلم ايضا اي سابقا بالجملة الخ لا يخفى ان
هذا التفسير يدل على ان المرجع اسم مكان او مصدر بمعنى اسم المفعول اي المرجوع اليه على الحذف
والايصال كما يقال مرجع الجد وهو المعنى لكن المناسب للمتن ان يحمل على المعنى المصدري بقرينة كلمة
الى كما في قوله مرجع حمده والى المعنى ويمكن ان يقال هذا بيان لمعنى جميع الكلام بحيث لا يحتاج المرجع
لان مآل رجوع البلاغة الى الاحتراز اذا امر مرجوعا فيها فتأمل والا لربما اوهى الى كتبه اشكال
ان قوله والا الخ لعل المعنى للاحتراز فيرد عليه انه لا يصح حينئذ لتطرق بها فانه اذا لم يتحقق الاحتراز يكون
الكلام غير مطابق قطعا واما لم يكون الاحتراز مرجعا فيتوجه عليه انه لا يصح قوله فلا يكون بليغا اللهم
الا ان يقال كلمة رب للتحقيق على ما قال ابن الحاجب فحينئذ يصح جعل الانفي للاحتراز او يقال انما
تتحقق للمناسبة بين النفي والقلة والظاهر رجوع النفي الى اخر القيد والمعنى قوله فلا يكون بليغا

غ يصح جعل الانفي لكون الاحتراز مرجعا والا يبعد ان يخص الشق الثاني بان يجعل قوله الا الخ دليلا على ان ما سبق يستلزم كون الاحتراز مرجعا واجب الحصول في البلاغة وحينئذ
فلا يكون بليغا منفرعا على كونه غير مطابق بدليل ما سبق في تعريف البلاغة من اعتبار المطابقة
فيها واذا فارغ للطول لما مر في تعريف البلاغة فحينئذ منفرعا على ان كون الاحتراز مرجعا تأمل
والى قيد الاحسن في المقابلة ان يقال والى الاحتراز عن اسباب الاخلال بالفصاحة اللهم الا ان
يراد بالتمييز بحسب الحاجة للاحسن العلم كما يشعر به قول الشارح فيما بعد حتى به يعرف تميز الكلام
وبعد خلو تعبير السكاكي لو لم يقيد التمييز بالكلام لم يحتج الى بذل الاعتبار لكنه تابع في ذلك للمصنف في الايضاح نظرا الى ان البلاغة صفة توصف على فصاحة الكلام اولا وبالذات وعلى فصاحة
المتكلم ثانيا منه اي بعضه الظاهر ان ما بين هذا اخره منه لكن المناسب بحسب المعنى العكس
على ما حققه قدس سره في شرح الكشاف بالحس قال قدس سره في شرح المفتاح الاولى بالحمل
على القوة المدركة للمعلوم من حيث كما ينبغي الادراك بمنزلة الاحساس او يدرك بالحس الظاهر
الخ فالواو عند سيبويه اظاهر واذ لك لان القصد بيان الاحتياج الى الجليين من المعاني
والبيان نظرا الى ان البلاغة يتوقف على الامرين من الاحتراز والتمييز والثاني بعضه بين بعد
العلوم المذكورة وبعضه يحصل بالحس وبقي التقييد المعنوي الذي لم يدرك بهذه العلوم ولا بالحس
ولو قبيل لم يدرك بالحس حتى ان يحصل بالعلوم فلا حاجة الى علم البيان حينئذ مزيد اختصاص
لها بالبلاغة اقول لا يظهر ذلك على ما ذكره المصنف من ان البلاغة ترجع الى الامرين الاول والاخير
لاعتبار المطابقة لمقتضى الحال المفيد للمعنى المراد من الخصوصية الذاتية وعلى اصل المعنى الثاني التمييز
لا شك انه من مقتضيات البلاغة ولا شك ان التمييز يحصل بعلوم من جملتها علم البيان لا يقال مقتضى الاصل
في البلاغة ان تكون صفات بالنظر الى المتكلم الموضوع بحيث لا يكون فيها تقييد معنوي لانا نقول المقام
ان تلك الطرق من التشبيه والمجازات والكنايات المذكورة في البيان انما هي بالنظر الى اصل المعنى
لا بحسب حالات تعرض لها اعتبرت بالنظر الى خواص اخر وجعل البلاغة عبارة عن هذا وتخصيص البيان بالتشبيه

والمجاز والكناية كما فعله صاحب المفتاح ثم الكلام قولنا الفن الاول مثلا خبير بان الفن عبارة عن الانواع
فالحق ظهورها لاسناد والمجاز في العلاقة الشديدة بين اللفظ والمعنى اللهم الا ان يراد بالفن المعاني كما
يقبل الفنون الادبية بان الظاهر كون اللام في الفن للعهد الخارجي وليست عهدية الا باعتبار ذكر ان
ما يكتسب من الاول علم المعاني فالحق غير محتاج اليه ثم المراد من علم المعاني هنا اعرف والمتعارف كون
المسند اليه معرفا قوله لكونه منه لان علمه من اتقانه الصناعة بعض لكون المعاني تابعة للاسناد لانه كالتتمة
لاسناد من البيان حال كون هذه المنزلة مشبها بمنزلة المفرد كالمركب بحكم الاستغناء من شرح
المفتاح وقال قدس سره في شرح الكشاف في معنى قوله عليه الصلوة والسلام انت مني بمنزلة هرون
من موسى اصله قربك مني بمنزلة قرب هرون من موسى فالمعنى هنا يكون قرب المعاني من البيان بمنزلة
قرب المفرد من المركب قوله لما ملكة يقتدر بها الخ ينبغي ان يراد بتلك الملكة كيفية للنفس يقتدر بها
على معرفة جميع المسائل اما بالحضور لما كان حاصلا منها او بالاستحضار لما كان مجهولا لانها وبها
اسهل والاولى من التنبيه عليه الاول ان ظاهر تقرير القوم يشعر باعتبار تلك الملكة بالنظر الى استحضار
المسائل دون الاستحضار الثاني ان كلامهم ربما يلوح بان مثل هذا يجوز ادراك الغير اعدادليس كذلك
فان العقل اعتاج في معرفة المسائل المناسبة الى معرفة العلة المشتركة وما يتعلق بها الثالث
ان تلك الملكة حالة ظاهرة تابعة للادراك المسائل المدونة وغيرها مما له دخل على ما يفهم من مكالمة
المطول وشرح المفتاح الشريف لكنه اكثري شرح المواقف ان الكيفية النفسانية سميت حالا
في الابتداء ثم سميت ملكة بعد الرسوخ وبها صرحوا فانا الانه منظور فيه للقطع باختلاف العوارض
المشخصة والظاهر هو الاحتمال الاول الرابع اما على الجملة لا يلزم ان يكون ما سيأتي الاشارة على معرفة
جميع تلك الجزئيات وان بعض الفنيات ربما لا تقتضي محتاج بعد الفطانة الى نظار وتدقيق في استخراج بعض
المسائل كما هو ويجوز ان يريد به قد جعل هذا المعنى جائزا مرجوحا بالنسبة الى المعنى الاول والظاهر
العكس لانه شيخ العلوم المدونة ثم اللام يحكم علم المعاني في الابواب ثم انه اتى وصفها بالملكة
اشارة الى ان هذه المعرفة لا تحصل الا بالتتبع والممارسة في جملة الاطلاق على المسائل سواء كان

بجوز ان يكون مقتضى الظاهر خلافه كما هو الظاهر فان لفظ العلم في اللغة حقيقة في الادراك وجوز السيد رحمه الله
هنا حمل الادراك وانت خبير بان العلم في اللغة يتناول التقليدي والعلم المدون فحمله من حمل زيد بالعلم
عاضر وهو واه ودليل بحكمانهم على ما نسبه على المفتاح قوله اذ ادراك جزئيات الظاهر ادراك بجزئيات
فان مجرد ذلك يقتضي استغنا المعرفة ادراك بجزئي وكما يسمى ادراكا يسمى علما وصف الادراك بوصف المدرك
او نظر الى الاستلزام باعتبار ان ادراك بجزئي وان كان ادراكا علما جزئيا لا ادراك الكلي من الاحوال
ثم انه بقي شيء وهو ان التنبيه ورد ادراك الجزئيات هنا ادراكات الفروع المستخرجة من القواعد وليس
تلك الادراكات بجزئيات من الاحوال غاية الامر ان الموضوع جزئيات الا ترى ان قولنا كل كلام
المنكر يجب تاكيده فرعه قولنا هذا الكلام الملقى الى هذا المخاطب يجب تاكيده وكونه متلقى الى المنكر
نعم هذا الفرع وسيلة الى معرفة ان هذا التاكيد المخصوص مناسب لهذا الانكار فلا يرد قوله فرد فرد
الظاهر شمول فرد النافي وحالة ادراكه فرد على المتقبل والانفراد فالكلام محمول على الموجبة الاعم
عند الصفائي فيه صحة ويكفي في تخريجه كون هذا حكما من اهل شرح العاطف اعدم ظهور المعنى فيها
قوله والا فعام انت خبير بان ذوق اصل المعنى عليه محل خفاء الا ترى الى قوله الاجلاق وما اشبه
ذلك مما لا يدل الخ ينبغي ان يقيد بتلك الجملة والا فحين ان علم اللغة يبحث عن اسمى الاشارة من حيث
افادة الاصل المعنى وعلم المعاني يبحث عنها من حيث امنا اذا مقصد الغرب مثلا يؤتى بهذا وعند المقصد
الى البعد يؤتى بذلك قوله على ما اشير اليه في المفتاح حيث قال في تعريف المعاني تطبيق الكلام على
مقتضى الحال ذكره والحكمان المذكوره هو الكلام الافصح والمتقدم وغيرهما لا يخفى كما ان تلك الكيفية
ليست مذكورة حقيقة كذلك الكلام العلمي الذي يقتضي الحال على زعم ان الخ فلا يرد ان يقال
حقيقة فاعتبار ذكر كل منها بمحتاج الى تاويل لانا نقول شائع وصف العلمي باعتبار وصف الافراد
فافهم جعله اوجه الشبه حسبا نظر الى بجزئيات والا فجهات سوء هو باعتبار الافراد وانما وصف الكيفيات
بالسمجة الخ من اوصاف الكلام كما في عبارة المفتاح فليس شيء مما بتلك المثابة ثم الانصاف ان
كلام القوم من صاحب المفتاح وغيره في اكثر المواضع يدل على ان مقتضى الحال نفس الكيفيات حيث تارة

الكلام الخبر طلب يقتضي تاكيد الكلام والاضمار يقتضي الحذف فقال وما يؤيد ذلك ان الباعث على
اعتبار الخواص في الكلام قد يكون غير ما يقتضي افادة اصل المعنى ومثل ذلك كثير قوله وصرح بان يشبه
لا يخفى ان تصريح المفتاح اولى بالقبول من تصريح الشرح قوله لانها عين مقتضى الحال وفيه بحث لان تلك
الاحوال جزئيات لمطلق الاحوال التي هي مقتضى حال والاولى ان يجعل مقتضى حال امرا معنه باعتبار
من فصيلها يستفاد من الاعتبارات العقلية فان الاغراض لا يكفي في وضع التاكيد سواء حصل في نفس
المتكلم العربي والتركي وغيرهما بل لو حصل لكل طالب العلم بذلك التاكيد المعنوي بلا اعتبار لفظ لكفى
وعلى هذا اعتبار المطابقة بين اللفظ ومقتضى الحال ظاهر جدا فان ايثار الكلام واللفظ بقدر
المعنى قوله احوال الاسناد ايضا الخ هذا التحقيق اندفع ان الاسناد ليس بلفظ فلا يكون الكلام
عن احواله من مسائل هذا الفن الباحث عما ادل اللفظ والفرق ايضا ان الاسناد من اجزاء
الكلام الذي هو موضوع الفن لا يكون هو موضوع المسئلة كذلك مع ان المحقق الطوسي صرح بان
موضوع المسئلة قد يكون كذلك بقي امر آخر هو ان تلك الاحوال ليست من الاعراض الذاتية بالمعنى
الذي حققناه هو منعه بل هي امور مغايرة للكلام ولو سلم فليس كل من الموضوع اين اللفظ العربي
والجواب ان رعاية تلك الامور امثاله لازمة لعلوم الحكمة واما في الفنون الادبية فقد لا تظهر
فانه قد يجعل الفن الاول عبارة عما عدة اوضاع واصطلاحات وتنبيهات وبيان احوال متعلقة بها
واحدة تجعله على ما ذكره قدس سره في شرح المقاصد قولا واصطلاحا يكون ذلك اصطلاحا قليل
فضلا بل حق العبارة ان يقال ان هذا التخصيص في التعريف لجواز ان نظر المدون مقصور على اللفظ
العربي قوله بقصد الفصيح من علم العلماء الخ قيل كلمة من اما صلة فيلزم ان يخرج تلك الابواب من
علم العلماء لان الفصيح من الشئ خارج عنه واما تبعيضية فالحصر حصر الجزئيات وابوابه جزئية
فلا فائدة في زيادة الفصيح واجاب المحقق بانه ليست الا ان تعريف العلم وبيان الاقسام والتنبيه لانه
داخلة في العلم دون الفصيح فلهم لم يذكروا الفصيح ولم يستلزم الحصر خلو تلك الابواب ليست من جملة الابواب
وعلى ظاهره يكون من التبعيض لاختلاف المحال ويمكن ان يجاب عنه بان كلمة من بيانية وصلة الفصيح

تحذو فان الفصيح من الشئ وذلك لان الشئ عبارة عن الالفاظ المفيدة للعلم ايضا الاقسام
وغيره لكن الفصيح من جملتها هو العلم واجيب بان من تبعيضية نظرا الى جعل الابواب هو الموضوعات
داخلة في العلم لكن الفصيح من مسائل العلم وانت خبير بانه لا يطابقه اختصاص من تعريفها السابق
بالاصول والكلية فان غاية ما يلتزم ان يكون شيئا ما بالقياس الى وجود ما فيها بالوجه الكلي على ما
بنا في انها تتعلق احد الشيئين بالآخر لكن تلك هنا غير صحيحة انما هنا صلة غاية الذهن العلم والارادة
تامل قوله وصرح بعض غاية هذا الكلام مبني على ان المتعارف وجوع الشئ الى القيد مع ان القوم قالوا
بان الانشاء نسبة الاجتماع قد تكون بالبعض الاخر وخارج بطابقة كلامه لزيد خارج بل يكون داخلا في جميع
الانشاآت الآتي النسبة بين علم مر صناعة الواضع اما نسبة او سلبية على طريقة الحكماء لكن لا نسلم المقصد
خارج بقصد مطابقة خان طابق فصاعدا والا فكاذب ويتبع ان يعلم انه لا دلالة للكلام والانشاء فيه
الى المطابقة وقصده فغايته سبب تقييد مطابقة او لا مطابقة بهنا بالقصد وهذا النظر جيد لو قطع بامتثال
اذا اذا حصل الغرض من المتكلم في الحال دون الاستقبال كيف ان يكون ساعة ضرب صادقا لا كاذبا بالقصد
الغرض في احد الازمنة اعم من الحال وكذا ما يقال في الاخبار الايجابية الاستقبالية فانها كاذبة لانتفاء
في الحال وجه الدفع انه يقصد مطابقة النسبة الاستقبالية والا يخفى انه لا دفع بجر والتقييد باحد الازمنة
قد يحصل من اللفظ ويكون الخ وذلك لانه اذا قال المتكلم اضرب بتصيف بطلب الضرب وهذا طلب انما
هو غاير والتلفظ بهذا اللفظ اخر تحقيق الفرق بين الجزء الاول وما اشتركا فيه من ان الجزء يقصد فيه
مطابقة النسبة المفهومة للخارج بخلاف الانشاء والاخفى من الامر والنهي يدل على نوع طلب مخصوص
فاذا لم يكن في نفس المتكلم هذا النوع بل ما يطابقه يلزم منه ان يكون كاذبا وان كان كذلك يكون صادقا
لكنهم اعتبروا الصدق والكذب باعتبار مطابقة النسبة المفهومة للخارج وعدمها شاملا قوله مع
قطع النظر عن الذهن وانت خبير بان هذا في الظاهر مخصوص بالقضايا الخارجية دون الذهنية شامل
لشريك الباري ممنوع بل مثل هذا مسلم على الواجب مع تمكن والتحقيق ان بين العلمين مع قطع النظر
عن جهتية دلالة الكلام وادراك الذهن وجهة منه نسبة على وجه يقتضيه ضرورة العقل وجهتها

الكلام المخاطب يقتضي تأكيد الكلام والاقتصار يقتضي الحذف اقول وما يرد ذلك ان الباعث على اعتبار الخواص في الكلام قد يكون غير ما يقتضي ذاته اصل المعنى ومثل ذلك كثير قوله ويرجح به على الوجه الاخر ان ترجيح المفتاح اولى بالقبول من ترجيح الشيخ قوله لانها عين مقتضى الحال فيه بحث لان تلك الاحوال جزئيات لمطلق الاحوال التي هي مقتضى الحال والاولى ان يجعل مقتضى الحال امرا معنويا من قبيل ما يستفاد من الاعتبارات اللغطية قال الاظهار يكفي في دفعه التأكيد سواء حصل في حق اللفظ العربي والتركي وغيرهما بل لو حصل لمن طلب العلم بذلك التأكيد المعنوي بلا اعتبار لفظ لكفى وعلى هذا اعتبار المطابقة بين اللفظ ومقتضى الحال ظاهر جدا فان ايثار الكلام واللفظ بقدر المعنى قول باحوال الاسناد وايضا الخ هذا التحقيق انما يدفع ان الاسناد ليس باللفظ فلا يكون البحث عن احواله من مسائل هذا العلم الباحث عنها احوال اللفظ والدفع ايضا ان الاسناد من اجزاء الكلام الذي هو موضوع العلم والا يكون موضوع المسئلة كذلك مع ان المحقق الطوسي صرح بان موضوع المسئلة قد يكون كذلك بقي امر آخر هو ان تلك الاحوال ليست من الاعراض الذاتية بالمعنى الذي حققتم انه منعه بل هي من مقارنة للكلام ولو سلم دخول هم من الموضوع اي اللفظ العربي والجواب ان غاية ذلك الامر امتناع لازمة لعلوم الحكمة واما علوم الفنون الادبية فقد لا تظهر غاية قوله يحصل الغرض الاول عبارة عن فائدة او ضابط واصطلاحات وتنبيهات وبيان احوال متعلقة بها واحدة بعد واحدة على ما ذكره قدس سره في شرح المقاصد قوله لعدم اصطلاح كما يكون ذلك اصطلاحا على قطع النظر عن العبارة ان يقال ان هذا التخصيص في التعريف لعدم ان نظر المدون مقصور على اللفظ العربي قوله بعض العلوم الخ قيل عليه بان اما صلة فيلزم ان يخرج لكنا يجاب من علم العلم لان العلم من الشق خارج عنه واما تبعيضية فالظرف حينئذ للخلو المجرد ثبوت وايجابية فلا فائدة في زيادة العلم واذا العلم ليست الان تعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الآتي داخلة في العلم ومن العلم فلم يبق العلم ولم يستقم الحصر فان ذلك لا يصح لبعض من جملة الابواب وعلى فرض صحته من البناء لاختلاف المحال ويمكن ان يجاب عنه بان كلمة من ابتدائية وصلة العلم

محذوفة اي العلم وما العلم وذلك لان العلم عبارة عن الالفاظ المفيدة للمعاني والبيانية الانحصار وغيره كعلم العلم وما جعلناه علم العلم واجيب بان من تعريفيه نظر الى جعل المباحث والعلم موضوعا لعلم العلم كعلم العلم وانت خبير بانه لا يلائمه خصائص تعريف كما في قولهم سبق بالاصول والكلية قوله بحيث لم يكن للمتكلم ينبغي ان يكون شيئا ما بحيث يوجد ويتحقق بالوجود والنطق العلمي هنا بناء في اثناء تعلق احد الشيئين بالآخر كعلم تلك هيئة في احداثها منها صلة غاية الامر ان العلم والايجاد غاية قوله على هذا القياس هذا ايضا مبني على ان المتعارف رجوع العلق الى القيد مع ان العلم قد يحاول بان الانشاء نسبة لا يحتمال قد تكون لبعض الامكان خارج بطابقة كما زيد قائم بل يكون ذلك جميع الانشاء الآن النسبة بين كلامي غير ظاهر اما الواقع اما نسبة او عليه على طريقة احمد الكلمة لان الفعل لا يقصد خارج بقصد مطابقته فان طابق فصادق والا فكاذب ويمكن ان يجعل اذا والة للكلام والانشاء فيه الى الانطابقة وقصده فانا بناء سبب قصد مطابقة او لا مطابقة بها بالقصد وهذا النظر جار كذلك فيما يحتمل اذا اذا صدر الضرب من المتكلم في محال دون الاستقبال يجب ان يكون ساعة ضارب صادق لا كاذبا بالصدور الضرب في احد الازمنة اي محال وكذا ما يدل على الانشاء بالايجابية الاستقبالية كما مر فانه لا يتناول انشاء في محال وقد الدفع انه يقصد مطابقة النسبة الاستقبالية والايحتاج الدافع الى تقييد احد الازمنة قوله يحصل من الالفاظ يكون الخ وذلك لانه اذا قال المتكلم اضرب بتصيف يطلب الضرب وبهذا يحصل غير الحاصل من الالفاظ هذا الالفاظ اخر كتصيف الضرب بين تحريره الاثاث وما اشتهر في الهند من ان تحريره قصد به مطابقة النسبة القصودة للخارج كخلاف الانشاء والاخلق من الامر والنهي يدل على طلب طلب مخصوص فاذا لم يكن في نفس المتكلم هذا النوع بل ما يطابقه يلزم منه ان يكون كاذبا وان كان كذلك يكون صادقا لكنهم عتبروا الصدق والكذب باعتبار مطابقة النسبة القصودة للخارج وحدها فانا نقول مع قطع النظر عن الذهن وانت خبير بان هذا في الظاهر مخصص بالقضايا الخبرية دون الانشائية مثل شرب البارد ينفع بل مثل ما سيجيء من الواجب نفع تمكن والتحقيق ان بين الامرين مع قطع النظر عن جزئية والة الكلام واوكد الذهن وضعه منه نسبة على وجه مخصوص ضرورة العقل بامتناع ان

الزام بقصد مطابقته في الخبر فان طابق صادق والا فكاذب وقوله وهذا معنى وجه النسبة من جهة
اما ما ذكرنا من مطابقة النسبة في الواقع بين الشيئين الذكور بها مع قطع النظر عن الواقع عن الاذهان
معنى وجه والنسبة الخارجية ليس الخارج بشيء بل يعني بما يبدو في الاعيان من بناء ما اشتهرت
النسبة بوجه ذو خارجية بل يعني الخارج بها خارج الذهن اي الواقع في نفس الامر قوله لما اجمله
للتفصيل الخ لعل بحمله ان الخبر اعظم شانا واكثر قضاء عقلا على الملك واصل لكثير من الانشاء الا
يخفى ان هذه النكتة غير التفصيل مما لا يستقيم من العبارة قوله على انه لا حاجة اليه اي خبر بان
ذلك مبني على ان لفظ في الكلام البليغ مطابق لمقتضى الحال وهذا محل تامل قوله سيشار اليه
اي رمزا الى وجه تسمية هذا البحث بالتنبيه الا انه لا يعارف جعل الحكم تنبيها لمجرد الاشارة والعلم
بسند الخبر فانه قوله غير معتمد لو قال خلافه لكان ثبوت الواسطة اظهر قوله والظاهر في ذلك
الخ الحق انه خبر فانه دال على الحكم والملزم منه ان يكون القائل به حاكما بذلك الحكم لجواز تخلف
الدلول عن الدال للتقابة قوله لدليل اي صح الدليل في التعريف لانه تعريف للفعل ما آله الى التصديق
وبيان المدعى قوله فانه تعالى جعلهم الخ لا يخفى ان دليلهم لا يثبت ما ادعاه هذا القائل في
جانب الصدق اصلا فانه يجوز ان يكون الصدق مطابقة الاعتقاد الواقع فلذلك لم يتعرض
قدس سره له بل نقول لا يثبت ما ادعاه في جانب الكذب ايضا بل ازان يكون الكذب عدم مطابقة
الاعتقاد مع عدم الفائدة الواقع الا ان هذا الاحتمال بعيد جدا فلذلك لم يلتفت اليه قدس سره
فالاستدلال على بعض المدعى او الرد قول بالعلم وعلى ذلك شاع قوله شهادة ان والام انت خبر
بان هذه المؤكدات تاكيدات لما دخلت عليه على الشهادة به لا الشهادة المتاخرين المدلول عليه
بقوله نشهد وهذا ايضا ظاهر المقارن ولو سلم فالظاهر من الحق ان جواب الاول رجوع الكذب
الى المشهد نظرا الى انه خبر عن استمرار الشهادة او الشهادة الحالية او رجوعه الى الخبر اللازم لشهد
على تقدير كونه انشاء وهذا الخبر هو الاخبار عن كون الشهادة به على وفق الاعتقاد واما وجهه
الى الخبر الذي تضمنه هذه المؤكدات على ما ذكره قدس سره فجواب آخر لكن المصنف ذكر في الايضاح

الزمن بمنزلة الشرح على التلويح ان جواب الاول سهو ان المعنى نشهد شهادة وان كانت قلوبنا
السنتنا كاذبة فخرج عنه ان والام والسمية الجملة فالكذب في قولهم نشهد واذ عائدهم فيما هو طاعة
وليس الاعتقاد وباقه مطابق الخ الظاهر من تقريره قدس سره ان الظرف حال من الخبر اي حين
مطابقته وان الضمير في قوله معه يرجع الى الاعتقاد وقد فسر في الصدق باعتقاد وانه مطابق والمراد
في الكذب اعتقاد وانه غير مطابق فاختلف المراجع والمرجع في ضمير واحد لكن تغيير الكذب حينئذ لفق
في المقصد والاولى ان يرجع الاعتقاد وظرف لغو للمطابقة على انه مشارك لكن لا للمقصد المذكور بل لمجرد
الرجوع الى الخبر على ما هو المفهوم من العبارة وسوق الكلام بل للمقصد المحذوف بقرينة المقام اي الواقع
والمعنى صدق الخبر مطابقة نسبته المفهومة من النسبة الخارجية والنسبة الذهنية للكلام والضمير في قوله معها
راجع الى المطابقة في قوله معه راجع الى الاعتقاد بالتغليب السابق والظرف متعلق بغير محذوف وعلى ذلك
جاز ان يصرح بالمقصد في بعض النسخ من شرح المفتاح لكن المعنى على السلب الكلي اي الكذب
عدم مطابقته الواقع والاعتقاد معا وعلى احتمال رفع الايجاب الكلي ونفي القيد فقط اعني الاعتقاد
قوله ضرورة توافق الخ انت خبير بان اعتقاد المطابقة يستلزم تخلف مطابقة الاعتقاد والعلم الكلي
بين الواقع والاعتقاد ممنوعة لان العاقل اذا اعتقد الحكم الذي يعتقد انه مطابق للواقع وكذا الحال
في الكذب فانه اذا اعتقد انه غير مطابق اعتقد خلافه قوله حصر واخبار الخ لا يخفى انه لا فائدة في الحصر
ان كثرة الافراد والظرفية تنافي التمثيل بالواسطة قوله على سبيل منع الخلو يشكل ان يعلم ان منع
الخلو في المشهد الحكم بالتنافي الكذب فقط من غير تنافي في الصدق فيه جاز الاجتماع في الصدق فيشهد
الخبر الكاذب والخبر الصادق في حال واحدة فلا يرد الواسطة الا انه قد يطلق منع الخلو على الحكم بالتنافي
فالكذب شهادة حكم في جانب الصدق بالتنافي اه بعده اولم يحكم بشيء فيجوز عدم الاجتماع وبهذا من اهل السنة
فيجوز الواسطة فعلى هذا منع الجمع في المقصد والظاهر على الحق في الم الاستدلال لاحتمال غير المقصد
قال على ان الظاهر ان عدم اعتقاد الصدق لا يوجب عدم تحقيره فلا يلزم ان لا يرد الصدق
باحد شقي المزدوج انما العمل الدليل اعتقاد عدم الصدق فانه التنافي لجواز تحقيره اللهم الا ان يتكلف

وبراد بعدم استقلاله الصدق كونه في غاية البعد عن استقلاله بحيث لا يجوز نسبة استقلاله اصلا وحال الاسناد المجازي لا يجوز ان يكون غير الاثبات ايضا اجراء جميع تلك الاحوال من الحقيقة العقلية والمجاز العقلي من التأكيد بانواعه وعدمه مثلا اذا كان الخبر طلب بعيدا عن الانشاء يؤكد الاصدر وكان المتكلم بالخبر من كونه الاصلي عظيم الشان حوله او يجري مجراه مثل حوالهم نسب بالعبد الى غير من ان نزاه وعلى جملة الشق وعدمه خبرا وقرارا وكونه اذا كون الخبر عالما به لا يجوز ان هذا ايضا حكم لازم للحكم باصل القصد مجازا بالنسبة اليه حكما بالخبر عن ما يقصد بالخبر عن الحكم لازم لاصل حكمه فلا فائدة في تخيير هذا الحكم اللازم عن سائر الاحكام اللازمة الجائزة ويمكن ان يقال المراد بالحكم ما يقصد علم المتكلم به وايقاعه في جملة وان كان المقصود الاصلي هو الوقوع والا يجري ذلك في هذا اللازم كما لا يخفى قوله والمراد بكونه الخ ان غير بانه لم يدع احد ان هذا العلم فائدة الخبر او مستفاد منه حتى يقال انه لا يعتد بذلك العلم عرفا فلا يكون مستفادا وفائدة بحسب العرف ثم اطلاق العلم على مطلق حصول الصورة او اصطلاح حكمي لكنه قد اشتهر بين الناس وقد يقال انه تصريح بالمزوم اذ معنى حصول الخبر طلب اعتقاد بالحكم من الخبر اعتقد ايضا ان المتكلم معتقد لذلك الحكم اعتقادا غابيا ثم ذلك فيما اذا كان اعتقاد الخبر طلب تقليدا او اتباع غيره فلا كما اذا كان الحكم بديهيا يحتاج الى وفي النفات ويسامح قوله وقد ينزل الخ طلب الخ الاحسن ان يذكر هذا في الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر او علم ان التنزيل يجري فيما اذا علم القائلين معا او احدهما وكلام المصنف وان كان ظاهرا في الوجه الاول لكنه يحتمل الوجه الثاني قوله وتنزيل العالم بالشيء الخ والمقصود والمنتظر فان الآية ليست من قبيل تنزيل العالم باحد هذين الفائدتين منزلة الجاهل بهما بل قوله وقد علموا الخ الام في لقد جاء لتأكيد القسم المحذوف وفي لمن اشتراه ابتدائية وغير المفصل لكتاب السحر والشعبذة اسم لمن استبدل واختار على كتاب الله تعالى والبيس عطف على مجموع القسم والجواب فليست ايضا حذف قسم وعطف على الجواب فتدبر ثم جواب المقال له كانوا يعلمون محذوف اي لو كانوا يعلمون او لعلمهم ان وجوب التجنب الخ ان صدر ما يدل على ثبوت العلم لهم وآخره ينفيه فهم فان له الامتناع الثاني لا الاول الا ان يقال العلم صدر اعتبار خلافي نظرا الى انهم لا يعلمون على مقتضى العلم قبل الحاجة في الآية الى هذا التكلف فان قوله لو كانوا

يعلمون متعلق بشواء وليس والذم والرداءة بخبر انتفاء التخالق والثواب فان الثاني هو جزاء المباع بخلاف الاول وبالجملة مع ذلك الاحتمال ليس في الآية استفتاء واحوال هذا عن كون سوء الآية على الكفر والذم وانتفاء التخالق ووجه ذلك ان اختبار ما ليس لنفع كالمستحق على النافع الكامل من كتاب بغاية رداءة وخاتمة مذموم جدا ولو سلم فمرجع نفي علمهم الى صدر الآية هو الاتيان ببلاغة القرآن فان فيها مبالغة من حيث الاشارة الى ان عليهم بعدم الثواب كانتفاء الاستباع فكيف العلم بالذم والرداءة ولا شك ان هذا ابلغ واجب بقي ان متعلق العلم عدمه ليس واحدا على التقديم الاول فان عدم النفع والرداءة وان كانا متلازمين وجودا فهما متغايران مفهوما فما معنى قوله ما رسب الخ نعم الرسم باعتبار ان تلك الاثار الغريبة خارجة عن حد تلك الرتبة قوله ينبغي ان يتقدر الخ لا يظهر كون جزاء الشرط مستفادا من الامر والنهي الا بملاحظة كون جعل المتقصين الاسم اشارة الى قوله فان كان الخ طلب الخ قوله من الله بهذا يظهر ليس على عدم المتقصد فما ان لو نظر الى ان العالم بتمامه حينئذ لغو غير مفيد او يعلم ذلك بطريق المقابلة قوله لا يمكن ان يراد بالحكم المقصد بل فاعلمه عنه بعض احكامه عن نفسه واذا كان محمله عن الزوائد ولكن يحتاج الى اهتمام فان الزوائد ليس في المقصد بل بانها الحكم بعض الوقوع والا وضع بل بانها النسبة المفهومة من اللفظ ويمكن ان يراد بالحكم الوقوع والا وضع لكن اخلاله عن بعض احكامه من اوراكه بخلاف احكامه عن الزوائد وبالجملة انما يظهر حينئذ فساد القبيل اذا لم يكن ذلك الوقوع او الا وضع متعلق المقصد ايضا بل كان متعلق المقصد النسبة الحكمية كما يفهم من حاشية السيد او يقال للتباين من العبارة فلعله عن الوقوع والا وضع بعين المقصد بل المقصد قوله ان كان الخ طلب مترد الخ احوال اذا كان الخ طلب فالحكم لكن فلتاخ عرضة الزوال مفهوما فقوله التقيضة ينبغي ان يكون تأكيد هذا الحكم اذا القي اليه كما لا يخفى قوله لكن المذكورة وان كان الاولى ان يكون ذلك النفي سفر على الاثبات بخلاف ان خاصة على زعم الشيخ على ما يفهم من المطول نظرا الى ما علم في التأكيد بخلاف سائر المؤكدات فيمكن التوفيق بينه وبين ما ذكره القوم من انه يحسن التأكيد في صورة التردد قوله

او كذبوا الخ لا يخفى انه ليس هذا من الغلو والمكابرة في شيء وقت التكذيب بل هو عرف للمخاطبين على مكابرة من ارسل اليهم او الخ او يحمل ان على جنس الصدور اي بهذا الحكم صدر او كذبوا يعني حالة ان تكذيبهم الخ لا يخفى انه يجوز ان يتعلق به المرة بعده له قال لا ناقلين الى ما يدل عليه الازم ايضا على ما هو المفهوم من العبارة اذ المعنى قال تعالى حاكيا عن الرسل قولهم وقد تكذيبهم جميعا في المرة الاولى كذا وفي المرة الثانية كذا والقضية بموكدة الخ الاظهر ان يقال والتاكيد استحسانا ووجوبا اما الاول فبه ان الاستئناف متعين بتقدير واما التقوية فلا يتاخر فلا يقال هو يزيد الان يكون ذلك من قبيل المتعدي منزلة اللازم ثم يقدر به مفعول فتامل قال الاستئناف متعين نظرا الى نفس المعنى لكنه مستغنى عنه باعتبار اتباع الطلب بل هو بعيد متعين باعتبار اتباع الطلب مقام ان يقرر الخ قال الشيخ الرضي خالفهم لان يضرب يقيدانه يصح منه الضرب والاضطرب بشيء فهذه العبارة جبانا لا تقتضي الا صحة التردد لا التردد بالفعل فالاولى ان التاكيد على مقتضى الظاهر ثم المناسب ما يكون الاستفهام ايضا بمعنى الصياغة حقيقة فتامل والا فالظاهر انه مستلزم للتردد بالفعل الا ان يقال المستفهم عنه الى جنس الخبر الى خصوصه جزاء المنكر كالمنكر حقيقة السيد رحمه الله ذلك حقيقة والاستلزام ايضا وفيه ان الكلام بوكد مع السائل والمنكر معا على طريقة واحدة فلا وجه للتنزيل الا ان يعتبر زيادة في التاكيد بالنظر الى الانكار على الغرض يعني عرض الرمح فان معنى عرض العود على الاناء فيهما هم من كتب اللغة وبهذا اعتذر السيد وضع عرضه على الاناء ثم المراد به وضع العرض بهذا كون عرض الرمح في جانب الاعداء واذا لم يوضع بحيث يكون طوله تحقق بهم علامة القصد الى المارة فلا يوضع بحيث يكون العرض كذلك علامة الانكار ويمكن ان يجعل العرض بمعنى الاظهار من قولهم عرض العسكر اي اجلى امارة الانكار باعتبار انهم لو علم فيهم ما حالي عذر على ذلك وضع خطاب المثنى قيل ان كان الشقيق حاضرا عنده اكتفاء بان احدهما من مخاطب الى الغيبة على راي السكاكي والتاني على العكس وان لم يكن حاضرا فلا اكتفاء الا في الثاني بل مطلقا فانه لا يرتبط ان بني عمك فيهم على تجلدك بها فيقال لا بعقد جزاء اي فعلت او اخذ له ان بني عمك الخ وصح انه لا حاجة الى التقدير فانه قد يجعل المضمون

من جملة ذكره وصاحبه حاضرا فخاطبا بالخطاب كما مر من الابيات ويؤيده قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كتب عليكم الصيام الخ يرد ذلك عن التنزيل المذكور لكنه ظاهر في العين الثاني للعرض سرب بفتحتين ما يسيل من الشيء به لغت الكفاح اللغت بالكسر الجانب والكفاح المقابلة الى آخره قلت المحرز الحرز الذي يحفظ الناس في حاجته وحقيقة الشكب الجنب المتقطر الاتي على احد جانبي الزحام الخ ان يدس الخ بكذا وفي بعض نسخه فدس بسينه في شرح المفتاح وفي كثير من نسخ الكشاف الاول على ما في بعض نسخ ان يداس الدس الاخفاء تحت التراب والدوس جعل الشيء تحت الاقدام لان مجرد وجوده الخ لا يخفى ان المفهوم من العبارة ان التامل فيه بعد وجوده كاف لا مجرد وجوده نعم لو قال وجوده الخ لا يخفى في غير التاكيد بالنسبة اليهما يستفاد من العبارة لكان ظاهرا وهذا الحكم جاء بكذبه الخ قيل ان المخاطب النبي عليه السلام وامته ويؤيده الانكار احد منهم ويمكن ان يقال كثيرا ما يلاحظ حال السامع ايضا كما هو المناسب هنا فان المقصود تبكيت الكفار باعتبار انكارهم فالمقصود من المخاطب في عبارة الشرح هنا ما يشمل السامع ايضا بان يدل على ما يلاحظ حاله وتخصيص بالكلام تظير لتنزيل الخ الظاهر ان يقال ما يجعل هذا نظيرا للمبني باعتبار التنزيل وبكذبوا الاعتبارات الخ عطف على محذوف اي بعني عنه السياق كما مر قبل هذا الذي ذكر اعتبارات الاستناد في صيرورة الاثبات استنادا واخبارا باعتبار المراد وهما ما يحتمل الاثنانية او الخبرية سواء كان ثابتا او لا ثبوتا والاستناد المصدر مع ان مجرد ثابت من احوال اللفظ الاضافة للمصدر اي الاحوال المعتبرة في تعريف العلم بان لا يتعجب الخ الاظهر بان لا يكون هناك قرينة كعرض ومات الاولى ان يمثل بهما لما يحرز عرض الرمح ونحوه فان العرض ليس اصلا وعرضا حالي المخاطب الخ اعلم انه اذا لم يكن المخاطب حاضرا بان لم يكن بحيث يسمع او ان يجعل منزلا منزلة الغائب لم يكن خاطبا فلا يكون صالحا لكونه مجازا فلا يجوز ان يجعل المتكلم ذلك الاعتقاد من المخاطب قرينة صارفة فالمراد علم المخاطب باعتقاد المتكلم بانه لم يكن وعلمه ذلك العلم عند المتكلم والا وطن في القرينة هو اعتقاد المخاطب مع المتكلم في اعتقاد عدم المجيء كما لا يخفى مجازا حكميا متعلقا بالحكم اي الاسناد

باعتقاد المتكلم بكذبه

بعض النسبة بحيث زائد الاثبات لان مجازية النفي بملاحظة حال الاثبات بل التحقيق ان النفي
يرجع الى ما يلزمه من صيرورة الاثبات مثلا ما ربحت تجارتهم راجع الى خسرت او الموضع الذي
الخ قبيل هذا التفصيل اشارة الى ان المجاز لا يستلزم الحقيقة عند الشيخ اصل الموضع الذي يزال به
الاسناد هو الحقيقة كما لا يخفى مع ان المحاسبة المنفية هنا غير مستمرة مناقشة لذلك وغداة
فيها الآن التفصيل بما عنيا ان المآل المذكور في تقرير التأويل ما معدود ويجري واسم مكان واسم غير
بان المراد المآل في تقريره غير ضروري قال في الصحاح وغيره التأويل تفسير ما يؤول اليه الشيء ثم معنى
عرف الغريبة ان ظاهر الكلام مع قطع النظر عما يفيده ان المسند اليه اللفظي ما هو له وبالنظر اليها
بفهم انه غيرها بوجه وحاصله ان مصب الخ فان التأويل غلب بالحقيقة وملاحظتها وبهذا يستقيم
اعتبار العلاقة وتغليب الغريبة فلا غرض لبيان العلاقة ايضاح حاصل التأويل لكان حسنا بل لو
اقتصر عليه لكان احسن فان المصنف قال فيما بعد والا بد من قرينة اي للمجاز اذ المنظور عليه لكونه
الاصل او لان الصفة المشبهة لا تنصب المفعول به لا يسند اليها اسم حال كونها باقية على معناها
فان معنى المصاحبة مستفاد من نصب المفعول معه لا بهم فيها الارتفاع والمسند اليه الفعلي وعلى عليه الباقة
من اضعف الآناء الظاهر من اضعف الاناء لكن السابق في عبارتهم ذاك شقاق بينهما
الشقاق العداوة والخلاف مطلق النسبة انت خبير بانه يلزم حينئذ ان يكون خوارب بانا اسناد
الفعل الى الفاعل ذا امكان سببه الفاعل حقيقة والى غيره مجازا عرفيا ذا المفعول واعلم ان هنا
امرا ينبغي ان ينبه عليه الاول ان المفعول به اعم من ان يكون بواسطة او لا لكن المفعول فيه لما
واخلين فيه على ما فهم من شرح المفتاح الشريفي بحث تقييد المسند وايضا من المقتفى شرح
المفصل فيلزم ان يكون مرتب في العار بنيا المفعول مجازا الا ان المنقي الرضي قال بانه ما خان
من المفعول به حقيقا باسمين اخرين الثاني ان حال الصفات المشتقة على قياس الاضافي لكن للمنع
لها يكون بحسب المعنى كذلك وبصلح لان يذهب بها بعد شرائط العلي فاضافة ضارب زيد امس
حقيقة الثالث ان اضافة اسم الفاعل الى الظرف ان كانت على طريقة اضافته الى المفعول

وبعناه

وبعناه من كلام المصنف
يشرع ان يقول فيلزم
ان يكون الخ

وبعناه على مجاز والاخير ان يكون حقيقة ان للظروف تعلقا بالفعل تاما الاقوال الحاذية
التي فوق المتكلم جاء صدور الكذب قاصدا شيء يجيء بعد الاحتمال خلافا ثالثا فيها او لم يطن الظاهر
من اعاد لم يخ الشرح ان الكلام على عطف النفي على النفي وليس بمقصود فان احدهما ما لا يكفي
بالاعادة الا على عطف النفي لكن على عطف النفي على النفي فيقع تكلف او نفي جزء النفي فيستفاد العموم النفي
لا احتمال ان يكون بواو الخ اقول هذا بعيد جدا لان غالبة العداوة لو كثيرا والمعنى او صدقا غير
ظاهرة فلذا لم يذهب اليها احد سببا على عرف المتكلمين ومشاهير العرب من الايام ثم اسناد اهلاك
الناس الى الدهر على ما فهم من القرآن فان ظاهرا ان المراد وقوع الهلاك بلا تاثير من الله تعالى
او غيره بل لاتخاذ عادة للجهلة الى الآخر والا اسناد الحوادث اليه في اشعار العرب واثنا لها فان ظاهر
التحزن والتكوم ان الله تكلف غير عبادة الدهر على سبيل الفرائة الآمر من الشعراء الهم من اهل
الاسلام ايضا فاعلمن بهذه الطريقة الخرافي وغيرها يعني عالم بعلم المراد بالعلم مطلقة بكيت هنا بان
الظن خبر عسى يمكن ان يكون من يعني في اي فصل فيه القرع عن العشر بالكسر بالكسر ما بينهما جذب
الليالي المراد بالليالي مطلق الزمان كما اشتهر فيها عاد الضمير يعني الكلام على حاله في التاج لكن
اعتبار الارادة غير ظاهر فانه يدل الى آخره فيه ان طلوع الشمس به لا يناسب ان يكون اسناد الافناء
الى جذب الليالي حقيقة فان المتبادر منه المجاز في الاثبات كما ذكره الكواشي الحكم فيه لله تعالى ابتداء
او بواسطة تأمل وان البداء الخ لعدم الفاصل بين الافناء واطلاع الشمس وغيرها والولاية
الطلوع بالفعل على الابداء والافناء ومجازيتها بالنواة نسخة معنى بتصحيح الشارح قدس
سره يعني بلاحظ هذا الاعتبار في القسمة الى الوقوع الاقسام الاربعة سواء وجد تمام الجزء
الاول من الاعتبار كما في القسم السابق او لم يوجد الا معاكما في القسم الثاني او بعض الجزء كما في
القسمين الاخيرين بقي ان الكناية مقابلة للحقيقة والمجاز على عبارة المصنف ظاهرة لانه
اشترط الخ واما على مذهب السكاكي فيجوز ان يكون المسند جملة ومعناها بالحقيقة هو الجزء اللغويون
على غفلة اذ الكلمة ما خوذة في لغويتها يوم الفيصة الاولى تركه لكن يناسب بحسب وجه

التفريع الى آخر الآية او من طوله لا يخفى ان تجرد الطول لا يستلزم التعجب من عدم الاتيان بجميع ان طوله لازم منها فتأمل اس من جهة العقل بعض عقلا يتميز عن نسبه الاتيان الى القيام لكن على ان فاعل المقدور هو الله تعالى اى الاجالة فان التعجب لا يلزم ان يكون فاعلا للتعجل الذكر بل يلزم ان يكون فاعلا للمقدمة المقدورة نحو استناد الاتيان اليه تعالى فالبس فاعل الاستناد الماء بفتح بك وجه حسنا اى يفتح بك الله تعالى علم الحسن فى وجهه فعلى الكلام حذف مضاف وموصوف به بواسطة او صفة حسنا وان فاعل هذه الافعال الخ اقول قد جعل السكاكى النفس فاعلا فاذ معنى ان الفاعل فى الحقيقة النفس عازم المعتزلة فانهم جعلوا العبد موجدا لافعاله بالمباشرة او الله لبعد حق قالوا العلم بالتبعية تعلق العبد بالله ليبعد عن النظر فينبغى ان يقبلوا بعد وبالسرور والعلم بشرياذ حسن عن النظر الحسن تعلق الوجه بالعبد والحق ما ذكره الشيخ الخ اكتب قدس سره فى حاشيته اولا لا نزاع فى ان العقل لا بد له من فاعل لكنا نعلم قطعا ان الوجه والمتحقق فى امثال هذه الصور هو السرور والغرام وكذلك من الافعال اللازمة للمشقة والاغرام ونحوها من الافعال المتعدية لكن بينى جملتك بحث وهو ان لفظ غرام لا يكون جملتك حقيقة لعدم تحقق معناه وهو الاستعلى الاصبحى فينبغى ان يكون مجازا فلا يكون الى زيد الاسناد ثم المحقق بحثه قدس سره فى آخر حاشيته هكذا والجواب ان عدم تحقق المعنى لا ينافى كون اللفظ حقيقة والا يستلزم كونه مجازا فى معنى آخر غاية الامر ان مدلول اللفظ ما استعلى وهو غير لا يكون قائما والا يلزم الكذب ايضا لان المفهوم ثبوت ما فيه الاصل والمرجع كالقدوم مثلا اخذ فى آخر الحاشية الى هذه استعمال على القوم جميعا فان الواقع فى الصور الجزئية الملحوظ فى الاطراف الاستناد المجازى والحاشية الاخيرة جواب له واما اول الحاشية لترجيح كلام الشيخ لكنه بعيد غاية الابعاد حاصله ان الاحوال المتعددة الواقعة فى تلك الصورة بوجه ما صارت اصلا للقصد وبها المبالغة فى مشابهة المفعول شيئا اذا وجد القدوم وحده للقاع وارد المبالغة فى مشابهة للقدوم بتهيئ جملتك غرام ومتقدم وينقل استناد الاقرام منه الى الداعى فان نقل الاستناد من الله تعالى كما نقل عن المحقق فى تحصيل غرض المبالغة فى المشابهة فهذا والشيخ انه

ليس جملتك فاعلا ما هو به ونسبة اليه تلك الافعال المتعدية اذ فاعل بعضه باسناد ما اليه اذ لا فائدة فى الاسناد الى الفاعل المفهوم فاعلى بقى بحث آخر وهو انه اشتهر بين الحكماء والمتكلمين ان على لكن له فاعل فلا فعال اللازمة فاعل سواء كان استناد الافعال المتعدية اليه حقيقة فالمقدوم نحو شاء مقدم محقق وهو الصحيح تعالى عندنا والعبد عند المعتزلة سواء كان بالمباشرة او الله ليبعد متعلق آخر للعبد فافهم واذا جاء الى مكان سراج اقول لا يخفى انه فانه يمكن ان يكون التشبيه فى الداخلية بمعنى ان كلا فى جهة الاستناد الى السبب واما فى غيرها فلا كما لا يخ الاستناد الى المصدر والزمان والمكان فظاهر السكاكى على الاطلاق على بحث اللازم المساواة الخ كان المراد المساواة بحسب الفرائض والمقام فظاهر ان الفرائض ليست مساواة للسبع وهذا ينافى الخ فان قبيل استناد اضيفت والغير جميعا ايضا بين على مذهبه فالمراد بجملتك الصاحب فقط فتأمل اذ الحاصل الغير عبارة عن الصاحب فليس استنادا بالجمع فى مجازيا وهذا اولى فانه تنفى فى مثال المتن بان الجمع زعم استناد الصائم الى الغير والجواب ان مبنى الخ فيه انه يلزم ان يكون الاستناد مجازيا لان من حق الاثبات مثلا ان يسند الى الفاعل المختار الى الزمان المشبه به مع ادعاء الفاعلية له فلا يستغنى السكاكى عن الجواب المتقدم اليه اشار قدس سره فى حواشى شرح المختصر الاصول من حيث انه مسند اليه ينبغى ان لا يجعل حقيقة للتعليل بل للتشبيه البعيد ان البحث عند هذا هو ان الاسناد اليه حقيقة ما هو او اعتقاد حقيقة ظاهر ان المجاز او الاثبات ليس هو وعلى كونه مسندا اليه

بل لتشبيه المسند اليه على ما هو او اعتقاد حقيقة ان المسند اليه عند هذا هو ان المسند اليه حقيقة

بنيا على ان المسند اليه الخ لا يخفى ان بناءه النكتة مناقشة لنكتة تقديم المحذوف ووجه التنافى انما بناءه النكتة تخييلية باعتبار شيوع الحذف فى العدم الاصلى والنكتة السابقة بالنظر الى الواقع بناء على الظاهر لا يخفى ان ما ذكرنا من النظام لا بأس فى كونه جملتك فانه لو علم صح الكلام صار فاعله جملتك كيف بالمزيد منه فتى حقيقة ايضا اذا علم حيث فتى العبارة بناء على الغريبة وان كان مع قطع النظر عنها ليس بحث لان الدال حقيقة الخ انى حصر الدلالة عند الحذف فى اللفظ مع ان دخلية العقل ايضا فى المبالغة دون دخلية اللفظ والا لان العقلى شرط الدلالة والحكم

بذلك والدال هو اللفظ قلت عليك بهذا يصلح مثالا للاذعاء التعيين ايضا هل بقيت ام ا
اصل العبارة اأيكل فحذفت الهمزة اواوام المتصلة لازمة للهمزة او ابهام صورة المراد صورة من
تخفف بواسطة المرور على اللسان فصح ذكر الابهام والظاهر ان ذكر الاحراز الخ يمكن ان يقال
ان العبث فى ذكر المسند اليه يكون باعتبار احد امرين اما بالقرينة الدالة على تعيينه لاسناد
هذا المسند فى حكم المتكلم واراءته وغايتها تعيينه لاسناده وبحسب نفس الامر يمكن لا يصلح ان يسند
هذا المسند الى غيره او جميع او غايتها ان فيها اذاء وجب تقديم المسند الذى به يحصل السجع او
القافية ثم المقابلة بالوزن يقتضى ان لا يتغير الوزن بذكر المسند اليه او حذفه بل يتغير القافية
وذلك فيما يكون المسند الذى القافية على وزن المسند اليه فيذكر المسند اليه او حذفه لا يتغير الوزن
كقول العباس الخ الظاهر انه مثال لفوات الغرض فالاحسن اسقاطه رجب من عزام
هذا مثال اتى من قال الحكم المذكور وكان من عادته ان الناس وعد نذرا ان يذبح شاة على العنب
فلم يكن ذلك ثابتا حتى قصد تقبيل نفسه ثم رأى انه مطعم فاصاب فعند ذلك قال الحكم المذكور
فاصاب صدر المشى بالغة قبره ونثره والمقتضى للعدول الظاهر ان الظرف ليس بخبر بل
متعلق بالاسم فيلزم تنوين القضى لانه شبه المضاف اللهم الا ان يقال ذهب بعض النحاة الى انه
لا يجب تنوينه وعليه قوله عليه الصلوة والسلام لمانع لما اعطيت او اظهار تفخيما وجمع الاظهار
وان كان محاصل من لفظ المسند اليه التعظيم نظرا الى ان الكلام على تقدير القرينة فاللفظ الموضوع
للدال بالقرينة يفيد التعظيم وذكره يفيد اظهاره حيث للاصغاء والاولى السماع ليصح فى حقه
تعالى وكم قوله تعالى حكاية لابقال لابلام قوله ولى فيها مآرب اخرى يحصل ذكر المسند اليه
فى الآية لمظنة الاصغاء والبسط لانا نقول هذا القول يحصل يقتضى ان يقال المخاطب بالآية
شيب المتكلم وتفصيلها فيتبع زيادة البسط فيها لاضمار الخ الاولى حذف الفاء فى لان كما لا يخفى
خطاب مع معين الاولى لمعين او فيقال خاطبه والخطاب له اللهم الا ان يجعل الظرف حالا
اى كائنا مع معين الى غيره اى فى الاخير معين وان لم يقل فى توجيه العبارة هكذا اى

بتركى خطاب لمعين الى غيره ان الخطاب لغير معين لانه بدل عبارة الفتاح والايضاح على
غيره غير راجع الى معين وبه ما وضع الخ فيه انه يلزم ان يعبر عما اعتد بقبول السمعات على الوجه المفهوم
تامل الاصغاء بعينه ان يشخصه بشكل ما او الم يكن المدعو له معلوما للسامع فالاولى
كما فى الكشاف الاكتفاء بالتعريف للجنس اى لفظ الله واحترز بقوله الخ بنحو رجل حاكم القوم فى البلد
الان يقال هذا الوصف لا يختص بالفرد المعين بحسب اصل الوضع فلا يرد ايضا ما قيل ان التعريف
ليس بعلم مع انه مختص بالحق تعال اى اول مرة ينبغى ان يعلم انه لا يلزم ان يكون تعلق علم للاصغاء
اول مرة فلا يرد نحو جاءنى زيد زيد وهو نحت هنا اى جعلت مما عرف التعريف عوضا
ثم جهل على اعلم ان كان علما شخصيا ينبغى ان يكون الواضع به تحقق تعال ان ذاته تعال
على وجه خاص غير معلوم بالكنه لغيره تعالى وان كان من الاعلام الغالبة كما يستفاد مما شرح
الكشاف فتصحيح غلبة الاستعمال فى الفرد المعين فيما نظر الى ان لفظ الله تعالى مع اصله بمنزلة
لفظ واحد والا فالمحكم اسم للفظ مجموعه وكثرة على المعبود وبحق اى المتقدم الكلى
تامل لما ان الاذان الخ جعل بحسب اللغة بدون القرينة المعينة كناية عن كونه بحيث يأتيه
بحث ان اللفظ موضوع فى المكنى وبها موضوع للشخص لا يكون جعلها اللهم الا ان يجعل كناية عن
مجموع الشخص مع الصفة اعنى كونه جعلها فان المجموع ايضا لازم والاحسن ان يجعل الكناية
بالنظر الى المعنى الاصلى لا يلزم ان يشتمل بها بل كناية عنه فانه حالة والفهم تبعا لا اصالة
وبنظير ذلك دلالة حذف على الملك المناسبة له بلا استعمال فيها تامل استعارة بجواز
يكون مجازا مرسلا من ذهابه اطلاق المقيد على المطلق الواقع فى ضمن مقيد آخر كما قالوا فى المشفر على مطلق
الشفة لكنه واقع فى ضمن مشفة الانسان وذلك ان يجعل مجازا مشتهرا عن مجاز آخر نظرا الى خصوصية
القيد الآخر او ابهام استلذاذ اذ ان ذكر الابهام قصد الى اعتبار اللذة الحسية فى ذكر
القلم او الى اعتبار اللذة بقطع النظر عن ملاحظة الدلالة على الالات لكن على الوجه
الاول او التركيب عطف على نفس الابهام سوى الصلة اما الجزء فلا يلزم ان يكون من

الاحوال المختصة بوجه ما او بجهة ما ان يكون من الاحوال العامة بحيث في الجملة فاما معينة كالوصول
بحيث يصير معرفة بواسطة اضافته بها فيختص به اختصاصا ما كقلة جدوى هذا مسلم
بالنظر الى خصوص المثال والافقول الذي ملك الروم حكيم للعلماء يفيد فائدة
مخالفة من ذا وبيروه ومعنى المخالفة ههنا المباينة لغة روما الدالة على الاختلاف في
والناجي بعين دالة على الابعاد فان في هذا الخ اذ فيه اشارة الى ان ما سيلهم بحيث لا يمكن
لما يعرف ويعرفه فان قبل الموصول معرفة معهودة للمخاطب باعتبار الصلة فلا ابهام فلنا
ذلك بالنظر الى اصل الوضع لكنه قد يعدل عنه كما في المعرف بلام العهد الذهني كقليل هذا هم
الخ القليل بالعين المعجمة الحقد وحرارة العطش ايضا ومن الحظار الخ وذلك لانه يشكل
بقال ان الذي سلك الشعب الخ فان السلك يتعدى على البناء البيت اللهم الا ان يجعل ضربه انه بانيا
جعل الخ راجعا الى مجرد الاتيان بالموصول من غير اعتبار الابناء والاخفى ان سوق الكلام يناسبه
اذ يدل على ان المرجع الابناء قلت قوله ان الذي سلك الخ فان قيل لا دخل للابناء في الوصف
بالتعظيم وانما التعظيم من نفس الصلة لتضمنها آثارا عظيمة فرعون واحد قلنا التعظيم المستفاد من نفس
الموصول او الصلة يحتاج الى التوسل بالابناء واما التعظيم المدلول عليه بجوهر الكلام فلا يحتاج
اليه كما لا يخفى قال بنا بنا من سلك السماء ان الذي ضرب الخ ضرب البيت كناية عن الاتقان
وانما اضاف الكوفة الى الجند لاقامة جند كسر بجاه والمراد بالقول المثل ابو الصقر خبر
او بيان او خبر قوله من نسل او على الحال والعامل معنى اسم الاشارة ومن نسل حال اخرى
لا تتعلق بفرد لانه يصير التعريف بالانفراد جنسيا خاصا وبين حال من نسل شيبان ثم ان
الاولى شجوان بدون التاء لانها خان من الشجو لا فردان لان فقدا لعزاء الخ الاولى ان يقال
لان كل الخصاصة للاعراب البدو بين مختلف وعلم المعاني من حيث الخ لا يخفى ان ذلك
يحصل من علم اللغة ايضا فانه اذا عرف ان هذا للقريب عرف انه اذا اقصد بيان قرب المشار
اليه يؤتى بهذا وهو الذي الخ فيه بحث لانهم اراد وا بالمزايد على اصل المراد المعنى الزائد

على المعنى الموضوع للفظ الذي خبره من المقصد ولا المعنى الزائد على معنى لفظ آخر لكن ان يجوز
في هذا المقام وبهذا ظهر ما في الخ انت خبير بان ظهور الفساد مما سبق على تقدير ان يجعل
هذا القائل المشار اليه على اسم الاشارة والا فقد ساء وان جعلته ان لا يفهم من العبارة لا ما سبق
لان يكون الاوصاف ما عدا المشار اليه للاتيان باسم الاشارة على الاوصاف وجه
الذي يؤيد ما سبق الخ اس ١ وانهم على ان يكون صفة الايمان خارجة بقرينة عدا بما من الاوصاف
وانما لم يقل هم المتقون لان غرضه تعالى الذين هم متقون قد يجعل منطقا لما سبق على ما ذكر الكشاف
وغيره وحينئذ لا يحسن جعل المتقين مسندا اليه الى جملة الاول ان يقال الى فرد لكن
الخبر بعد الخ اراد ان كلمة ما مع وصف الخبر خاصة في نفس الامر بالذكر فصار مذكورا بكناية فلا
يرد عليه انه اذا قبل الاتي ان كان الاتيان مستلزما لمعنى ما عام للافراد وان كان خاصا
ببعض الافراد بقرينة المقام من غير اعتبار الخ ينبغي ان يعلم انه لا يلزم من عدم اعتبار الافراد
اعتبار عدمها فلا بد ان يكون الاستغراق والعهد الذهني من فروع لام الحقيقة اقول المفهوم
من الكتاب وسائر كتب القوم ان الاصل في الحقيقة لام العهد الخارجي ولام الحقيقة وسائر
الاقسام من شعبها والتحقيق ان معنى اللام الاشارة الى معنى ما دخلت هي عليه فان كان الاسم
الجنس موضوعا بازاء الحقيقة فالاصل لام الحقيقة والعهد الخارجي ايضا من شعب هذا الاصل الا ترى
ان سائر الشعب تحكم بانه اذا عجز فيه وقبح آخر او ان تقدم الذكر من جملة القرائن وكذا تقدم
علم المخاطب فانه يكون من قضاء القرائن ان معرفة الجنس بقرينة العهد الخارجي بخلاف سائر الاقسام
وان كان موضوعا بازاء فرد ما فالاصل لام العهد الذهني وسائر الاقسام من فروعه بحسب
المقامات والقرائن وقد بان المعرف الخ اعلم ان المعرف بلام الجنس والحقيقة قد يعتبر
فيه بواسطة القرينة الوجود وانما مطلقا فيقيد بالبعضية والكلية كما في المجمل وانما من البعض
وانما من الجميع وقد يعتبر فيه عدم الوجود كما في مثل الانسان نوع وهذا لا يعتبر الوجود ولا
العدم كما في التعريفات لمطابقة ذلك لواحد الخ انت خبير بانه لا حاجة الى تلك المطابقة

غ اعتبا عهد به كان فردا ما معه ومقترنا في الذهن من كونها بينة وان كان في اللفظ الخ يبقى
ان يعلم ان اجراء حكم المعرفة عليه ليس بحسب اللفظ بدون المعنى كما يشهد به من العبارة لان اللفظ
مستعمل فيما هو موضوع له اعني الحقيقة والجنس غاية الامر ان الفردية مستفادة بواسطة القرينة
كما حقق ذلك في المطول نعم ان جعل المعرف بلام الجنس مطلقا فكرة كما قال قدس سره بذلك
في شرح المفتاح لتم هذا الكلام وكذا ان منع كون اللفظ حقيقة تا صورة العهد الذهني كما هو الحق
عندي وقد بينته في حاشية المطول بحسب الخاصة الاولى بحسب الوضع لانه لوارد به التعليم جميع
افراده نظر الى وضع الشرع كان استغراقا حقيقيا واستغراق المفرد الخ ينبغي ان يعلم ان هذا
مسلم فيما اذا استلزم الحكم على كل فرد الحكم على جميع اوائلين واما اذا لم يستلزم فلا مسلما فلن
لا يبرح هذا الحجر العظيم، جاز ان يشتمل من قولنا لا يبرح عند كل رجل وكذا قولنا هذا الخبر يشيع على
رجال يشتمل من قولنا هذا الخبر يشيع على رجل اذ لا يشتملهما مختلفة بحسب المقام بل الجمع العرفي
والجواب ان كلام القوم على تقدير ان لا يبقى معنى الجمعية وبقي المفردية وجمع على معناها الاصلي
وحينئذ لا يرد هذا الاعتراض منها اعتراض الخ لا يخفى ان ذلك الاعتراض على تقدير ان يكون
اسم جنس موضوعا للماهية ايضا وارد على مثل ما من رجل ولا رجل بالرفع اذ لا يفهم مفردية بالتنوين
الدال على الوحدة وتقرير جواب الاول بالنسبة الى المثالين انه يجوز ان الاسم من معنى الوحدة
واعلم انه يرد على مثل قولنا لا رجل بالفتح استغراق من وجه آخر على مذهب من يجعل الاسم موضوعا
للفرد منها وذلك لان معناه نفي الجنس بعبارة بقولنا ثبت سره والاخلص ان يقال يجوز
وضع آخر للمجموع بازاء نفي الجنس للحاظه الخ فيه ان هذا لا يفيد الامتناع فانه قد يراعى على
المعنى وقد يراعى اللفظ في مثل ما عتبارا انه مفرد اللفظ فجوع المعنى وقد وقع في حديث الصبي
وصف العشر بالاواخر في بيان البلة القدر مع ان العشر معناه متعدد لان الجنس قابل للوحدة والتعدد
ان يقال لا نظر هو صفة بعد صفة بجمع للحاظ على الثاني للفظي والا نه بعض كل فرد ان خبر بانه
لا يجري فيه مثل لا رجل بالفتح ولهذا الرجل بالرفع فان معنى الاول نفي الجنس ومعنى الثاني

ثبت سره ومنها ان علام الصنف خصوص بالعرف بالام لكنه ان يظهر السؤال على تقدير ان
يكون الاسم موضوعا للفرد منها لانها اقصر طريق لم يعهد ان الاضافة اخصر طرق التعريف بل انها
قد تكون كذلك بحسب المقام نظرا الى حال المتكلم والسامع اي متعلق بنشأت بالآت بان من نفس
الكلمة وباء الاضافة الجانين جمع بان تخفيف بنين منسوب الى البنين بحذف احدى اليائين وعوض
الالف المتوسطة ربما جاء الخ بعض هذه الامور نية من حيث هي وان كانت مائلة الى الغرائب و
الامور الذهنية لكنه حصل لها من اضافة الآلهية ما يمنع من ذلك كحبة عالم القدس والنسبة
بالملكة عن طالب العرض الاحسان لكن من بعلق في اي في شأن طالب الاحسان او مضاف
عداوة اي من احسانا طالبه عاجب اي الخ يمكن ان يكون السؤالين للفرد به شخصا الكتاب
هذا مختص بالعدد وهذا الاوباء على ما هو من تقسيم الشرع في تعريف مساء العدد بين تلقف اليه بشكل
بآدم وحواء وعيسى عليهم السلام وبكفه من الحيوانات الغير المتوالدة من النطفة فلا ان المصنف
ايضا مر من ما هو جزء ماده وقال بعضهم لفظ كل ما عرفه اليه بعض الاكثر او على نوع الخ يشكل تقريره
الشرح بان خلق نوع البغال نوع الحمار من نوع اما ما الحمار نفسه يمكن ان يقال في الآية ان
النطفة مطلقا نوع من الماء ويجوز ان يقع تقرير الشرح بان نوع الخ المختص بالبغل هو المركب
من نطفة الحمار والفرس مثلا كان قد يجيء الخ اي حال كونه مثل ذي الرقبة والسيف وصفة
الظن يجعل الام للعهد الذهني استشكل الخ اي استشكل المعنى من مخالفة الاحتمال فانه بالنظر الى
الاشتراك اللفظي لكان الوصف مخصصا اي على الظاهر فانه بين المثال وقد يكون الوصف
لبيانا الخ الفرق بينه وبين الوصف للتأكيد ان المؤكد لا يفيد خلافه بيان للمقصود الاصلي بل مجرد
التأكيد بخلاف هذا الوصف ثم الفرق بينه وبين الوصف المحقق ان المرتفع به احد افراد المعنى او احد
المعاني وهنا احد الجزئين وهذا الاعتبار اذا وان قبل كل منهما توجيه على حدة للوصف لانه اذا
قصد به بيان الجنس لا يقصد زيادة التعميم للافراد اذ الجنس من حيث هو واحد فلنا زيادة بين الاستغراقية
لتأكيد العموم فيما يدخل عليه والاحاطة بافراده فلنا بحيث لا يخفى فرد ذلك عند ارباب العربية

جميعا ان سوق الآية لبيان شمول قدرته وعلمه تعالى لكل فرد من الدابة والطير وشمولهما للاناث
الانسان بالتفاوت فمن جعل الوصف لبيان الجنس لم يرد الجنس مع اعتبار عدم الصلوح للذات
بل قصد بيان ان غضه من فرد او نوع غير مختص وبل المختص والجنس في ضمن جميع الافراد اذ الوصف
لا يختص بفرد او نوع فالاستغراق حقيقي لا عرفي فمآل النوعين واحد فافهم او عن حمله على
معناه اي غفلة السامع عن التوجه الى ما يجرد به حقيقة او مجازا بشارطا امنه فيحكم الظاهر
ان يقال بناء على ان البعض في حكم الكل لكنه نظر الى انه قد يتسامح العرف الفعل الصادر عن البعض
الى الكل لكمال تحاذيهم ثم اذا اعترض عليه ايضا بانه لا يكون توهم عدم الشمول في لفظ القوم بل في
نسبة الفعل المنسوب الى الكل انول والاخفى ان يجعل عدم الشمول في عبارة المصنف بحيث
يتناول عدم العموم في النسبة ايضا حتى يندرج فيه الجواز العقلي فيدفع توهم الجواز مخصوص بالعقل
فوق الكلام تعميم بعد تخصيص وان عمم في الاول فينبغي ان يعتبر في جميع الشمول قبيل لا يدفع مثل ايجاب
الجواز في الاستناد على ما هو الظاهر اقول وكذا ينبغي ان لا يدفع التأكيد اللفظي بهذا الجواز وفاق
بهذا القائل مع القوم في دفعه اياه تامل والمؤمن الخ آخره ركبان مكة بين الفيل والسند
المراد بالمؤمن الحق سبحانه وتعالى وبالعائذات الطير الملجئة الى الكعبة لان من التجأ واعتاذ بالبيت
الركبان بالبسر بها والفيل بكسر الفاء موضع الاسد على ما في شرح السيد وقال بعضهم الفيل بفتح
العين والسند بفتح السين والنون موضعان في جانب الحرم فيهما الى ثم العائذات اما منصوب
وهو الظاهر او مجرور بربا لاضافة وحينئذ الطير منصوب باعتبار المحل على الحكي
الخ لا يخفى انه ليس مراده انها ان تلك الاجزاء مترتبة في ذهن المتكلم والسامع والا ان تعلق الفعل بالبعض
معتبر قبل تعلقه بالآخر فالوجه ان معنا بالاشارة الى ان تلك الاجزاء بحيث اذا لاحظها العقل
وجدها كذلك فرق بين ان يكون الشيء الخ قد ذكر قدس سره في قوله ولم يعتبروا على ما فعلوا وهم
يعلمون ان القيد في الكلام المثبت قد يكون لتقييد النفي وقد يكون النفي المقيد بعض انفي الحاصل من الفعل
والقيد والقيد فقط والفعل فقط قبلنا على ما في المقام خلافا لبعضهم يعني ابن الحاجب فانه ذكر

في الايضاح اذا اقترنت جاءني زيد بل عمرو فقد اضربت عن نسبة المجيء الى زيد واثبته لعمرو فهذا
من باب الغلط فلا يقع في صحيح الكلام وانت خبير بانه ان اراد ان التلفظ بالاخبار عن مجيء زيد
غلطا على وجه يسبق اللسان مع التذاكر بفوك بل عمرو على ما فاله السيد قدس سره في توجيه كلامه
يرد عليه ان ذلك معنى الاضراب الموجود في صورة ابدال البعض فينبغي ان لا يقع ايضا في الفصيح
تامل او كما جاء الفرق بينه وبين التشكيك ان المقصود في الاول الاخفاء بخلاف ما هو
الواقع حتى يظهر من محل طلب الانصاف والاعتراف بالحق ولا نفع المعنى عبارة عنه هذا
لا يتم على تقدير ان يكون صيغة الفصل لمحض بطلان وتاكيد الحكم نظرا الى ان معنى زيد هو العاقل لانه
كما عادت على ما قال قدس سره في شرح الكشاف وتكرير في المعنى ان اكثر البشر بين على انه
حرف والا بين تحققه قبيل الحكم اي الحكم بوجود الفعل للمراد المتحقق في الذهن فتدبره لا بد للمتكلم
الاسناد او تعلق الذات قبيل الوصف به للمناسب والا شك ان ترتيب اللفظ على وفق
ترتيب المعنى امر لا بد منه فحينئذ تقدم المسند اليه وان اريد بالمتعلق الموجود الخارجي
فتدبره لا بد على ظاهره لكنه مختص بالمعدومات الخارجية الا ان يصح حينئذ تقبيل التقديم فانه تابع
ترتيب اللفظ على وفق ترتيب الذهني مدلوله لا على المعنى والا مقتضى عطف على الاصل احوال
من انه لا من معمول ان اذ لا يكون ان وان عاملين في احوال بدليل ما جملة بان الخ انت خبير بما
مجرد هذا البيت لا ينفي ان يراد بالحيوان سليمان موسى عليه السلام فانه معجزة يعرف بها بعض
الناس فيدعوه الى الحق وبعضهم على خلاف ذلك نعم هذا البيت مع غيره من الابيات والسياق
يدل على المقصود علة لتعجبا الخ وانك لان القائل في الشهر قال لبيك كم فقل وانك بكسر
في مفتتح الكلام اذا صلح لذلك وكذا الحال في النظير بعض قال بكسر فقل لكنه لا يخفى ان التقديم يكتفي
القائل وتخيل المرة بل المرة او انه بمثلا الى لفظ المسند اليه بمثلا لذة الحس فقبل
صح لعتبار الاجمال فيه وفي بعدا البعد به غير ظاهرة من الولى بحسب الحالة بمعنى تخصيص المنظم الخ
قبيل وجهه بحسب الظاهر ان السالبة اللفظية تقيض للموجبة الكلية وذلك غالب الوقوع بل الوجه ان تخصيص

التكلم بالنفي في الاصطلاح انما يكون فيما اذا اسند الى طلب وقوع الفعل على وجه النفي واما طلب النفي فليس بنفي في عرفهم فاعلم ذلك فانه ينفي الفعل عن ذهنك الى طلب انه الفاعل وعينئذ يجزم الطالب والشاهد على ذلك الاذان والسليقة فتح ذلك غير نافع لكثير من الكتاب البيانية

بخلاف الاجزم هذا بظاهره لا يتناول نفي الاجزم فينبغي ان يجزم نحو على مغايرة لا جزم فيراد مطلق التركيب الدال مطابقة على حق صدور الفعل عن الغير فيتناول الاجزم ومثله وقس على ذلك امثاله مثل كفر وحرس الى تخصيصه بعدم السبق لكن ينبغي ان يفرق بين تخصيص انا ما سبقت بكذا بعد القضاء القائم وبين ما انا سبقت على ما سبق بان انا ما سبقت بتقديم المسند اليه على النفي عند مقتضى التخصيص انا يقال لئن اعتقد عدم سبق في حاجته واصاب لكنه اخطأ في ناحية الذي ادعى فزعم انه عبرك وانت بتركه الغير وانا ما سبقت بنا غير المسند اليه عن النفي انا يقال لئن اعتقد وهو ليس واصاب لكنه اخطأ في ناحية فزعم انه انت انفردا او مشاركة والا بد فيه من ثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي لئن عانا ضاع ما ض ان خاصا في ض هذا الذي ذكر من التخصيص الى آخره المتبادر من العبارة ان المعطوف عليه لفظ وان بني الى آخره هذا القدر لكن المناسب لتفصيل ما ذكر بالتخصيص والنفي ان يعبر عطفه على قوله فقد بان الى آخره لكن بتقدير قيد وشرط اعني ان بني على معروف فقد بان الى آخره واستفن السكاكي المذكر اس في قولنا ما الممكن فقد بره موجبا بعيد النفوس وعلى مثل رجل قام على الظاهر والمقال المختار لكن السكاكي اخرجه منه بالتأويل والميل الى المذهب المرجوح

واذ خد صرح مطلق لجد وض اس والرم طلب وجدا وقد صرح الى آخره لان هذا اعتبار معقول اي كونه فاعلا في الاصل مع جعله مبتدأ وقد اعتبار محض مبنا لا يجب المراعاة ثم لا يلزم امتناع ان يخبر الى آخره قال السيد وقد ينبغي ان يعتبر ان يكون الخبر بالقياس اليه فاعلا به ايضا بالقياس اليه وظاهره انه لا يكون ضربا لان الضرب صدر الكلب عن قاذفه وعجزه عن عابه وذبا عن قول جعلي صاحب الكشاف في المقدمة السابعة يعني مطلق الصدور وقال في مستقصى الامثال كما لهم سمعوا هرير الكلب في وصف الابتر في مثله اذ كان ان الكلب ناقة على الهرير شر يقرب

فيما يتصل به على وقوع الشر وقال صاحب المنتخب من اهلهم ان الهرير نباح الذئب يتأذى به طوائف الناس لكن ربما يجتمعان به المنطق خصه صاحب الليالي المقلية وهذا خبر قال وقال في النهاية من طبع الكلب ان يجتمع وان اهله ويذب عنهم بان يراد بالمثل الى آخره ينبغي ان يعلم ان هذا المبين تقريبها مطلقا بل استعماله غريضا نظرا الى ان فيه خفاء في الجملة اذ الظاهر ان يراد بالمثل الغير مطلق المماثل والظاهر فاذا اريد بها الانسان عضه من كان فيه نوع خفاء في الجملة لان الافادة خير من الاعادة فيه ان حال ان على ما ذكر الخفي التأكيد والاعادة لا يجوز تركه ويمكن ان يقال يجوز ان يسلم ان الامر ان بالنسبة الى من علم علما انه مكيث معه ما يشير الى الخلاف موجبة صحيحة انت خبير بانه يجري هذا المثال ان يحمل على سبب الربط فيكون صالحة لامر جيبة بالاستناد اليها لا بد للمناسبة من تأويل بان يرجع الغير الى الناس المطلق قال عبد القاهر الى آخره المقصد ان ما ذكره صاحب المفتاح السابق من كون الجملة باطل والحق ان هذا الى آخره ويمكن ان يقال كلام الشيخ مبني على الوضع واقادة تلك الاشياء لشيء النفي بواسطة القرائن كما ذكر لم يكن في المقام استعمال لاستلزامه صدور الكذب عنه عليه الصلوة والسلام الا ان يجوز ذلك سهوا فيما ليس من الاخبار عن الوحي وما يتعلق به على ما قال بعض السلف واما على قول المحققين من علماء وبلاغة مذكورة في كتب الحديث وقد قال السيد رحمه الله في تأويله المراد كما ذكر لم يكن في ظن واعتقاد اما قول انت خبير بان اعتقاد خلاف الواقع متفقيها اذا الامر خطاء وذلك الاعتقاد فاعل . ما آخر الامر على هو تبيين على ما قال فاسكره في آخر سورة النساء كشف لم يتبين انه يتبين من ثم نسبة ولا وجه العلاقة بين الاصل والمراد اي الاقتران والاتصال وعلاقة تبيين من نسبة المفعول والعلاقة بين الفعل والمفعول بين الكمال والنقصان بين الفعل متركبة عن الادباء والسر طوبات وكذا اليقيني بدفع الشكوك والشبهات سرعة في موضع الاستيناف او البدل فلا خفت استيناف في جواب هل خفت فمن بهم من استعمالها بهم عجزوم اجراء للوصل مجرى الوقف وبالعكس الاظهر او بالعكس لا يكفي تغيير واحد في الالتقاء

من اللاذون صوته الى آخره وهم الخيل غارة بلحاظ يقال صوته اذا سقاه الصوب وهو يكون

من ناوبار يعني ان هر جمع كما

ة الفلاة والسبيل اسم موضع والغارة اسم من الاغارة او السبيل المجرة والملح كبر الملح
قيل والظاهر ان الملح الشب الذي يقض على غارب البحر فذا سما لان الغير العادة للابتداء
غالب من الكلام عند عدم المناسبة ان يكون بلفظ الخطاب على بك ايها المتعجب اي حين ول
الخ فعل هذا جعل بتعجب الاكثر بتعجب الكل ومع هذا يشتق الابيض من الشباب والشيب متعلقين بالمعاصي
الكبيرة على ما ذهب اليه بعض اهل اللغة حتى يصح ابدال عصر حالك الخ من بتعجب الخ واما على قدير المضاف
فالمناسب تقدير بتعجب الشباب بنزمان الكهولة اي ذلك الغير الظاهر ان يقال اي مخالف مراده
كما يشعر به قوله آخرا الى على الغرس الادهم الخ ان يراد بالغير الخلاف فانه لا يلزم في العدد الخارجي
الخ والعنوان او يراد بالقصد الترغيب والترهيب لا الاستفهام لان النقلة لا بعد بها اصول ان كانت
الآية في الصدقة المفروضة فليس بيان المصرف فيها على الصدقة ايهم من الآخر اذ لا يعلم كلها الا الشارع
وكذا ان كانت في المتطوع لان اصل الانفاق والخير يحصل بايصال نفع ما الجملة الى احد واما الكمال
فلا يحصل الا بايصاله بمن هو موضع حسن والجواب ان كلامنا في الآتي انه لا يلزم ما سبق من ان
دلالة الصفة على الزمان غير بينة خارجية الا ان يقال المراد ان اسم الفاعل حقيقة في الحدث
الواقع في الزمان الحال لكن الزمان ليس مدلولا بل خارجا عنها جا الى القرينة وايضا على هذا
على مجاز خلاف مقتضى الظاهر فالتخصيص بهذا الى زائد غير ظاهر فتامل والقائل ان يقول الخ ذكر
في الاساس ان السباع بالكسر الآكلة ظاهره الاعتراض لكنه جعله في البيت بعض الطيبين والملحق
وعلى بك الخ الجزاء محذوف اي حين حاله مع رداءة حاله في نفسه فاقعة جرة بالمدينة وحله
بدل من على بحر او من خير لسبق وثامنة مفعوله بالمدينة خبر حله والمحذوف خبره للجواز حين الذكر
خبره لان اللام لا تدخل الا على خبر ان والراسي مختلع شاة الى قوله الخطاب بحذف
المضاف وثانيا اما قصير جميلا اجل من قصير غير جميل فيه نظر بحسب الظاهر لان المفضل عليه
يجب ان يكون جميلا في الجملة وقد فرضنا انه غير جميل ويمكن الجواب بان عدم الجمال بالجانب
الآخر فيه باعتبار تقلب القلب في الدنيا وبان التفضيل على سبيل الفرض كما في قولهم زيد

افضل من الحمار لان هذا الكلام الخ اما اعتبر وصف السوآلية بالفعل فاعتبر التمثيل بحذف
المسند فيما اذا قيل له في جواب من خلق فوجه كلام المصنف بما يرى والوجه اعتبر وصف السوآلية
بل ذات السوآل لكنه خلاف ظاهر العبارة يمكن اعتبار التمثيل بحذف المسند في نفس الآية
والدليل على ان المرفوع الخ لا يخفى ان السوآل جملة اسمية غايرا بجواب فعلية يحتاج الى
حكمة ترك المطابقة فذكر السيد رحمه الله تعالى ان السوآل في الحقيقة جملة فعلية لان من قام
في معنى اقام زيدا وعمرا او خالدا الى غير ذلك والارادة الاختصار ووضع كلمة من الدالة على
تلك الذوات اجمالا للتفتيش للاستفهام ولهذا التفتيش قدم فصارت الجملة اسمية صورة غايرا
الجواب جملة فعلية تنبيها على المطابقة المعنوية اقول فيه بحث لانه مستقر عندهم انه يجب ان
يقترن بالهمزة ما هو المقصود بالاستفهام من الفاعل والفعل وربما اخر عنها ما هو متعلق غرض
الى الاستفسار كما سبق في بحث الاثنين ولا شك في خلق الله السموات والارض متحقق وتعيين
الفاعل والخالق محتاج الى الاستفسار فالسوآل ليس الا جملة اسمية بل الحكمة في ترك المطابقة
الاشارة الى بلاهة الكفار وعنادهم بانهم اذا تحقق خلق السموات والارض وحده فما ينبغي ان
لا يقع شك في تعيين الفاعل فالمناسب لحالهم التردد في ذلك الخلق فاضمر في القام لتبادره
بسبط في حاشية المطول غير مقبولة بل عدوه في العلام بحسب ذكر حاشيته وهذا مناسب لان المرتبة
لزيد فيخرج ما يفيد الخ يعني يخرج من افادة التنوين لان ضابطة الافراد ويمكن ان
يقال المسند الخ اعترض عليه السيد رحمه الله بان كون المسند سببا ضابطة لكون المسند جملة غالبا
ان يقوى او لا كونه سببا حتى يصير وسيلة الى معرفته جملة وهذا التقدير يقتضي العكس فتامل
يمكن ان يجعل الضابطة لبنية لا براد المسند جملة لاحتمال انه كان التقديم للحصر وغيره او يقال
هذا التقدير بالالتزام فالضابطة يمكن تخريجها من التقدير بان يقال اما ايراد المسند جملة
فلكونه تاما الافادة مرتبطا بما قبله بعاد غير المسند اليه وفي كونه على هذه الصفة اجمال اذ يجوز ان
يلزم على ذلك ايراد المسند لان المسند جملة غير سببي مع عدم افادة التنوين اللهم الا ان يقال

لا ظرف ولا تفاوت بين المقتضي والمقتضى قوله والزمان الخ اعلم ان الزمان
حدث وحدوثه كما هو المطلب بل على تجدد مجموع المعنى للفعل والمناسب لهم مع ذلك ان الزمان
المجرد باعتبار مفهوم الفعل على وجه المطابقة بينه وبين الحدث فيلزم تجدده والدائم يقال له باعتبار
القديم زمان قوله في اسم مكان من نسق القوم اذا باعهم واشتروا قوله الى بعض ان
لي على كما قبيلة جنابة فاذا الورد اخطأ صبي الظاعن بامرهم وهذا مدح في العرب لحرص منهم
قوله فلا ذو عدم الخ قبله ذكر الماضي لبيان المبادي اللغوية المسلمة عندهم ان اسم الفاعل
حقيقة في الحال مجاز في غيره واستدلوا بانه قال اهل اللغة ناظر هو على كذا الخ عبد القاهر الخ لا يخفى
ان هذا مخالف لما يتبادر من اللغة والمفتاح والكشاف مع انه يرد عليه انه يلزم ان يكون زمن الفعل
على الاستمرار المجدد من كالدوام والثبات بعد القيامة ثابت وقد سبق في بحث الحمد لله
من الكلام في ذلك ايضا قوله لزمان الفعل قيد بحث لان الفعل بصريحه دال على زمان معين الا ان
يراد بالزمان مثل الصباح او بالفعل القوي ليتناول الصفات المشتقة قوله وعدم الخ الخ
جعل ما لغة من التربة بعد الخ صرح به صاحب المفتاح والرضي وما
يدل على ذلك قطعا ان الفاء فيما اذا تقدم الشرط على القسم جعلوا الجواب جواب القسم على
تقدير اعتبار القسم مع القسم مع جوابه جزاء الشرط وجواب القسم كلام تام بلا نزاع وكلام تام
قبل مجيء جواب اداة الشرط عن التمام فلنا ذلك لم يتوقع على هذا التقدير بل يسلم ذلك على تقدير
ان يجعل الجواب جزاء الشرط والمجموع جواب القسم حتى يؤكد بالقسم الملازمة بين الشرط والجزاء
كما تظهر عند ملاحظة المعنى بالانصاف فيخرج حينئذ ما هو نفي على الجزاء عن التمام لكن ينبغي ان
يكون تفصيل في جعل الشرط قيد الجزاء على ما قال في شرح الكشاف في آخر سورة الزمر اذا
الشرط ان كانت حرفا فالكلام هو الجزاء وان الشرط قيد له بمنزلة الظرف وان كان اسما
من اسماء الشرط فهو مبتدأ خبره الجزاء اجاء الشرط مع الجزاء على الاصح او هو منصوب به او ظرف
او غير ذلك قوله فتعلم من هنا اعلم ان كان الغرض اختلاف التخريج بحسب الى اصطلاحين مع اني

المقصد وبالجملة عن التعليق فالامر ظاهر لان الظرف الصريح قد يجيء بمعنى التعليق فما بعده جعل الشرط
قيد الجزاء بذلك المعنى حتى يؤدي معنى الحكم بالملزوم بين الشرط والجزاء لكن المتبادر من المطلق
ان صدق الكلام على اصطلاح العربية بحكم الجزاء بلا اعتبار التعليق والحكم بالملزوم ويرد عليه
حينئذ انه يتوقف الصدق على صدور الحكم المقيد بالشرط مع صدور المقيد والظاهر انه لا حاجة
بحسب العرف الى صدور شيء منهما وكفتيق القيام بمجيء الى بادية بسيط الاجتماع هذا المختصر قوله
مع ما ثبت الخ اعترض عليه السيد رحمه الله بان مساواة الشرط فيهما مع وقوع كان والماضي يرفع الاول
للبين مع ما قاله والذي يظهر ان الحكم الثاني اعني الملزوم هو المقول وذكر الفصل انه يصح
ان طلعت الشمس الآن اليوم النهار والظاهر ان الطلوع فيه مرجوح وهو ما قال السرخسي ان
ليست للتشكيك بل لعدم القطع قوله لكن بلا جزم يبقى ان يريد لكن لا بصدق ولا فلا يكون موهما
لان كما سبق قولنا من التشكيك بل ان طلب الخ فيه تأمل لان علم الطالب وجهله لا دخل له فانا
بل عدم جزم المتكلم اللهم الا ان يقال بهذا على التجوز وعدم اعتبار حال المتكلم على الحقيقة
قوله الجزاء وان الخ انت خبير بان جعل اعتبار على الوجه المفهوم من الكلام وان كان اولى في
التوضيح قوله طلب جانب المعنى الخ لقائل ان يقول التغليب جائز فما وجه بناء الجواب ان
صيغة بحيطان موضوعة للخطاب مع جماعة مذكورة بلفظ الغائب فما حمل هذه الصيغة عليه
وصارت وضعا له بحسب المعنى كما شهد به سياق المعنى قوله وعلى الجواب الخ لكن ارتكاب المجاز
في المادة لقرينة المعية اولى من ارتكابه في الهيئة كما في الشرح بحسب المعنى او اللفظ فقط قوله متعلق
بجلبة والظاهر ان المتعلق بطريق الالغاء ووجه ذلك ان الضمير الراجع الى المعنى المصدري يجوز
ان يجعل في الظرف نحو الغيث الذي جاءنا عن اكرمته قوله بعد واو الحال الخ العامل ما هو
بمنزلة الجزاء والمعنى وهو متصف بالجعل حال كون كثرة ماله مغيرة وقس على ذلك
قوله وفي غير ذلك للعلم ان المعنى على المضي قوله فجاء على الخ المعنى ان كان زمان سبق
من الدهر فمضت على المقام فيه وطوى فليطلب به فلعله يساكنه قوله فتبالم اي اباكم على البقاء

اس الزنا المبالغة التهى الخ لا يخفى ان ارادة الابلاء للصفة مفروضة فالمبالغة فى تلك الصورة لا مطلقا فافهم والظاهر بدفع الخ انت خبير بان الكلام فى فائدة الشرط وان وجد مع ان الاجماع لا ينسخ شيئا فافهم لا معنى للتعريض الخ يرد ان التعريض ان كان من استعمال الفعل الى ما يتبع منه ذلك الفعل لا من صيغة الماضى ووجه الرد انه لا يتعارف التعريض بالنسبة الى ما يصدر عنه الفعل فى الاستقبال ولهذا صح مثل الخ لان الاستثناء نقيض المقدم لا يتبع شيئا بحسب العلم على ما مر المتعلق فى فائدة الاشارة الى السبب انتفاء الجزاء لم دامت الخ بعض لم دامت بان يكون نوارها بالمدح لما ذهبت ذوقهم وارد على هذا الخ اعترض السيد رحمه الله بان ورود الآية على قاعدة الميزان بعيد جدا اقول قد جرى الشارح فى قوله تعالى وما علمناه الشعر على القياس الشهور فى حاشية المطالع على ما يقتضيه رحمه الله ثم انه قد سبق منه بيان ان بقع غير العربى فى القرآن علم لا يجوز ان يقع ما كان على القواعد الكلية فى القرآن النازل بعد تقرر القواعد الميزانية ومفعول يؤخذ محذوف اى على تلك الوجوه مطلقا واما الاستحضار صورة رؤية الخ فيه ان المتحقق الرضى اذا جزم بان اذا ان حكاية الحال المستقبل لم تثبت فى كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية ويمكن ان يقال جعل الامر المستقبل بمنزلة الواقع فى الماضى لتحققه فصح عطف الماضى للامر ثم عدل عن لفظ الماضى الى لفظ المضارع لان الكلام فى الاخبار عن الاخبار فجيء بلفظ المضارع منزلة الماضى فتدبر للصفاء والاستحضار عطف على التنزيل بعد المعنى الثانى على ما اختاره فيما يظهر ايضا حكاية الماضى المقدر وفيه نظر لان النكرة الموجبة ليست شائعة باعتبار الدلالة على الكثرة فلا يكون وصفا تخصيصيا وانما الشيوع باعتبار احتمال الافراد فتأمل الفعل ايضا يتحقق فى جملة خبرية انما قيد بذلك لان سيجيء ما فى مثل من ابوك بان من الاستفهامية النكرة مبتدأ وخبره معرفة جامدا غالبا لبعض الخفاء وكحق قول سيجيء به الا ان خبره وان كان معلوما فى الجملة لكن المبتدأ نكرة المعنى اعرف لانه فى معنى زيد او عمرو او خالد الا خبر ذلك من الخصوصيات

غاية التعريف حال كون التعلق اى خاص بهذا الكلام بالنسبة الاخيرة الخ فى للتعليل عن الخفاء من ان التعريف الاضافة باعتبار العهد الخارجى لكن التعلق بكل فرد فرد بيان لجميع اقسام الكلام فيما ايضا وظاهر الخط الخ وذلك لانه ذكر المتأخرين لتعريف المسند وكونه معهودا ويمكن ان يجعل ان على كلامه الايضاح وجه التوجيه لا يخفى لا يخفى تصحيح كلامه فى الايضاح الف فتأمل فى تقريره اختلاف تحليل يوجد بان جعل ظرفا لغيا الخ ان ليس للتعليل الخ اذ لا وجه لان يقال ان ذوق البلاغة قبل لم يكن الا بالاكتساب ورد بان المعنى الشخص الخ فيه ان ذلك التأويل لا يظهر على مذهب البصريين الموازنين بالتاء بين الجزء الغالبين بالتاء بين الجزء الخامس وخرج عنه بخلاف الخ لان الغير ليس صارفا للمسند الى المبتدأ فى الصرف للاسناد وثابتا بان يكون المسند اليه عبارة عن المبتدأ لا يضا فعل الفعل ما يتبع مشروب بخمر من وجه الرأس وثقل الاعضاء ومن العكس كما توهمه الخ لا يخفى ان فعل على ما عده لنا علم والا فاحد عالج يدل على ان العكس ايضا صحيح لكن الكلام فى ان غير المسند اليه يستفاد من تقديم المسند او معونة المقام بناء والة من اللفظ لنا بعد الاول لنا بانه يوهم ثبوت الريب بتقديم فى التقديم لا يلزم ان يكون لا فائدة صحيحة بل انه اتعلق بالقلب عرفا واذا المقصود اعنى نفى كون القرآن محل الريب ويمكن ان يجعل ان نفى الحكم ايضا انما يتوجه عند المقام لا يضا بان اثبات الريب فى سائر الكتب باطل وذلك لان غير القرآن ليس بحجة فيكون محل الريب او بكون الفعل الخ عدل عما يقتضيه المقام من ايراد الجملة الاسمية بان يقال لا ريب فيه هدى للمتقين الى ما ذكر لانه يؤيده قول المصنف الفعل مع المفعول وايضا غرضه بيان فائدته وايراد الى المفعول والفاعل فى المناسب للمسند ان يكون ضميره وكسره للمفعول ومعه لهما كما انه يؤيد التوجيه الاول كون الكلام فى متعلقات الفعل وايضا الظاهر ان الفعل مشروع والشائع دخول الخمر عليه وكسرهم بكسر الغين اى يجتزع لانتشاءه وبينه وتلك ليس ذلك جملا بل كثيرا من خلق خلق ب بوزن منع اى اخذ يجتزع وهو اكثر من بين الناس بالفساد فى التعريض الخ فيه بحث لان ما لا يكون مقصودا من العبارة لا يعد من خواص التركيب فى عرف

هذا الفن خالا ولى ان يقال التعميم من المقام لا بناء ان يكون الغرض من نفى الفعل الثبوت والنفى
مطلقا او بقرينة الاطلاق بعدم التقييد بالمفعول بلا تعرض لافراد الفعل وجوده ولم يجعل لو شئت بكت
تفكيرا وخيانة لو كان الامر كذلك لوجب ان يذكر المتكلم مفعولا لا يكون قوله قرب جنوني مريب الناقد
مريبا بالراء المهملة اذ سحت غرضك الذى قولك كما اذا قلت لو شئت لم آتك الا ان يقال لو شئت
ان يعطى عطاء ما اعطيت ورجحوا قوله من سوء الضمير الخ وذلك لان سوق كلام المصنف على
خلاف ذلك مع ان مخالفة المشهور بين القوم من حذف مفعول المشيئة للقرائن تكون مخالفا
اى ظلم حادث فالاضافة بيانية او الاضافة الى السبب اى ظلم حادث الزمان قوله فان العاقل
لا يطلب الا ما يكون وجوده لقائل ان يقول هذا ما يناقض ما سيأتى من ان المتن طلب وهو يشعر
بالى لم يكن وجوابه ان الطلب المستفاد من صيغة الطلب ما يغارب السعى والتفحص والادلة
عليه جميع المتن ما يكون على سبيل المحبة القلبية فافهم قوله وهو جنايتك وهو ان الخ فاجاب
عنه فى شرح المفتاح وتبعه السيد جنايتا بانا اذا لم قرينة معينة للمفعول فنزله منزلة اللازم فى
المقام الخطابى الى تقديره عاما حذرا عن الترجيح لمخصص بلا مرجح فلا حاجة فى حذفه فى تقديره عاما
اصول المقام الخطابى اى الوضع الافى بالعموم كمقام المدح جيد التعميم بلا حاجة الى النزول عن الحقيقة
فانه لو ذكر المفعول ايضا حمل على العموم مطلقا فانك المقام اذا لم يكن دليل على خصوص بلا انا نقول
لو كان التقديم الخ عن هذا بعد ان التقديم لا يلزم ان يكون للاختصاص بل يجوز ان يكون للتعجيل كما يذكر
بعيد هذا الكلام وليس لائق من التكرار لانه لم يكن ان يكون على تاكيد على تاكيد ضمنا والتخصيص كما فى مثل
انا زيدا قائم ومثلى لا يوقف عرضت زيدا ويمكن ان يقال التخصيص مستفاد على اثبات والنفى و
التكرير يفيد تاكيد الاول او يقال لما كان الاثبات السابق للاختصاص يمكن ان يعبر الاحق ايضا
لذلك بقرينة كونه تفسيرا له لما ذكر الشارح فى شرح الكشف فى قوله تعالى واياى فارهبون ح قوله الا
كثيرا قوله ثم بيان اى بيان من قوله لهم على تجدا بالغم واعتنى به علما فى الاساس فيكون بعض
المفعول على ما ينبغى ويرد من المتعلق بعض اشعة شعشعية وشعشعية بيان الاتم ويجوز ان يكون بعض

الفاعل على ما قرره لهم فليتأمل بقى كلام ان اراد ان قوله والمراد عليهم لا يقال تخصيص الموجد تعالى
بالابتداء لا يصح ان يكون مراد على المشركين حيث يبتدؤا الاصنام بغير اسم الله تعالى انا نقول المخصص
التخصيص بالذكر فى المبتدأ به يشتى ان يكون اسم الله تعالى لا اسم غير مقرون فلعل الامر بالقراءة اهم من الاسم
وان كان الثانى اهم الى ذاته والثانى اعتبر الاول لان يستحق هذا الاسم رعاية النزول بمقتضى ان لا يعلم امر
القراءة وحالها وتقديم اسم الله يجب ان يكون ذلك معلوما وانما المجهول بيان ما يتلبس به القراءة
قول لانه عدة فى الكلام لا شك ان المفعول ايضا عدة فى الفعل المتعدى والاولى ان يقال المناسب
لشرح غيابهم ان يقدم الفاعل قوله عمر من الاصل الخ المراد بالاصل القاعدة الكلية على القرينة
الكثيرة والعناية عند القائم جارية مجرى ما فى الشمول للجامع الكثيرة اى سواء الافراد على وجه
العناية اى بسببها ومنشأ قوله ويعرف له معنى اى صفة او امر يكون لاجله سببا للعناية سببا
لها ويطرق خصوص وتعيين بيانية مسرة وحاصل ما يقول به بعضهم انت خبير بان السوق ليس الا فادة ان
بعض الافراد معين حقيقى للحظ القصر وبعضها معين مجازى كما ذكره السيد رحمه الله تعالى وبان عدم
الجزم بكون الاضافة الى شئ لا يظهر منافاته لعدم الجزم بكونه بحقيقة وعلى الامر كما فهم من الفتح
فان كلامها فى نفس الامر وظن ان التقسيم الى الحقيقى وغيره باعتبار انه قد يلاحظ الحقيقة وعلى الامر
يلاحظ خلاف الحال فى طلب من اعتبار الطلب والاشتراك والزيادة وقد يلاحظ حاله فذكر ان
الاقتضاء الى غير الافراد والطلب والتعيين بلاحظة حال الى طلب من لوازم الغير الحقيقى وانه
قول ان امكن الخ الظاهر وان يجاوز الا ان يقال يكفى فى الغير الحقيقى عدم البيان والى ما يعبر القصد
بالاضافة اليه قوله فى الحصن القائم الخ لا يقال بهذا اصطلاح المتكلم والمناسب ههنا اللغة لان
نقول ذكر فى الصحاح الصفة العلم والسمة قوله عن التابع الخ لا يقال يخرج من محمد صلى جاءنى
القوم الشاعل لمن جاءنى بعد محمد الشاعل ان المراد بالمشهور فى محمد استغراق جميع الافراد حتى
انه يدخل فى محمد صلى جاءنى بعد محمد صلى فليتأمل بقى ان يقال ليس فيه الا ان مقصوده على الاغراض
الاصلية بل الغرض الاصلى تكثير النسبة قوله ليضاعف ضعافا الخ فيه تامل لان الصفة المعنوية بعض

والنفي فقط الا ان يحمل النفي على النفي المتحقق وقوله القصر الخبر الحقيقي يمكن ان يجعل الخبر الغير الحقيقي
ايضا على وجه المبالغة بان يجعل ما يكون بالقصر بالاضافة اليه بمنزلة العدم او عاما وصيانة
على ما يقتضيه حقه الخ حيث قال في الايضاح والخاطب بالخاص لجاهل يعتقد العكس والجاهل
بناء على الامر ان عنده لو سلمنا انا قال كذلك اشارة الى ان الخاطب في خطر التعيين الجاهل
صفة اخرى في خطر الموصوف حتى يثبت التكلم على ما قالته وجزما قد سبق الخ وهو الغير
وغير بها السند وكذا اجعل السند اليه ايضا معرفا بلام الجنس وكذا جرد الاستثناء على ما في الشرح
المقدمي على مختصر الاصل من ان الاستثناء من الاثبات نفي اقناعا بل ان هذا المثال لا يظهر
على قول بعضهم القائلين بان المعطوف عليه بمنزلة حكم المسكوت عنه كقول المفسرين ان
ضمير بانه لا يناسب اسند الى ارباب العمائم بقول المفسرين المتعينين للتفاهم بل المناسب الاسند الى
باسمنى لان الوجه الوجاه اي العهد المراد به الحاضرة وغاية الخبرة على ما في النهاية بمعنى فائدة
المناسب لتقييد الاسناد اما لان المخاطب خطئ فاحتاج الى ان يخطئ بك لعلمان بقيد القصر اما على
وجه المطابقة او النفي او الالتزام فافهم النفي على الثبت فقط بخلاف مثل ما انا قلت هذا الى
ما سبق في سؤال السائل ما اوجبه للمتبوع يثبت لتابعه كزيد قائم لا قاعد الا ان يقال المتبوع
اعني قائم قد وقع لايجاب الثبوت للمسند اليه وهذا الثبوت مثبت بلا عارض التابع اعني قاعد
فان المفهوم منه الخ يبقى ان جملة قد ذكر قد سبق مرة في الكل شرح المفتاح ان الضمير راجع الى الجنس
ما تم لهم وجه الكريم ان الاجادة غير وجوده وجه ذلك ان الكريم بناء في الاصل للغير مطلقا لكن رتبة الجليل
الكريم الثاني مقتضية ان الاجادة غير جيدة عند ضرورة العادة ان الاصل العدالة ووضع غير جيد
متقنة وقد وجد في نسخة قرأت عليه ان يجادي بدون الجملة الا وجيدة الامر ظاهر فان الكريم
لا يكون اعتبار ضمائره الغير بمنزلة كلمة لكن ان يقال مراعاة المبالغة في جيد لبيد بحيث
بحيث يجادي من لم يتصف بتلك الصفة ختم الفعل المسند الخ اي الفعل المسند الى الضمير على الاتصال
بغيره وحاصله انه ليس بغيره بينه حاصلة لغيره لان الالتزام خارج هذا مبني على ان الكلام في المتصل

المتصل بقرينة قوله الخ لا يخفى ان ليت ليس موضوعا بازاء الالفاظ للكلام الانشائي المفصل
والا فهو يخيل اللام في قول المصنف والفظ الموضوع له للفائدة والتعليل ما هو اداة منها الخ فيه ان
الاداة هو منها مجموع المركب بالتركيب ويمكن ان يقال قوله مركبين حال لبيان الاخذ مثل قوله تعالى
ولي مدبرا ويقال الحاصل على تقدير الاخراء بالاجزاء التركيب والحاصل عند عطف تفسير على عطف
التركيب والتركيب فيدل على معناه اللغوي من جزء التركيب لا تمام التركيب فالحاصل عند محمد هو
والله تم وجه المناسبة ان له المعنى والا يجيد ان ما وضع كان غير مناسب فيتولد من ذلك التقدير ونص
الباغ على ذلك لكن المتبادر من تقرير الشرح والظن ان كلمة لا زائدة والله على ان يعمل والمعنى
المعنى وهو ايا ما اقتضى الخ لانه قال سركيتج مع لاو ما المزيدتين مطلقا بالتزام التركيب المنبه
على التزام يعمل والمعنى المعنى وهو طلب حصول الخ ينتقض بنحو علمي امرأ وبكن ان يقال المقصود
الاصلي في الاستفهام العلم من حيث الوجود والطلب الذهني بخلاف نحو الامر فان المطلوب الاولي فيه
العلم من حيث له وجود الاصلي والا يجيد مثل هذا الفرق فانهم اختلفوا ان المراتب قصدية او عادية
في النظر العلم او العلم وانما الفرق بان المطلوب في مثل هذا الامر المحصول في الخارج لكن مقصود فيه
الفعل اقتضت حصول الصورة في الذهن فيجيد لان الظاهر ان صيغة الامر من حيث هي لمطلق الامر مطلق
في الذهن او الخارج فان كانت وضوع نسبة الخ هذا التقسيم مبني على ان المراد بالعلوم والمعلوم
على ما يمكن العلمي من حاشية المطالع او المطلب المقصود لا يخفى ان بهذا يندفع قسم العلم فيبقى جيد
السؤال للسائل ان ظاهر ان المطلب المقصود بقي فان السائل صدق قبل السؤال بان كما صانع الاناء
مثلا الاديبي العسلي اي بحصول حدوثها لا على التعيين وبعد السؤال صدق بحصول حدوثها معينا فلا
تقول وان لم يتفاوت حال الاديبي والعسلي بحسب المقصود لكن يتفاوت حال المسند اليه اي حال
المسند اليه كونه في الذهن فانه لو جاز اولا بعينون احدهما جاز ثم قصد بعضهم ان المعين منهما الاخر هي
ان من قام مطلب المقصود بالافتراض كجواب بنحو زيد لمن قصد بقيامه عمرو فيتحقق
فيبقى السؤال اذا انه لم يلاحظ المسند اليه القيام الا اجمالا فيجيد بنحو ما يجيب بنحو ما لاحظ بعنوان التعيين

نعم يحصل ظن ان بعد السؤال التصديق بثبوت المسند للمسند اليه المعينين واما الفرق بان السائل بين لم يعرف نفس شيأ فلا يحتاج الى مستقل السؤال فلا يجدي نفعا لان السائل عارف بالنفس حيثيات فائدة الاخبار انه ذاهل عنها فيحصل الفائدة بكل من الجواب وليس الاستفهام لاجل وقوع الفائدة به ولو سلم فيجوز ان يكون السائل بين عارفا حاضرا اجمالا بل يقال يجوز ان ينال بعده الطريقة اعني بين هو الآن الا انه غافل عن تفاصيل ذلك وكذا الاستفهام بكلمة اين متى ان بعد بين الفريقين فيرد هذا وكذا الاستفهام بكيف عن متى كيف حالك الصحيح السليم وليس شيء من تلك العلامات لطلب المقصود بها خلصا بالاتفاق

ثم فصل على الآخر والتقدير بما فصل اما واقع من نفس العامل بالسؤال السيئة الاعلام وحال جليلة من الاحوال واجب متوقع الآخر فان الواجب فان الميل فساده يظهر عما بعده والبلاغ واما اعني حذف المسند فان ذلك في جملة اصلية لانه عاملها من مدلولات الافعال بعين بالاصالة والباقي الاسماء والمشتقات ضمنا لعارض ما بالتبع عارضه وانما يلزم ان لا يدخل على جملة الاسمية الا من البليغ هذا الصحراء بالظاهر على قدير ان يكتفي في البلاغة بمجرد الاقتدار على كلام بليغ ولما اذا اعتبر الاشتمال على كلام بليغ فيمكن ان يعرف غيره ايضا وجه بهال زيد منطلق ناظر الى حذف المسند اليه الخ كان عليه ان يقول في مقام التعليل بما دل عليه الاسم اجمالا الى تفصيل الموضوع له وجوابه بهذا له يجب عليه ان ذلك نحو الاسي يعتبر هنا حقيقيا كما في بيان اللغة موضوع له بلفظ اشهر كما لا يخفى العارف المتوقع الظاهر ان المراد بالعارف الامر المتعلق به سواء كان عالما اذا وصفا خاصا به ويحتمل ان يكون معناه الخ هذا متعلق بالاستمال الثاني الذي ذكره المصنف لا يدل على ان الخ في بعض النسخ التي عليها خطه فذكره بدل بلا زيادة الا وجه الظاهر كما اختاره السيد الشريف في شرح المفتاح ويؤيده ما ذكره الشارح ايضا في شرح المفتاح حيث قال وقد يقال لما مانع من حمله على حقيقة الاستفهام بعين ما تراه وفيه لي في حال عدم رؤية المخاطب بهذا الخ وحاصل ام هو غائب المتقابل الخ سبق معنى هذا البيت في اول بحث التشبيه هذه التفاصيل من تقرير المفتاح

او الفاعل

او الفاعل او المفعول ومن الاعلام لذلك للتقرير بما وعلى التقي الخ وهنا الايتاء في ما سبق من ان المقرر به يجب ان يكون معلوما له ان معناه انه اذا كان المقصود تقرير المعنى مثلا بالعمدة الفعل الفاعل او المفعول وعلى ذلك تقرير هو من كشف الدخان الذي من علامات الغيث وعاب الاخرة غير كف المراد الكف عما هو ماخذ الاشتقاق فيدخل الكف وكخرج الكشف على جهة الاستعلاء فيدخل لجعير اسرا بما نزاع والاقتدار كما انه ليس بشرط موضوعة لطلب الفعل الخ اعلم ان لفظ الامر حقيقة بحسب الموضوعة الصيغة الامرية المستعملة للوجوب او الندب عند الجمهور اما المباح فليس بامر وبه كون الصيغة حقيقة في الوجوب فقط عندهم خلافا للبعض ثم الطلب استعلاء ان مشى الندب ايضا كما يفهم من الطول فول كلام المصنف مبني على قول الجمهور والا فالمناسب عند استعمال الامر لغيره اعلى لا يظهر عند استعمال الامر لكثير من تلك المعاني كالتهديد والتعجيز وغيرها غاية الامر انها مفهومة من سياق الكلام كالتعظيم المستفاد من حذف المسند اليه تامل والشبهة فيه ان ذلك معنى او والا فالمعنى ايضا

ان قلت ان ذلك معنى او ما المعنى ايضا المقصود به

يا مثلي اي عندي فانا صلبت بالعموم فانا ايضا بتاريخ الجمعة المهملة الشديدة والجيم المفتوحة وسكون الواو جد بن حزن او عشق او طلب الترك بهذا الاختلاف مبني على ان عدم الفعل مقدور اولا والحاصل ان الظاهر عطفه على قوله كالتهديد فان فيه على من الدعاء والالتماس طلب الكف والترك لا على سبيل الاستعلاء فكان في العبارة اختصارا ما بين الكناية الخ وذلك لان المراد بالكناية عندهم ان يذكر

ملخص ان في العبارة اختصارا

الغيث والسنون فان الغيث في الغارسية بارانست والسنون ماحي النهى عبر المنوي مقصور الغراف والعصير بكسر الباء وهو الدواء المتخذ البيت السابق وهو زقت بهوا ان صفا الغزالة كما هنا طلان بالواو وسكون الميم والعين زعمت بحبيب ان بهوا ان بها اباقام خداندرس كما اندرس اثار وبارها بهذا الموضع فقلت لبس الامر كذلك واقيم بالذي عالم بان الغراف من الغراف وان الدموع كريم ما بعدت عن طرف بن الحبيب بيان لقوله تعالى

الخ ينبغي ان يحمل على البيان اللغوي لا البيان الصناعي فان قوله انا نحن مستهزءون اما تاكيد
لقوله انا معكم او بدل منه او استيناف لا عطف بيان لانه لا يكون جملة والا تابعا لجملة بخلاف البدل
كما صرح به الاشموني في شرح التوضيح فيه خفاء واشكال وذلك لان المقصود حينئذ النص
على قصد الاجتماع بين جملتين في الواقع لكن لا يمكن الا بين جملتين كما شاء منه مستطيق بين
غاية الاتحاد والتباين وسوء فهم تلك خفية جدا لا بد من عامل الخ هذا على مذهب اكثر
النحاة كما حقق الرضي يجعل العامل في اذا الشرطية الشرط دون الجزاء فالاولى في التعليل ان
يقال المقارنة في الشلاثيات تقيد الجزاء بمضمون اذا مع الشرط وهذا اشكال الخ هذا مبني على ان
التعليل باعتبار الحكاية والكلام المحاكي لا المحكي والكلام المذكور فانه ليس لهما محل من الاعراب والظاهر
جواب الشارف فتامل واعلم انه ذكر قدس سره في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى انا نحن مستهزءون
وجملون بالاعراب منه من الاعراب من محل ما لا يكون جزاء وصفة وحالا وان كانت من نوع المفصول
للفعل فتامل جزافا بالكسر مصدر جازف على ما هو المصرح به في شرح المفتاح لكن المذكور
في شرح الهداية للكرماني انه بالضم معرب كزاف ونقل الامام النووي في تهذيب الاسماء واللغات
جواز الفتح ايضا فوزانه الخ ذكر في شرح المفتاح المعنى نسبته وقد يحمل الكتاب بنسبة نفسه
وقد يجمع زيد وله احتمالات اخر ذكرنا في حاشية الكشاف مع اتحادهما في المعنى الخ ولذا
جعل هذا تاكيدا لفظيا ولا ريب تاكيدا معنويا او الاشتمال لا يخفى انه يكون ذكر المبدل منه
مشتملا على المبدل لا اشتمال وهذا لا يجري في هذا المقام وكان ذلك الاشتراط في المفردات فقط
بما يراد الاجمال فلا يكون الخ وفيه ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب مع مغايرة
المعنى كما سبق وقد ذكر في الكشاف ان قوله انما نحن مستهزءون تاكيد لقوله انا معكم لا فارغ حقيقة
الشئ تاكيد لشانه فتامل وهذا التحقيق في محل سجعاته الخ لان التاكيد المعنوي في الجمل لا بد ان
يتحد المعنى لفظ التشبيه او ليس المراد بتاكيد الجملة تكريرها وحينئذ لا يتميز احدهما عن الاخر هذا
الفهم محل الشئ ليس لها محل من الاعراب لا يخصص بما هو مفعول وبالنسبة الى انه ذكر قدس

ستوه

سره ما شرح الكشاف في قوله الظاهر ان قوله انا نحن مستهزءون بدل الكل من قوله انا معكم وارباب
البيان لا يقولون بذلك في محل الشئ لا محل لها من الاعراب تامل ما شبها من نقب الخ النقب
رقة خف البعير والدبر جراحة ظهر الدابة والقصة ان اعرابيا جاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه
فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء نقباء وطلب منه مركبا فظنه كاذبا فاطلق الاعرابي
مستقبلا الى البطحاء وقال البيت وهو يمشي خلف بعيره فاستقبله عمر رضي الله عنه فقدم جنده فحمله
على بعير وزوده وكساه ملكه شعاس الثانية الخ اعلم انه ذكر في آخر بحث الالتفات من المطول
قول الشاعر فلا حرمة بعده وفي السياسي راحة فانه قال فلا حرمة اي حزة بعده وقيل ربما يقع
به جواب بقوله وفي السياسي راحة ويمكن ان يقال الاستيناف بيانه بالواو العاطفة مطلق الواو
كالواو الابتدائية التي انشدها في مغني اللبيب في قوله تعالى ومن يضلل الله فلا هادي له ويذرهم يتشكل
عن مرضه وسببه فيها انه قوله انا السبب الجملة من المؤكدات فلا يناسب ان يحمل البيت على السؤال عن
النظر اي المرض وموجبه الا ان الفاضل الخلخالي اختار ان البيت من المؤكدات ما لم يتقدم ما يناسب تاكيد
احسن كلمة فيما المحل الخ ان خيرا بان كون الدوام اولى من الاستمرار التجددي المستفاد من الفعل
المضارع محل تردد وخفاء لانه لا يحتاج اليه اعترض عليه السيد بعد بانه لا معنى لسؤال المخاطب
سبب ما انه فانه اعلم من غيره بالاسباب الثلاث لا معانده الاعتبار فيه اقول يمكن ان يكون السؤال عن
الان طلب السامع ولم يعلم فالسؤال عن النفس بحكم الاستعلام وجه التفصي عن ذلك الخ ما حاصله
ان الاستيناف قد يشتمل على سبب الحكم فقط وقد يشتمل على سبب الاستحقاق ايضا كما في الصورة الثالثة
اقول يمكن ان يكون ذكر العلم ايضا اشارة الى استحقاق الذات من حيث هو جميع الصفات كما قالوا في
تعليق الحمد بلفظ الذات تدل لا استحقاق الذاتي نظرا الى انه محل جميع صفة الكمال وبالمعاني ما لا يمكن
قيده على المعاني الظاهرات المدركة بالعقل غير المصنف عبارة السكاكي الخ بانا ذكر الشيئين مثلا
الجملتين وعرف المصنف بدل منه بحكم كما ياتي من قرب اشارة الى ذلك في هذا الشرح ايضا
علاوة يستقيم في باب التشبيه لا يخفى ان المنقح هناك تحقق التماثل والتشبيه والمشاركة في

عند الشعر ابن منصور المرشي وغيره

وصف خاص دون الحقيقة بين العلة والمعلول اما بين جهاتين للشيء بين او الذاتيين لكل منهما بحسب الوضعين الثلاثة من نوع واحد نظرا الى ان لكل منها ذاتا مقتضية بالاشتراك او ما يشابهه ولو اتفاقا بعضها ما على فعل واحد فقد وجد في بعض النسخ فيما آخر هو بينهما غاية الخلاف على ما لا يخفى ايضا وهذا بناء على ما نقل في شرح المقاصد عن الشيخ اختياره في القضاء مطلقا لان معلول الواجب الفصل الخ هذا على تقدير ان الاول ان يقال المراد بفصل احتياج الاثر الى غاية بحكم وقوع الفصل والوصل لا سيما مع الجبائي لانه يجب الاسباب بالحاجة الى كثير من التقييم مع انها لا تدل على كثرة فظهر ان ليس المراد الخ وذلك الظهور من تغير الصفة لا من تغير الصفة بل جميع ذلك معان معقولة واعلم انه اذا حكم بكون الشيء جاريا مجرى العلة والسبب فقد يجامع كونه مانعا منعقدا لان المانع في نفسه صالح للجمع بالاحتمال فاذا التفت العقل الى ذاته جمع بينهما بخلاف القضاء فانه نفس جزء صالح لذلك بل يحتاج الى احتمال يناسب الوهم الذي من شأنه التخيلة وينبغي ان يكون الوهم عاما اكثر في الاكثر سلطان القوى الحسية لما دخل بان نصب آلة للنفس في ادراك المحسوسات بل في المعقولات المجردة الا ان المعاني بحسب ذاتها بالحقيقة خاصة لم تخرج الضابطة عن الجميع ان الجامع لباب التقارن في هذا ان الصدر اولا فالاول هو الخيال والشائع اما ان يكون بواسطة امر يناسب يجمع ويتقيد بحسب نفس الامر بلا احتمال ضد العقل والوهم الوهمي وان اراد ان قضاء زيد السواد الخ ينبغي ان يعلم ان القضاء والقضاء الى بحرف ليس بخبر في ما ذكروا ان استعمال زيد بكسر وان كان بهذا الاعتبار جزء ظاهر ان ما ثبت له القضاء ليس له معنى قائما بالمسند اذا المضاف مثلا العلية والعلية بكسر لها بحلاف ما ثبت له القضاء فتامل وفي تحقيقات الوصل الخ يخفى الكلام ان النسبة بين المسند بان قد يقصد على ثلثة وجوه الاول ان يراد بجريد ما في صيغة صيغة كما في قولك زيد منطلق على ما اختاره ذهب اليه الجرجاني او دوام وثبوت او استمرار بحدوثي الثاني ان يقصد صيغة فاعل صيغة مفعول وهو غاية التناسب واريد لا يتفق جملتان الثالث ان يقصد النسبة

في ضمن ان خصه صيغة ضمنا يجب رعاية التناسب كما استفاد من شرح المفتاح للشريف تمام زيد وقصد عمرو وكذا الخ فيه بحث لان في المثال الاول تعرض للعقد والاحالة وان تعرض في العرض للثبوت في الشأن وجواب ان المراد التعرض في القصد والارادة لا مجرد الالفاظ فربما يكون قصد مجرد نسبة المسند الى المسند اليه فهو جملة فعلية او اسمية فحينئذ يجب رعاية المناسبة ليكون حسنا الا ان الكلام في ان مثل هذا هل يدخل في حد البلاغة هكذا استفاد من شرح المفتاح للشريف لكن المناسبة نظرا الى ان اصل واو الحال واو العطف وكل جملة حالية الخ لانها فائدة جديدة بخلاف جملة الاخبار لان المسند اليه قد يعلم من المسند اليه مع انه يظهر مما سبق ايضا فحق الكلام ان يتعرض لهما ان المضارع المثبت لا يخلو عن ظهور صاحب الحال فلا يكون بالواو فلا حاجة الخ المحض حين خلت ان يلتبس الاعداء اظفارهم وان يظفروا على كونهم منهم وارهبهم بالتاء بصيغة اسم الجمع واسم فرس والاستقبال المذكور وارد الخ واجب عنه بان المجرد لا مرجع ابان ما بعد حتى مستقبل نظرا الى ما قبله وان كان ماضيا نظرا الى زمان التكلم فجوز ان يعتبر الى ما شاء به وحالية واستقبالية في الافعال التي جعلت قيودا بالقياس الى العامل المقيد بها لا الى زمان التكلم فاذا قلت جاءني زيد ركب فثم من كون المركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء حينئذ المقارنة واذا وجدت فقد تقرر من زمان المجيء وبهذا المقارنة اعني ذلك لا اعني ليس بلازم ان يحتمل فانه يجوز فيما بعده الاستقبال نظرا الى زمان التكلم ايضا على قياس ما مر ان يقال من الماضي والمضارع الذي لم يحتمل غير المضي فغالبا يكون كذلك فقد القرينة على ما هو قرينة لاحتمال الحالية بالنظر الى زمان التكلم لا العامل وفيما اذا كان المحال مضارعا يحتاج الى وال على اعتبار زمان العامل لا التكلم مع ان كلمة قد لا تفيد الا التقريب دون المقارنة تامل المشهد ان وضعها الخ ومن الغريب ما ذكره العلامة الزمخشري في باب الهمزة مع النون من الفائق في قوله عليه السلام من استمع الى حديث قوم وهم له كارهون الخ والذي سنح لي ويشهد له ما عنه تقدمها لحرف بفتحتين الضعف بكسر الضاد واسم مكان من الضباع لا الاطراح ثم هو عم الخ معطوف على قوله

ان يقول واحاصل انه لم يعتبر الاستيناف في اعادة الاسم العلم كما لا يشترط عدم اعتباره في مثل جاءني زيد وغيره وسيرجع اليه مع ان اعتبار الاستيناف فيه لا يلزم فعلى هذا وجب الواو في المثال بالنظر الى الاولى وهو مشعر بوجوب الواو الخ لكن ظاهر المتن مشعر بجواز الكل

وان يحيى خطاكنقه الخ اعلم انه اكثر صدر الافاضل بترك الواو فقال في الجملة الحالية التي خبرها جار ومجرور مع البارز بدون الواو وفي بعض النسخ بالواو وهو الاحسن الخ وحسن الترك الخ وفي بعض نسخ المقام انه اكثر الشارح قدس سره في تقسيم جمله قال ان كانت الخ في صدر كم الآية انا لم نجد في الاستعمال دخول الواو على الجملة الحالية التي عاملها معنى الفعل والمام المثيب الالمام النزول فقد قال الادم ان خلعت الجلد الملصق جلد ابن العرفج وهو بعيد وتفصيل الاقسمة في الجملة ان الزيا الخ قال ابا جذيمة الابرش ملك الحيرة على النظم ملك النبرا وسلكتها كتب اليه بان الف والكلم عن ضعفة السلطان وقبح بحسب السماع نعم اجد فيه ترك كنعو اتى خائفا الى الجمع ملكي الى ملك وانا اراده الا القدر به فذهب الجاهل مستبعد لتعريف نحو به علما وقد اطلت في ايراد ضعفها جاعة من الفرسان للحاظة به واخذه الخ وصلى الى حصنها اخذ وه فاقتربت بفتح راء الجيم فذهب ابو علي الى ان فيه حذف مضاف اي بفتح النون المجمعة وبفتح الصاد المهملة بالمقال وكف التبطن على نقد بالموت وعدم محله واشد لانا نقول هذا مسلم لكن بدون التلذذ من منافع الدنيا بخلاف نقد بالموت وغاية اعتذاره الخ ليس بشيء فان على تقدير الحلول وخوف الابتلاء بالشدة والاحتياج اكثر وعلاقة القلب بحب المال اشد واما جاء البدال الخ فيشتمل الاحوال في غاية الضعف بخلاف تقدير الموت وعدم الحلول والا لكان ترك الشاب للمال افضل من ترك الشيخ العاجز اياه فتامل الشاهد في الشاء اسم مكان من الشآم ضد اليمن بعد وبعده بالشين المعجمة والنون الى خلف وامام البعد لا بالكتابة والاخوف في القصاص الخ آخر عشر فان كان مقدرا الخ قد يقال ان الظاهر ان الاحتياج للاحذف الاداة في آية لا يجيء الكر الا بالحذف الا بالحمل تامل بقي نحو فلعي حالا فان حذف مع العامة اشتهر للحرب والبس البسة ويجوز ان يريد من اضع

العامة

العامة التي اشتهرت جاء وجهي للكناية نحو فوق كما سيجيء تقديره الشرط في جواب لما الخ الاربعة ما المتن وغيره ليعني مفتاح امر الباب الاسلام وبظهره وجه الكفر وبقفله خلق ما خلق كناية عن كسر شوكة الكفار وغلبة المسلمين عليهم مع قلة اهل الاسلام وكثرة الكفار فاضيفه لاضداها والظاهر ما ذكره الخ لا احد هما على التعيين لامكان ان التقدير الكافر بها كما في الآية السابقة الاشارة الى ان المثل لبيان العذاب والاقارنة والدال العظيم الواقعة في يوم القيمة وفي الاصطلاح ان يؤتى بمعنى بهذا لكن اللغة اعم منه نظرا الى ان المثل في الواقع مشترك بين المعنيين نوادر المثل الخ المشهور وثلب بالكسر على ما في الصحاح بالنون ثم فتح الجيم لكن في بعض النسخ سكون الزاء المستبق من الاستبقاء لا نابلة بمعنى لم شعثه الخ اصلح حاله والشعث في الاصل انتشار الشعر وغبرة القدم ونحوه وعرض معن البيت ان لم يبق لكما عاقد بيران الاصبع فتح صلاح حاله وعلم من جوابه انه لا يجوز ان يكون حذف جملة على الاطلاق وفيه نص الادباء بكسر الراء الطراز الذي اتقن النسج والصبي والكرة ما يلعب والمهى من هي للماء والدبع ازاله عظم الصعف عما الاصباح حيث مثل للتفهيم يقال له عمالي لمن تتالو البر حتى تنفضوا اي تجتنون والظاهر انه لا يلزم المعنى بدون مجتنون فان الانفاق مستفاد وانه لا تخصيص الخ فانه يجري في الاعراض ايضا للكثرة سواء دفع الاجمام وكسر الشاح فلا من سورة يا تغيير نحو يوم سوء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم الآية اما اشتراط هو واسم الاعراض للتاكيد فلا يسعه كل صاحب المغني تحقيق من فوائده المنفعة والتلذذ والتمتع من تقريراتي فابتغاء آخر سورة الزمر انه للتاكيد تامل والمم جاشته عطف الخ فانه يلزم جمع بين ضمير الفاعل والمفعول في غير افعال القلوب واجيب بان المم ظرف مستقر للفاعل والاستتباع فيها يكون الضميران معبرين لمعنى واحد لان يكون احدهما معمولا للعامل على ان ذلك جمع جائز فيما اذا كان احد المعمولين مجرورا بحرف نحو له تعالى وهزي اليك وقد اجيب بان ذلك جمع جائز في المعطوف فاحفل المعطوف عليه بالمعنى جمع بين ضميرها بسبق الوهم الى انهما مختلفان فتنا وبالكسر جمع البس جمعه الى القلة المتبادر بالنظر الى ان افعال القلوب غالبا

نقل من خط الفاضل الشيخ محمد الطبيب المشهور بالعطار

كثيرا ما يقع لان طلبها وعلمها اسهل واحاط بها الاكثر لان علم الانسان وظنه بامر يوقف اكثر افعاله
من جزء فاسد قول الى غير ذلك مما يقع كثيرا ايضا او خواصه فقولك ظاهر بالنسبة الى زيد
هذا المثال ما يجعل فيه العطف على ما قبله بحسب ما هو السابقة سواء من ملكي قوله تعالى حافظوا
على الصلوات الخ لكن شأن هذا ليس فيه ذكر خاص بعد عام قوله اذا كانت العليا هي يد العين
عليا وهو بالنسبة الى يد السفلى وهي يد المنفق واصل الخ فيه انه يلزم استعمال المشترك في القدر
بقرينة معينة والجواب انه لا يضر استعمال هذا النوع من المشترك لانه يكون مجازا وهو على الاصول
والملكة وغيرها على ما هو مختار يستلزم خلاف الاخر والمقصود بالحقيقة وابدا والمطلوب من التوضيح
حصول البصيرة قوله للوضع مدخل فيها الواو واللام الوضع لكان احسن لان طول الحروف كان
الحرف الاول المستعمل لهم وضعوا بازاء كل منهم ان اللفظ الحرف معين الموضوع له ما قوله وبهذا
الدلالة الخ وحينئذ ان دلالة اللفظ الفصيح على ما هو صاحة المتكلم خارجة عن الاقسام مع ما عليه الوضع
جاز ويمكن ان يقال المراد بعد خلية الوضع وضعه لنفس المعنى او لا يتعلق به قوله اما هي مرجعة الخ
ينبغي ان يحمل على ان الدلالة التي بواسطة حالة اجمالية وهو قريب الى حصول هذا الحكم من الفصل
قوله تقييد الاول اي بقيد من الاضافي للوضعي كذا نقل عنه قدس سره في حاشيته قوله والا
لخرج كثير الخ وكذا لان انفكاك ما هو جزء لفظ اللازم ظاهر وان جعل الدلالة على مجموع اللفظ
والقرينة فمقبول لم يوضع المجموع لمعنى بقرينة تلك المعاني المجازية والكنائية وان جعل الدال اللفظ
المقرون بقرائن القرينة فمقبول ايضا لكن انفكاكها عن القرينة ايضا قوله لا يأتي الاختلاف الخ
اعترض عليه بان دلالة اللفظ على لازمه اوضع من دلالته على لازم لازمه وجوابه ان المراد
عدم التفاوت في دلالة الالتزام على الاطلاق وان كان بغير واسطة كما هو الواقع المعتبر عند
العموم او المراد باختلاف الوضع التفاوت في الانتقال بسبب الزمان لا بالذات والتفاوت
بين دلالة اللفظ على لازمه وبين دلالته على لازم اللازم من قبيل الثاني ولا اعتداد بهذا التفاوت
كما لا يخفى ثم ان المتبادر حينئذ باعتبار التفاوت في الدلالات التضمنية قوله لا يأتي باعتبار اختلاف الخ

المعتبر

المتبادر بعض ذهن الى طلب غلبته وان الاختلاف متعلق بالتزام لا شبهة له على ان تعلق الاختلاف
به يجعله غائبا في الذهن بالوجوه والخطاب لوضع عام لم يظهر المراد به وكانه اراد به من طلب بالمعاني
في الجملة بالتقييد بعلم او بغيره والاخلال بالتزام انتفاء جميع العالم والصوام فتقط قوله اذ هو المفهوم
هذا ليس بظاهر في صورة الكثرة فالوجه تعميم العرف وجعل او جزاء الى سائر القرائن الحالية و
القالية قوله لا يأتي بالوضعية الخ لا يخفى ان الدليل يقتضي ان لا يكون جميع الطرق الا بالوضع
لان يكون بعض الطرق كذلك لكن الظاهر عندهم ان الدال بالوضع بمنزلة اصوات الحيوانات فتامل
هذا وقد ذكر في حاشيته ان العلم بالوضع انما هو الظن به وهو قابل للشدة والضعف فجوز الوضوح
والخفاء في الدلالة المطابقية ايضا فتأمل قوله التفاوت في الظن بالوضوح لا يوجب التفاوت في الانتقال
كما لا يخفى قوله اذ القيم مقام على اللفظ بعض مع الخاء والعين قوله والجواب ان التفاوت الخ فيه ان العلم بالملزم
الالتزامي لازم بعد حصول العلم بالملازمة غالبا ولو سلم ان يقال المراد الاختلاف وضعه حاجا بالنظر الى
نفس الدلالة بان يكون بعد الدلالات واضح العلاقة كطلبي الواسطة وبعض الآخر بالعكس فلم يمكن
دفعه بالتزام صحة حينئذ ان الكلام في دلالة الالتزام الا ان يقال بالتلازم من الجانبين ويراد باللازم
والملزوم هنا التابع والمتبوع قوله فدلالة الشق الخ لا يخفى انه يحتاج الى حارث الشق الثاني دلالة لفظ
الشق الخ قوله بل الامر بالعكس الظاهر ان المراد بالعكس ان يكون دلالة اللفظ الذي ذكر المعنى جزء
من جزء معناه اوضح من دلالة الذي ذكر جزء المعناه والدليل لا يقتضي الا ان يكون دلالة لفظ
على جزء جزء معناه اوضح من دلالته على جزئيه دون ان اوضحيته ما هو العكس بسبب الظاهر الا يلزم
اوضحية الدلالة بالنقص على شيء من الدال عليه بمطابقة والا فرق الكلام في حاشيته عن الظاهر
وقال بعض فلزم من كلامكم ان دلالة الشق على جزئه اوضح من دلالته على جزء جزئه لوجود الواسطة
مثلا اذا كان دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه لزم ان يكون دلالة الانسان
على الحيوان اوضح من دلالة الانسان على الجسم لان الساوي للاوضح اوضح لكن لا مرية في العكس
قوله لكن المراد بها انتقال الذهن والدليل على ذلك ما في المفتاح من ان المراد المعنى على صور

مختلفة لاتباق الا في الدلالات العقلية وهي الانتقال من معنى الى معنى بسبب علاقة بينهما وقد
عاند القطب اس لكن شارح المطالع رد هذا القول لانه من اهل الميزان لا ينال قدر هذا بان
الملزم للمطابقة في المركبات وملاحظة الجزء على ما ذكره لا يلزم فتم النقل لانا نقول
اللزوم باعتبار الصلاحية كما ان الشارح وغيره في شرح الشمسية استلزام الضمن والالتزام
للمطابقة بمثل الاستلزام على الصلاحية فالحكم المقصود لم يكن ان يراد بالمقصود اعم من
المقصود بالذات ومن المقصود تبعا كالتشبيه فلا حاجة الى التكلف في جعل مقصد آخر
او غير ذلك الظاهر ان المراد به التجريد بدليل قوله تعالى لهم فيها ازواج مطهرة فانه ليس بتشبيه بمطلع
والاستعارة عند المصنف والا فالبيان على الاستعارة والذاكره المصنف في البديع وذلك
التشبيه ليس بمقصود في الآية فلم يات بالغير لصلاح فوقش فيه بانه يجوز ان يكون الكلام
الى المتلقي الذي هو من خواص المذكور سابقا بناء ان الظاهر في كلامهم العود الى الخواص وغاية
الفرق بينه ان الظاهر في المقام الغير فاذا عدل عنه الى الظاهر يكون اعتبار هذه النكتة فيه
وهذا شامل لمثل قال الخ اقول ان كانت الدلالات وصفا للكلام فالتشبيه ظاهر غاية
الظهور فانه لا يشترط القصد في مدلوله والا خرج الدلالات الالتزامية عن كونها مدلولا
عليها بالكلام والا شكل ان كلام المتلاعن بدل التزاما على المشاركة في الفعل وفي الجن وان كانت
صفة للمتكلم فالتشبيه ظاهر ايضا باعتبار ان القصد اصالة غير شرط فانه صح ان يقال وتهذيب
الحق سبحانه وتعالى الى الاسرار القرآنية مع ان الفاظ القرآن محمولة على ظواهرها كما نقل في
شرح العقائد عن بعض المحققين بهذا يقال وان الشارع القى الى الاسم المراد اذا المراد
بالالفاظ الخ مجرده غير تام لانتقاضه بالاستعارة بالكناية لولا دلالة الحال الخ اي لولا
القرينة الحالية او المقالية الدالة على ارادة المنقول اليه ثم ان هذه عبارة الكشاف وفيها
اشكال مشهور وان الكلام غير صالح للمنقول اليه على تقدير عدم القرينة وغاية التوجيه ان
علم الكلام هنا استعارة اما المنقول اليه صحيح لان يراد به المعنى الاصلي ان استعارة منه بجهة

خروج المحكم عن كونه المنقول اليه وعدم تلك القرينة متعلق بصلاحية المعنيين على التوزيع
وله قدم ذكر المنقول اليه لانفصل كما شرط بشرطه وقد بالكاف وكونه هذا مبني على
ادعاء انه مراد في التعريف على ما مر والمتكلم الخ الملكة التي يمكن ان يطلق العالم في هذا التعريف
ايضا على من لا ادراك فان او ادراك الدليل يستلزم ادراك المدلول كذا قيل وفيه بحث لانه لا
يختص العالم الاصطلاح هذا الادراك ولا يصح ان يقال المركب شبيه بالمصنوع في ان الشبه
الشربا والا فالمحسوس اصل المعقول اخول اصالة المحسوس باعتبار العلم والادراك به لا مطلقا
كما يشعر به تقليله والتشبيه لا يقتضي الا اصالة المشبه به في وجه الشبه لا مطلقا فيمكن تشبيه المحسوس
بالمعقول بلا اعتبار المبالغة وقد يراد بالمعقول محسوس ما ثم تشبيه العطر بالخلق بها ان اعتبر في
الرائحة الطيبة المشمومة فالشبه اصل في الطام مبالغة واحتياج الى التقدير لكن ان اعتبر الشبه
في المحسوس والتداول في الغير فالشبه بالعكس وبالجملة حاجة الى التكلف لان العلوم العقلية الخ
بيان ان كل من العلوم العقلية المعرفة بان النفس مبدأ النظرة غالبة عن العلم بكلها يحصل
لها العلوم باعتبار استعمال الحواس واما العلم الحضوري كعلم النفس بالنفس فقليل ساقط عن
درجة الاعتبار ما لا يدرك بالقوة الخ فيه بحث على مذهب الحكماء والا فقد يدرك عند المتكلمين
من القوة العاقلة وحواس الظاهرة وليس بمحسوس الباطن بحث عند المتكلمين مثل الخيالات
فيها ان القوة المتخيلة ليست مدركة بل مجتمعة على الادراك من شانها التركيب فادراكها بالنفس
الناطقة المدركة بالقوة العاقلة لا بتلك المدركة وانما ليست فادركها النفس بالقوة العاقلة
نقول فاذا احتاج العقل لا يحتاج الى صرف عن الظاهر كما هو المتبادر من العبارة ولكنه
بحيث لو ادرك الخ حتى العبارة ان يقال غير مدرك بها لعدم وجوده ولكنه بحيث لو وجد لادرك
باحدى آلتها واحسن ان يقال ما جعل هذا في البيت قلب وكما ان اثبات الشيء نفي ما عداه
عدم اعتبار الخوف باعتبار قصر المسند اليه من توجه الاضافة بحسب ما يناسب مقتضى
ومتكلم بكسر اللام المنقول اليه اذ الاسنى النفس تلك القوة بعد ما لم تكن متخيلة وبعد ما

وليس محسوس الباطنة بشبهة

القوة العقلية نفس متفكرة والاخلق ان هذا موافق لما تقدم وفيما سبق عن المحاكات لكن
الفرق عند الحكماء انه لا يصدر عن قوة واحدة فحقان ينبغي ان يخص بالنفس نوع من الادراك
فقط تامل وبالجملة هي التي يسميها في كتب الكلام ان الوهم المعاني القائمة بالمحسوسات
او ادراك وقبل انما زاد النبيل بعض الوجدان لان اللذة لا تحصل بمجرد ادراك الملذ بل لابد معه من
وصول الملذ بالى الملتذ عند المدرك انما قيد بذلك لان المعتبر كما يأتي بالقياس الى المدرك
لا بحسب نفس الامر كمال وخير اي الامر الملائم بالمدرك كما للتكيف بالحلاوة للذائقة
من حيث هو كذلك انما قيد بذلك لان الشيء قد يكون مطلوبا من وجه دون وجه فادراكه لا من
جهة المطلوبية لا يكون لذة فان ادراك المسك من جهة الرائحة لذة دون الطعم والمدركة
بالقوى الباطنة ينبغي ان يعلم ان القوى الباطنة على اصطلاح الحكماء لا تتعلق الا بالمعاني
او العلائق الغائبة عنها والظاهر ان اللذة والالم ليسا من هذين القبيلين فلا يظهر جعل ادراكهما
بها والذاهب جعل بعضهم الوجدان قوة سوى القوى المشهورة على ما يأتي بحث القوى من شرح المقاصد
وكان ارباب البيان اراد وا بالوجدان ما يتعلق بنفس الادراك فقط والطير للجوم بالليل
الذي جاز فانث ضميرها فانه المناسب للبيت السابق اعني ثبت الليل قطعت بعده وهو فراق
ما كان فيه وداع في جانب نفي تعلم اي المناسب للبيت ان يقال بعيدا للظلمة ولزم
بطريق العكس لا يخفى انه يمكن ان يجعل كل من التنكيرين اصليا برأسه كما في المفتاح لكنه جعل
المصنف تنكير الشدة والعلم بالسهر عن زيادة التخييل في اثبات وجه الشبه للمشبه به
بالمخيفة في الغابة المخيف عند العرب من كان على دين ابراهيم عليه السلام واصل المخيف الطريق
ومنه الحديث بعثت بالحنيفية السمحة وهي قوله اي الاولى ان يحال معرفتها على عاداتهم
العرف واللغة مثلا قيل ان في مقدم الدماغ من الالوان لونا واذا الاصوات الحسان حسن
وكانه جعلها تحت الالوان قال في شرح المقاصد لحق ان الصوت مغاير للون وليس صادرا عن
طبع اللون على ما ظهر لبعض الحكماء بالجسم كالدائرة اي كذا وقع في التجريد وغيره من كتب

العلام وفيه اشكال مشهور من كتفيصه بالجسمات واخراج الاشكال السطحية كالدائرة ونحوها
ويمكن ان يقال حمل الشارح بها الاحاطة على ما هو بالذات والحقيقة وما هو بالعرض والمغلبة في
الجملة الاظهر كون الشكل من الصفات الجسمية وهو وعليه فالمحيط بالمحيط شكل ليس محيطا
بالشيء الا باعتبار وجه الاحاطة ثم الظاهر حمل الجسم على التعليمي كما اشار اليه في شرح المقاصد
منفصل قار الذات من جميع الاجزاء واحترز بالقيد الاول عن العدد وبالثاني عن الزمان
وبالخروج من القوة الى الفعل عما يعرض المتكمين من حصول الجسم في مكان بعد حصوله
في مكان آخر لان اثبات المقادير بالبراهين من وظائف الحكماء وفي جعل المقادير والحركات الآتي يمكن الدفع
بالنسبة الى الحركة بانها من مقولة الكيف عند البعض وهذا مما لا يخفى في التخييل بل نقول بكفي الاحتمال
العقلي للتخييل واما جعل الكيفيات بحسب ما للصفات الجسمية للاعلى مصطلح العلام فحسن لكن
لا يلائمه سوق كلام المفتاح والمصنف واما جعل المقادير على الطول والقصر والتوسط والحركة على
السرعة والبطء والتوسط فغير اذ لا يصح حينئذ قوله وما يتصل بها اللهم الا ان يقال بكلا هذين لكن
لا فائدة في اخراج المقادير والحركات عن المتصلات تامل او بالكسر عطف الخ بحيث
ان كون الالوان وقرائنه وتظائره بيانا لما يدرك لكن كل واحد من القرائن على تقديره لذا
اكتفى منفصلة اتصل على ما يقتضيه الاضافة الى المفعول واما التوزيع فلا يلزم بيان المدرك البصري
بالالوان والاجاعة ايضا الى تقدير موصولات في العطوفات يحصل من النوع اي بحسب
العادة فلا يناقض ما ذكر في شرح المقاصد من ان الصوت عندنا يحدث من مخرق خلقه الله تعالى
من غير تاثير للنوع والاولى ان يقال وجه التخصيص في التسمية باعتبار ان الغرض الاهم
والمقترن في الاولين اظهر من الاشكال والاصوات بالكسر الاخيرين كالبلغة وهي الكيفية المتقنية
للانسان بحسب نفسه غير مخل بالمروءة اي الكيفية المتقنية لسهولة الفعل المتمكنة فوات النفس
الاختصاص بالنظر الى الثبات وجعل ما يراد ان بعضا كالعلم ثابت للجوارح وهي سنة الخ
الاول بالعرف خبيرا بان يكون للنفس بل كفضل المطالب بسرعة قال في الاساس فيه وقال

ان نقطة وتوحد مثل الكرم الخ مثال للملكة فان قيل ما الآثار الذاتية لمثل الكرم قلنا كما ذكرناه
بالذاتية ما يقوم بصاحبها لا بالغير وان تعلق به كالاضافيات وانر الكرم ايثار الغير بالخير وتسلط عليه
بل يكون معنى متعلقا الخ كالابوة والبنوة فانه ليس شيئا صفة رأى ذات بالنظر اليه بالنسبة
الى الغير لكن الفرق بين الازالة والاثبات غير ظاهر بل ان الوهمي المحض على هذا خارج عن الحقيقي
والاضافي فافهم اشارة الى انه مراد الخ وكذا في شرح المفتاح ان المحقيق بالحقيق في نفسه
وتقرر في ذات الموصوف والاعتباري بخلافه بان لا يكون كذلك بان لا يكون مقررا في نفسه اولا
يكون له تحقق اصلا والاضافي انه ان كانت النسب والاضافات موجودة كما هو المشهور عند قوم
الحكماء فالحق ما في شرح المفتاح والا فالحق ما في هذا الكتاب موافقا لمذهب المتكلمين اما احد
لم يرد به ان لا يكون له جزء اصلا بل ان يكون بحيث يعد في متعارف اللغة امرا واحدا لا يكون الا
جسما الجسم البسيط ليس بمحسوس الا بحسب العرف كجسم الكواكب فانه محسوس حقيقة وكذا الصورة
الجسمية تأمل سواء كان بحاسة حسية او بالطرف الحسي ما يدرك به او يكون مجتمعا من اسم محل
منها محسوس وما بالعقل ما عداه ذلك صارت ستة عشر لان حسية الوجه وكونه بالبعض كما
في المختلف يستلزم حسية الطرفين بالتمام وخيالية جزء الخ بمعنى الجزئية والجزاءة بمعنى واحد
على ما في المغرب ومعنى التركيب هنا الخ ينبغي ان يعلم ان المقصود في تركب الطرفين تشبيههما
بالحقيقة بينهما واحدة لا تشبيه جهة احدهما جهة الاخر في امر ما ولذا عجز عن الطرفين بالانتزاع
من الجهة وقد جوز في التشبيه المفرد بالمركب وعكسه والاصح ان التشبيه الذات جهة شيء وكذا
العكس اللهم الا ان يكون في كلام من الطرفين جهة وان المقصد ما ذكرنا

كما ترى اللفاف بمعنى على والظرف صفة او حال من الزبا وقوله كمعتقة وصفة مصدر لقاح اي
ظهر ظهور الكتائب معتقة الخ او حال من الزبا او خبر مبتدا محذوف وكائنة في الوجهين حال من
ضمير الخبر وعلى الحالية حاصل الكلام ان شابهة الزبا بالعقود وعلى تقدير الحالة المرئية وباعتبارها
ان اتاح نفس الامر كواكب كبار فلو ثبت المناسبة بينهما الا على ما ذكرنا تم بسلت اي اخرجت

الفر بكسر العين غلاف السيف وترسب هو المناسب للمقام كتبه وقع في كثير من النسخ
على ما في شرح المفتاح بخطه وبيض سهو من رسل اقدامهم في الحرب الخ وانت هو الواقع لم يوجد
في كتب اللغة فلعله اشارة الى التدافع كتبه قد قيل الاول هو الواقع في ولا على الاعتبار على يجوز
ان تقيم المشبه باعتبار الطرفين يقع عليها حركة المشاة ومنه ان الهيئات صفات الحركة
وليس الامر كذلك كما يعلم مما قرر به المصنف لوجه الشبه فجعل الوقوع على وجه الحركة معناه وجه
الجزم به لكن تأمل والاوضح عبارة اسرار البلاغة وذلك لان المناسب ان يقال يكون التشبيه
في الهيئة والظاهر من عبارة المصنف على وجه الشبه في الهيئة في كف الاشل الشهاد في
اللغة ان الفلوج وهذا ليس بمراد بل المراد المرتعش على ما في شرح المفتاح والعين ظهر
الخ اي اصل المعنى على تقدير الفاعل اي الزمن بقرينة المقام ويمكن ان يكون من قبيل وان
في حل حال الى حلتين وهذا ايضا هو المناسب لما سبق من اختلاط الحركات مع ان المعنى في القبض
والانفتاح يحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال والجمع الى العلو في الاول والى الاسفل في
الثاني وكذا في جانب الشبه لكن عدم الحل والجمل على وجه التقدير الى علم العين
غالبا وهنا سنذكرها الخ يمكن ان يكون الباء بمعنى في على ما جوزه صاحب المغني حتى لو حذف اكثر
البعض الخ فان كل تشبيه من التشبيهات المجموعة مقصود وبالاضافة وملحوظ قصدا ومطلوب
استقلالا لكنها جمعت في اللفظ اشارة الى اجتماعها المعهود ولما التشبيه المركب فالمقصود
فيه الهيئة الاجتماعية الحاصلة مما مجموع وليس شيء من الاجزاء ملحوظا تفصيلا قصدا بل تبعا واجمالا
فليس بعد الحذف اضافة لعدم القصد وان وجدت الدلالة تأمل من نفس القضاء والمراد به
ما يشمل والتناقض بها ثم ينزل الخ كلمة ثم للتراخي في الرتبة بحسب الاغلب وتنزيل القضاء
منزلة المناسب بتحقيق وجه الشبه واما ذكر استمرار الضدين فتوطئة لذلك وشهيد دلالة على
ان اخذ وجه الشبه من القضاء ليس بمستنكر بل له جهة مناسبة في الجملة ويمكن ان يراد بالشبه
المشابهة لا وجه الشبه بعني ينتزع بواسطة القضاء والمشابهة بل العلم بما يعتبر المناسب الضدي

ثم يجعل ذلك من قبيل التناسب والاستشراك او خلاف القصد بقليل او مكثر فيسهل عليه
صيغة المجهول او معناه فاذا كتب بجسم من به مرض والمعنى كل اسم ابتلى
لا يحصل من سعيه على حاصل اكثر مما قدر له حصل عليه يعني باقي ما فاته بدون ما نالها فالظاهر ان قوله على قليل ظرف لما هو
من سعيه يعني لا يحصل من سعيه وقليل حصل بالحق بالافعال الناقصة فالظرف خبر بزيادة الباء
والتقوية احد رأس التشبيه هذا الامر الذي يشتد بدوة الميل اليه اجدر واحق بالخاوة زيادة
التقرير من التشبيه بغيره غالبا ليس بعين اللام اس لزيادة الخ كما مر منهم والازورار بالزاي
بكسر الزاء المعجمة وقيل بالضم مقلوب الازورار بالراء المهملة وهي حجر معروف والشقاق بالكسر
كما في الشارح بكلي حجر اليماني على شقاق اي خلاف واكثر استعماله معدى بكلمة بين كما في قوله بين الرواض
باق عهده وكذا عن حملي على حقيقة اليماني بالكسر كما مر فتلك الازورار بالزاي حال كونه خاليا من
خامات ضعف بسبب حمل الازورار بالزاي حيث لا تطبع حملها او ضعفن طلبت بها او الى النار
النار المتصلة بالكبريت التي تقرب الى البزر فان الشعلة المرتفعة كما مر قرنة اضافة القوة
اي البياض الى الصباح من اضافة الصفة الى الموصوف لكن الوصف للمبالغة على طريقة
رجل علم فان البياض مشبه بالوجه للتعدية وليست بزائدة وذلك لان المسطور في
اكثر كتب اللغة استعمال الاسبال للازار والاصلاح في الحروف عدم الزيادة لكن صاحب الاساس
استعمله متعديا حيث قال فاسبلت من جرة اس صببتها فالمناسب كون الباء زائدة باعتبار
الطرفين اي افراده وتقييده او تركيبا والا فحقه طرفا ما مر بيان او عقليان ايضا فتسم التشبيه
باعتبارهما الطرفين والفرق بين المركب الخ اذا النبي التقييد بالتركيب فان كان بينهما تركيب
بهما الاصليا فصدق المشبه والمشبه به وكان ما عداه قيدا وتبعا لهما الاعتبار كان مفردا تقييدا
والا كان مركبا زهر الربيع الربيع بضم الراء وبالكسر بالاول وبجمع الزاي على ما ضبط من عدة كتب
الاسماء وايضا ان تعدد الخ ينبغي ان يعلم ان التشبيه ان كان المعتبر فيه متعددا كان كل واحد واحدة
كما اراد او التعلق بامر واحد كما في مثال الطرفي بها اي الطيب والرائحة فالمشبه الرائحة الذاتية

للنساء والمشبه به رائحة المسك على حذف المضاف وعكس المسك فليه مبالغة حيث جعل الرائحة
ذات رائحة كالمسك كما ياتي ضنّ من ضن يضن بخل ومعنى يكشف تعدى بعن او بهمزة ضنّ بضم الزاء افاح
يفيح المعجمة وجمع لقوله بقم المعجمة منتزع من متعدد والاحق ان الانتزاع من المتعدد لا يقتضي
كونه متعددا وفرق التشبيه غاية الامر ان المتعدد يكون اجزاء المنتزع منه لا المنتزع فانه الهيئة
الحاصلة من اجتماع اجزاء المنتزع منه فلا يرد عليه شيء فقيل التشبيه التمثيلي بالتشبيه الذي
طرفاه غير مركبين مع ان المتعدد واجب التركيب نعم الاستعارة التمثيلية قد يكون طرفاها مركبين
لكن الظاهر انها اخذت بين منزلة الاستعارة والتمثيل فاوردوا الطرفين وتركيبها قال الفاضل
اس فن
الحلي بالخ ليس في المتن لفظ ما فيلزم حذف الموصول مع بعض الصلة او الموصوف بجملة مع
جزء منها واستثناء لفظ على الصفة بجار ومجرور غير متعلق بشيء ما ذكره وبيان لما حاصل المعنى لا تقرير
الاعراب او على الوجه الخ ينبغي ان يعلم ان تقسيم الوجه يستلزم تقسيم التشبيه ظاهرا وان التقسيم
الآتي للتشبيه للوجه لظهور وجه فيه بحيث لان ظهور الوجه فقط لا يستلزم ظهور الانتقال
من المشبه الى المشبه به وظهور الوجه من حيث الهيئة للطرفين وان استلزم ذلك لا يستلزم
كونه جليا ويمكن ان يقال هذا تعليل على وجه التقييد اي التشبيه المبتذل ما يقع الانتقال من
المشبه الى المشبه به بشرط ان يكون الانتقال لظهور الوجه وانما يكون كذلك اذا كان الوجه ظاهرا
للشبه ايضا فان يحتاج اسبق الى النفس لا يمكن ان يتم بالنظر الى المفضل الذي ذلك يكون جزءا منه
ناقل مع غلبة حضور الخ فيه نوع مصادرة لان الغلبة جزء من علة الظهور الذي هو علة
الانتقال من المشبه الى المشبه به فجعل الغلبة علة للظهور مصادرة وجواب ان حضور الطرفين في
الاذهان السابقة يستلزم الانتقال من المشبه الى المشبه به عند التشبيه فان قيل فلا حاجة الى
واسطة ظهور الوجه حينئذ قلنا الابتذال لا يحصل بمجرد الانتقال الذكر بل مع ظهور المشابهة ولا
يلزم ان الوجه الذي وصف مشترك اذ يمكن قليل التفصيل قريب الحصول وكثير حضور الطرفين
فالظاهر ظهور المشابهة ايضا فالمراد من غلبة حضور المشبه به حضوره الذاتي فيلزمه حضوره بوصف

الشبه كتشبيه بجزة الصوفة حال كونها جسما في الفارسية سبوس نوشش عليه بانه لا مناسبة بينهما
والجواب ان الظاهر الكثير المعمول في العرب لا الدليل ان الظاهر كون اكثر بكاء على احسن من
المرآة المجلوة فعلى الاول غالبا بحضور وجه الشبه او الثاني غالبا بحضور مطلق تكلم والجواب
ان الغالب عند العرب بشرب الماء الا ما المعمول من العنب وجمله اونا وهو ح لا يخلو اما ان يكون
ان يجتمع كون الوجه جليا لا تفصيل فيه اصلا وكون الشبه به ناد بحضرته فلا يظهر اراده غالبا في المثل
والا البعيد على النقيض بل ويمكن ان يقال دلالة الوجه والبعد على عكس ذلك كما كون
الوجه جليا يناسب اكثر حال الظهور فالمناسب اراده القريب والبعيد الى دونه بقدر الزاهم اجراءة
على الرماح سنانه السنان بالفارسية سرنيز سنان اليه السنان وشتن واللعب الشئ كرد و
نداشته باشند والغاء ان الاشتغال فاحضر وجه والشغل وظهر به وعدم الانفصال والتشبيه ح
ان المناسب بحالهم عند خاطبهم ان يعم ذلك دون المثل فظاهر وان المبالغة مطابقة الكلام
بمقتضى الحال وجاز ان يقتضي حال التشبيه المثال لسوء فهم السامع بعد طلبه الايضاح ذكر
في اول بحث السند من المطول ان حصول ملكة غير مشروطة الا ويمكن دفعه بما ذكرنا في مطابقة المطول
بل يحمل غيرها ويخرج ح الخ فان قيل الابتذال من ظهر الوجه والغرابة بخلافه فكيف التعرض في
التشبيه جعل الوجه غير ظاهر فلنا ظهور الوجه من جملة الاسباب المقتضية للانتقال فيجوز
التخلف لمانع كما عند التعرض على وجه يخيل التشبيه دقيقا بعيد التناول فيخرج عن الابتذال
وتناول الغاية وقد يوضع مانع عن الابتذال عند التعرض بوضع ما يجعله دقيقا الا بوجه
اي الا بلبس وجه فوافق حال الذي مثل النجوم في بعض خائف النجوم وبين قوله ح اي الحال
يوم الغيث كمثل مسرة السحاب فجاء بالح الجهان يكن الجاء لشر سعيد والجبين لب وفراد
فهو تعليل ان لفصيح الكلام وزيادة والمشبه به مذكور فظاهر فيه يجب لانه يجوز تركه كما في قولك
في جواب من شبه الاسد كذا في شروح المفتاح اقول بل يجوز تركه كلها كما يقال في الشبه عند الجواب
من يقول في اس شئ يشابه زيدا الاسد وقد اجاب في شروح المفتاح بان ذلك ليس من تشبيهات

البلغاء لان اختلاف المراتب الخ لا يجعل البعد ان يقال جاز الاختلاف باعتبار اختلاف
الوجه ايضا بان يقال زيد كالاسد في التجريد او في الشجاعة بانه ان ذكر الجميع ينبغي ان يجعل
على ذكر الجميع لفظا او تقديرا باعتبار صحة الاعراب فدخل فيه ما ذكر الوجه والاداة دون الشبه
فان الكلام بحسب المعنى لا يتم بدون ذكر الشبه الغرض به المبتدأ مع انه لق بعده وانثره على قول من
جعل عامل الخبر المبتدأ والاقحم سقط فان قبل الانق لجميع ما سبق من ذكر الجميع وحذف
الوجه والاداة فمن حذف الشبه فقط يتنفي بهذا الجميع ان يحقق حذف الوجه والاداة قلنا
المراد بقرينة السابق واللاحق نفي حذف الوجه والاداة معا فرع الاستعمال فيما وضع له لغة
يدل على ان الشرط في الجاز استعماله في الموضوع له اولا وليس كذلك فينبغي ان يجعل على الغرضية
بحسب صحة الاستعمال وعلى الام الاغلب ما حققته محققا لامشه اذ والنا فيها الخ هذا
على الثاني ظاهر واما على الاول فباعتبار ان يجعل وصفا لذكر كما الاسناد للمؤنث وتقدم التاء
ان وصف له في اصطلاح الخ اقول لا يصح هذا على تقدير ان يكون الواضع للالفاظ هو الله تعالى
كما جعله الشارح في المطول الذي هو الظاهر وكذا على تقدير انه وقف في تعيين الواضع كما يشعر
تقرير المفتاح والجواب ان المراد بوضع على طائفة اصطلاحهم اعم من ان يكون صادرا عنهم بتعيينهم
او ان ينسب اليهم باعتبار ظهوره عليهم بواسطة الوحي والعلم الضروري وهم متمسكون به وقاطعون
بمعناه وانهم عن الغلط اي الخطاء على سبيل القصد بنوع ما على قانون الوضع من القوم
بلا اثبات وضع من عنده لا على وجه السهو والاحتراز بقيده له في اصطلاح الخ اقول يجوز ان يكون
لفظ سهو ما لمعنيين في اصطلاح التخاطب وقد استعمل في احدهما لامن جهة انه سهو له بل من
جهة العلاقة بالمعنى الآخر كما يشعر به تحقيق المحققين في شرح الكشاف حيث جوزوا الاستعارة
لعلى المعية من على البعد مع ان حقيقة فيهما كما يستفاد من الاساس واما اعتبر والاستعارة
للمعية من حيث ان ذلك الامر المعنوي بمنزلة المحسوس فالاحتراز عن ذلك المجاز بلا حاجة فيه لهيئة
فيلغو قيد في اصطلاح التخاطب كما لا يخفى فامل العلم بالتعيين كما ذهب الخ اي بالنظر الى جانب

اللفظ بحيث لا يحتاج الى امر بعد التعيين والمكون المعنى محتاجا الى الغير لعدم قيامه وصلاحيته
لافهام غيره مقر فلا يلزم ان لا يكون الحرف موضوعا الخ غرض المجاز الخ القول بهذا على
الاطلاق محل بحث لانه قد يكون المعنى المجازى لازما بينا للموضوع له فلا يحتاج الى القرينة في الفهم
والدلالة وانما تحتاج اليه في الارادة وبهذا يعلم حال قوله وعدم فهم احد العينين الخ لم يجب
لا يخفى الخ اى لم يجب ان لا يكون لفظ الجزء مثلا كاذن عرفي شركيا وههنا ايضا والاشتراك ان
يجعل اللفظ الخ فيه ان قرينة المجاز لا تمنع الارادة دون الفهم وعند نا انه فيه انه لا يجرى في جميع ما
لغة منقسما من جميع اللغات كالنزع وان يهو نزه والاكسر وبه على الاثنى وصهيد من بقال حمار
حيدى بالحاء والمعجمة اى اجمر وتدل على ظاهر لفظه فرتما كان الخ المذكور في كتب الاصول وشرح
المطالع ان المرتجل ما نقل عن معنى الى معنى آخر بلا مناسبة بينهما وبلا ملاحظة النقل لما نقل بلاحظتها
والمشترك ما وضع ابتداء للعان بلا ملاحظة الوضع في لغة وحال العلامة الابهري المرتجل ما يكون
وضعه ابتداء اعم من ان يسبق وضع وتنقل بعضهم المرتجل تحت المشترك وعرفي خاص يثبت نادله
كما يثبت ان يقيد بغير الشرع بقرينة المقابلة لا يتعين ناقله الا يخفى انه لا يكون اللفظ موضوعا
عرف الناس جميعا بل يكون عرف طائفة مخصوصة متعين الناقل قيدا يضا وكذا قوله او غيره ايذان بانه
لا يكفى النقل بحاجة مخصوصة كالعروض والصرف واهل الشرع او غيرهم بل يجرى النقل فيما بينهم
ايضا تامل وفعل اللفظ وحدث اللغو بالضم مصدر فعل يفعل وبالكسر اسم بمعنى الاجر والثواب في
اللغة منقولة العرف الى المعنى المخصوص لاستعمالها عليه فاذا استعمل الفعل بالكسر في غير معناه
اصل الحدث كان مجازا كالغو باطل وليس حقيقة لغوية فيه كما نزا آتى من الصلوة والدابة دواب
لزمن الاربع ينبغى ان يقيد بغير الفرس فانها جارية فيه كما مر للمصنف في الاضحية والى
مرسل اى مطلق عن قيد التقييد في المزاودة الخ اعلم ان الزاد اسم لما يتزود
دون الطعام والمزاود ظرف الطعام مطلقا فى الظاهر فانها لا تختص بها المزاودة بالمزاد لعدم المناسبة
بينه وبين المزاودة لكن صاحب المغرب والشارح العلامة وغيرهم فسروه بما يعد لوجه الصيرفي المزاودة

في الاصل ظرف للطعام وصانع الظرفية انما ايضا لكن الطلاق الزوجة عليه بشرط ظرفية انما دون
الطعام تامل وهو سهو الخ وغاية توجيهه ان القصد بالتمثيل الاكل الذى هو جزء من مسمى
اخذ الاكل لكن الاولى حينئذ التعرض لذلك لان هذا السبب غير متعين وترك التعرض لقوله
اى الاداء السبب غاية لا غاية وغاية ذكره فان قيل قد ذكر الخ لا حاجة الى السؤال والجواب بعد
ما قرر في المقدمة ان المزوم وان لا عتقا والمطلوب غير وغيره كاف فاللفظ الواحد بالنسبة
الى كونه سببا يحث لان المعنى المطلوب عليه بهذا المعنى فيه في الاستعارة شفعة الانسان وفي
المجاز مطلق الشفعة وذلك المطلوب ليس شيئا بالشفعة لكنه اطلق على شفعة الانسان بعض انواع وقع عليه
لا بعض انواع مستعمل فيه والاطلاق يجمع بالعينين نعم لو اعتبر القابلة العلاقة المجاز لصح الكلام والكن
عكسه فيما ذكر اللفظ لا يجب ان يكون مستعملا في صورة وجهة مخصوصة على مذهب المصنف وغيره بخلاف
المتخيلية شاكى السلاح بن سنبك الرجل على ما اليسم فاعلم اذا ظهرت شوكته والاصل
شاكك اى الاجوف نقلت الياء الى الام فنبتى شاكى السلاح كقاض فحذف الياء فبقال
شاكى السلاح قلت بهكذا بن فلان بن فلان بهو رجل يعاب الفاء فالمعنى الشكى كبرز الخ وجه
بالعلم الظاهر ان الباء سببية اى رجل بواسطة كثرة اللحم فيكون مجازا استعارة الخ فيكون
لا فائدة في هذه الاستعارة قلنا اذا جعل علما زيد الاسد الذى جعل استعارة عن الرجل الشجاع
كان بينه وبين جعله علما زيد بالاسد فان قيل يجب ان يكون الثبات المشبه في الاستعارة مساويا
معه ظاهرا والمقصد اثبات امر آخر قلنا ذلك على الاطلاق في الاستعارة غير مسلم فانه لا يجرى
في الاستعارة التخيلية المركبة المرتجة وانه الاستعارة التبعية مثل نطقت الحال والحال ناطقة
فيجوز ان لا يكون المشبه مساويا في الاستعارة الاصلية المفردة ايضا والفرق غير ظاهر غاية الامر
الشجاع في ذلك لكن الظاهر في الوجوب ويدل على ما ذكرنا الخ فان قيل الاستعارة اسد للمبالغة
الشجاع بل اذا ثبت صدق به عليه وليس الشجاعة اطلاق المشبه بجهة ان بعض الاسد المستعمل
في معناه يصدق نظرا الى لازمه المشهور اعنى الشجاعة قلنا الاسد في جعل الاسد العامل مستعملا

ولذكره

لجنسيته والاصناف وذكر قدس سره ان الاكثر على الاستعارة في العلم الا انا وان ايا عتبار ان يجب اشتهار المشبه به بوجه الشبه وذلك لا يشترط في العلم لا بوجد الا على الندرة وانت خبير بان ذلك ممنوع فانه يكفي احد الامرين اما كون وجه الشبه في المشبه به جليا بنفسه او كونه معروفا بوجه الشبه على ما قال في الفتاح وايضا المناسب عتبار الاشتهار عند المخاطب مطلقا وكثيرا ما نادرا بالبشير الاشفى من بالا وصاف المخاصة في الجملة عندهم فاندفع قوله تعالى فتح لوجه قوله في ايا نشا الله ان احسن لانه يتح اذ المتعارف في الجزية بالسيف لا بالبشارة على رؤس الاقران اقال الاترى انا نبشر جمع قلة اشارة الى ان ارؤس اقرانه قليلة كما قال شيخنا عنه اي عن الناظم انا ملء ودون اصابعه اشارة الى ان اصابعه الصناعة بسبب انه من غير مكانه فيه مبالغة في شجاعة الممدوح اسفار البران للعدو والعتاب للذهاب بشرعة اذ العدة لا يناسب الراكب كما ينبغي به قول الحديث لتقرين الجاعة مخلوق بالصفاتي قد تقرر في غير هذا الموضع اي بهذا الشهر هذا الذي ما تكن الدليل على ان ذلك ليس بتمام وان الاختلاف بعض المناظرين المحققين الاختلاف بالذات والصفات في الزاميات ايضا الى ذلك واشار الى ذلك في بحث اللون من شرح المقاصد قوله بس بفتح الراء المهملة قد يسكن للضرورة الشعر كما يفهم من الصحاح وهو الذي يجيء الرجل اي هذه الاستعارة بضم ويجيء مضموم لازم للهيئة الاكل السبعية باطراف الاحاديث اي حديثه ويجوز ان يقرا باكراهها اذ يقال به من اطراف العرب اي اكرامهم واي فالمعنى الوفاق بالفم بعض الدقيق كما يقوله تعالى واشتعل الراس شيبا لانه اسند في الآية الفعل القائم بالمضاف الى المضاف اليه الراس بعد حذف المضاف وهو هنا في المثل فالتشبيه بالآية يقتضي ان يكون السيلان للمال من المطي كاسند اسند جريا الى المطي اي الاباطح غالب البيت للتعدية بعض الاذناب فانه ليس فعل المطي بل فعل احد تعالى غالبا الا بابة او بعض في ان اللام على القلب فاصله سالت المطي بالاباطح على الغلط المعنى جمع مطية بضم ميمي وسكون الطاء بالفارسية بيرايه وجعله المطي بالفتح

ما المشبه فقال انا له جعل جامدا يا عتبار المعنى الاصلي كان الاظهر ان يجعل العنوانات قبوا المشبه به وليس كذلك ولهذا سلم فالمعنى العقلي قبل المشبه وهو المشبه به فتامل فعامة اس عاطل من الشجاعة فان المعاني متعارفة على المجاهدة وهي بالفارسي آشفته مرغ اي باكية والعلاقة ان الواب يجعل كانه يخبر عن الموت مجاز لغوي اس جزء عقلي سواء كان عرفيا او لغويا او عقليا وقيل انها مجاز عقلي كما اختاره ان يجعل الجاز العقلي على معناه المتعارف فحينئذ يختلف ان الكلام المشتمل على الاستعارة اما ان يقع الجزء في الطرف فيكون خبره فيا يقول اوع الاسناد فالجاز عقلي فقط بيك لانه لا يوافقه الاسناد الى والمراد على ما لا يخفى وايضا ليس المقصود في الجاز العقلي المشابهة المستفادة بالطاف وكذا وان حمل على خبر المتعارف لا عتبار المذهب المحدث اس المتعرف العقلي فيه ان اختلاف الى جعل الظرف مجازا لغويا او جعله حقيقة لغوية لكن على التعرف من العقلي مجازا عليه ان لزوم التعرف العقلي ينبغي ان يكون في على الاتفاق بلا نزاع وينبغي وبا الجملة لا ظاهر ان يقرر او الصحيح او جزء من على البيان في ان اللفظ بمجرد التعرف العقلي والاوفاء لا يكون حقيقة لغوية فتامل لان مجرد لقلي الاسم لم يحقق فيه شائقة لا ينبغي ان لا يكون في الاستعارة الاوفاء والاجود ما قال سعن به فيه آخرا يضا من بلى غلالة البلى بفتح الحمد شدن والغلالة بالكسر ازاره والزيكسر الزاء اكثر يهان حاصله فالظاهر ان العنوان راجع الى العلاقة بناء على الشعار بجعل المرجع الى المهيب لما سبق من انها بالنظر الى الاستعارة لا تقتضي تناول الجنس في المشبه به ثم اوفاق المشبه المشبه به على التناول والعلم متناول للمستعار منه والمستعار له اسم الجنس بحسب الظاهر انه من افراد جنسه تحقيق كسائر الافراد الحقيقية ولكن تصحيح جعله من جنسه في الواقع على الاوفاء وتناول بجنسه لها متعارف وغير متعارف على العموم والاشك ان المقصود في استعارة العلم بحسب الظاهر ان المشبه حين ذلك الشخص ويمكن اوفاء الجنس والتناول عليه ايضا بان يدعى ان العلم موضوع بازاء ذات له تلك الصفة الظهورية مطلقا لا بشخصه فانه الاصل في الجنس له جنسية في الواقع فحينئذ له جنسية اخرى لو فاخلاف العلم فاد شخص فيدق له

وتشتد بها الباء والقبط قبيلة فرعون   قال السامري هو شخص سبك في عهد موسى عليه السلام
حليا على شكل العجل فخرج منه الآية   ومنه قيح القافلة المناسب لظلمة بياض ظلمة   ويها حينان
انت خبير بان كشف الصمد ليس يحصل الا ان يقال بحسب نظلة نظرا الى ان مما يصل بالمعهود حسن
يستنزل بعضه ام هذا مبنى على جعل الفلك وجوه ية   فيه استشكال لان تج ويمكن ان يجاب عنه
بان الباء عبارة عن مجموع الادلة المعلومة فالمواقع عقيب المادة جميعها الاخبار في الكلام   وذلك
عار اوله عبر عنا الباء ثنا وظهرها هذا الاستقام عكا وجا الاغنا راس لم عرفنا البيان الاول وظهورها و
الانتفاع بها جاز شرعا وعقلا فيقال هو تكا وكذا او ربطة بالفتح اسم امرأة   وذلك شبكاة
تج واوله وعبر بالواشنان اى اجتماع الشكاة بعض الفكومن   واما من جهة بحث وعليها الاشتقاق
ذلك   والمستعار له التبليغ فيه ان التبليغ لا يتعدى بالباء واصلا فالمناسب المستعار منه
القرابين الحق والباطل كما يشعر به قوله والمعنى ابين الامر تج ثم ما في قوله يا قوم معهودية او
من صوت والعائد محذوف من باب ضرب من الشرائع وينبغي ان يعلم ان التعدية بالباء طريقة
التجوز والا فالصدع بمعنى الشق والكسر يتعدى بنفسه كما في كتب اللغة   كما في الاعلام الشخصية
الخ وانما المعنى تلك الاعلام بأسماء الاجناس دون المشتقات لان الاوصاف خارجة عن
الاعلام كما في اسماء الاجناس الداخلة كما في المشتقات   واما يجمع الكل موضعه تج انت خبير بان
المجاز المرسل لا يتحقق الا اذا نصف المعنى الحقيقي بالملزومية فلا يجري ذلك ايضا في المشتقات الا
تبعا ولم ينقل ذلك عن القوم   بواسطة دخول الزمان فيه ان التعبير عن الماضي بالمستقبل وعكسه
بعد من باب الاستعارة   كما ذكره وفيه ان هذا الاسناد لا يقتضيه ان لا يعتبر التشبيه اصلا
حينئذ في الافعال والمشتقات والحروف بل التشبيه في المصادر والمتعلقات لكنهم اعتبروا التشبيه
فالتعبير بها في الحروف على وجه التشبيه من المتعلقات   بعد استقامته فيه اشارة الى منع
الاستقامة منا وجهين احدهما ان كلا منها الحركة والزمان يمنع موصوفا بمثل حركة اسرعه وزمان
طويل مع انه ليس حقيقة وذا بالمعنى الذي ذكره الشارح متابعة للعلامة وكثير من شراح المفتاح

ثم يمكن

ثم يمكن ان يقال المنافق يوجد الاغر وعليه ذلك وما نبهنا ان لا ذي هو ان الفعل والحروف لا يفتح شيئا
والدليل يقتضي امتناع ان يوجد شيئا واجيب بان اقتضاء التشبيه كون المشبه موصوفا ومحكوما عليه
يستلزم اقتضاؤه كون المشبه به موصوفا ومحكوما عليه فقول لا يخفى انه لا يلتفت الا بين قصد او قصدا
الى نقصان المشبه به بوجه الشبه كما يظهر للمتصفح فلا يلزم ان لا يكون المشبه به معنى مستقلا بالمفهومية
صالحا للحكم عليه قابل   غير مستقيم على مذهب المصنف تج فيه ان هذا مسلم عنده لكنه لم يدع
الاستعارة التبعية في اطلاق الداعي وتعقله بل انه يقدر التشبيه بين العداوة والداعي ثم يستعير
الاسم الموضوع لمترتب العلة لاجل ترتب غير العلة فيذكر المستعار منه دون المستعار له وهذا
كما قال   والتفريع للام منه ما هو اهم بحسب اللفظ والتحقيق امر آخر هو بالام احدهما بعد تمام
الاستعارة وقربها   اى اشرافها في الضحك بمعنى انه قد تجاوز حال التبسم الى الضحك فيكون
ضاحكة حالا باعتبار التوسعة في زمان التبسم او انه حال مقدرة واما اذا كان التبسم من
مراتب الضحك فالحال محققة   يضحكه بالفتح على ما فهم من الصحاح   اى اذا ابتسم تج لكن
المفهوم من تاج المصادر ان الضحك محمول على العطاء بالتجوز او الثالث من جهة الترشيح قرينة
المولد باللين تقليبا تقليبا اصحن بقوم من على الشق وتقال ايضا ترشيح للوزارة فيه فرق وما قيل لها   و ان يختص ع
هذا الترشيح يظهر بالنسبة الى قوله لبيد دون ما عرف كان الاختص بالمستعار له على ما سبق
معنا منه اولى الاستعارة دون حقيقة لم تقل الا ان يراد انه ليس من عادة حسنه وشانه
التعليم والافادة به حاذق بعض افراد الانسان ايضا ذلك وينبغي ان يعلم انه لم تقل للمبالغة
في النفي اللفظي المبالغة ونظير ذلك قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد   ومنشأه بالتذكير في
النسخة التي بتصحيح قد سلمه اى مبني الترشيح واما تانيث الضمير على ما في اكثر نسخ المطول
فبالرجوع الى الاستعارة لكنه يحقق ان هنا بخطا التناسي فيدفع التكرار مع ان الستة قد جاء
حتى لتطلق بالام وصيغة الماضي بها رواية واللام للابتداء على ما يعلم من شرح المفتاح لكن
دخول تلك اللام على الماضي المتصرف بدون قد مما لم يجوزه الجمهور ويمكن ان يجعل اللام في جواب

القسم المحذوف مع خذ فتح جيده اي عقد الاصل الخ فان قيل معنى البناء على الفرع اكثر بالخفة و
والكف ظاهر في صورة التشبيه بخلاف الاستعارة فان المراد من لفظ المستعار الاصل اي المشبه
قلنا المستعار في صورة الاستعارة اللفظ المقيد بالقيد الخاص حيث اذ عاد ان الاصل اي المشبه بين المشبه
فظاهر ولقائل ان يقول ما سبق من ان يبنى من علو القدر على علو المكان وقد وقع في بعض
النسخ بدل الخ قبله بناء ما سبق من انه لو لم يقصد فيه التشبيه واظهر لامكان للنفي والنفي
عنه بعينه اللهم الا ان يقال التاسيس هنا مقدم على الترشيح الواقع بعد تمام الاستعارة اي التشبيه واما
الجواز المركب الخ احتمال لا يخفى ان الهيئة التركيبية هي ضم الاشياع والانتزاع والوقوع
واللاوقوع والافادة فاي تشبيه شئ منها والكف لان صحة من خولنا ان ادراك الخ مثلا تشبيه
الزرد والمعنوي بالزرد وصحة بل تشبيه الهيئة الحاصلة لاحد المنزوعين بالآخر تامل
فتقدم ربما الخ المراد بالرجل هنا المظلوم يعني يحفظه خطوة الى قدام وخطوة الى خلف لكن القدام
بالنظر الى موضعه الاول والخلف بالنسبة الى موضعه عند الخطوة الاولى لان ذلك حالة الزرد
فاضم لا يغير الاشكال من حيث التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع على ما فهم
من شرح المفتاح لان الاستعارة الخ وايضا التلقي مانع استعمال غلبة فلم يكن اللفظ
الدال ينهم فلا يبقى منقلا بالعصف مشعبين الخ وكرة الصباح الثقل بدون الباء وجعل العصف
مضموما على الظرفية وخالف الاصل هو طبت بالثقل امراة اذا كانت تحت هو بعيد فكيف يقطع
فزوجها جلى معسرة وبعث الى زوجها الاول تطلبه شيئا فقال الزوج ذاك لمثلي امر فتحقق الخ
الاختصاص بالاضافة الى المشبه الثيب بالفاء بعض وجدت المحرزة المحرز بالتعويل الذي
ينظم لواحدة خرزة معاذة بمعنى التعويذ والابقيا اي رحمة وشفقة اسم من ابقيت على
فلان اذا رحمته به فانه اي قوام الدلالة فيه على ما تحته لان الدلالة فيه بتصوير بالاشارة
نعم الانسان المتعلم لا يمكن ان يوجد بدون الانسان تامل اسم مكان الخ خطاب للمرزوجات الظاهرات
في عرض الوعظ كما هو شان الكناية اي الكلام متشبه بالكناية في الايماء الى المقصود بالعرض

اي صلة السلوك الى مقدار الزوجة عشق من التاج واظهر باطله لاجل اضاءة القلب الخ
لانه اكثر في كتب اللغة يقال اظهر من الاسرار المنع عنه وهو خلاف ما عليه الناظم واكثر شراح
الاساس وعن ابي زيد اظهر للطراد المنع مع ان في سناء اظهر الى الباطل هو من اضاءة القلب الخ
الى ان يستغله لا على ضمائر فالعين على هذا الخ الصبي بالكسر مصغر الصبر بضمتين الجبل الكبير
لكن الاسهل ان يحمل بنا على حالة التي للانسان عند الميل الى المهوس من وجه الشبه الاشتغال التام
بشئ بعينه كما ان جانب المشبه بها من جهات السير ويمكن ان يحمل على ما يمال اليه هو يركبه من اظهار الشبه الخ
ويجوز ان يجعل المصنف العين على هذا بمعنى آخر اي كونه صعبا ويجوز تعلقه في على من وجه الاستعارة
على معنى واحد فاخذ اسود يجمع بمنزلة ما قلنا في الاصطلاح الخ فيه بحث كما لا يخفى والكل يجوز
بان السلاك الخ الفرق بين هذا الجواب وبين ما اشار اليه بقوله اللهم الا ان يقصد الخ ان المراد
في هذا مطلق الوضع وفي ان يحمل بقلقه على غير الوضع بالتحقيق وفيما اشار اليه الوضع بالتحقيق
وفي ان يحمل ان كف متنا والوضع بالتاويل ايضا وفي عليها نظر ما وجه النظر في الاول
فظاهر وما في الثاني فهو ان الوضع الذي به التفي طب بعضه وبين التفي فيما في الجواز تجويز
لابين صاحب التعريف وما طبه الراجع الى معنى الكلمة الخ احترز به عن الجاز الراجع الى حكم
الكلمة وهو الاعراب كقوله تعالى واسال القرية حيث اعرب القرية بالنصب الذي هو حكم
المضاف المحذوف اي اهل واحترز بالمعنى المفاد من الكلمة الموضوعة لحقيقة من تحقق في
مع قيد الاستعمال في تلك الحقيقة بدون القيد لعدم القرينة وصف احدهما اي صيرهما بينا
الاول اللفظ الدال على الصورة المشبهة بها والثاني اللفظ بالنسبة الى المعنى وبالوصف الثاني
معنى البيان فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى يجب ان يريد الخ
بعض ما لم يدخل في الجاز العقلي والراجع الى الحكم في الجاز بالمعنى المذكور يجب ان يتناول الراجع الى المعنى
المركب ليصح حصر الجاز في اللغوي والعقلي والا يبقى لان الجاز المركب حينئذ داخل في الجاز اللغوي
بوجه ما وقد صرح عن الجاز المعنى المفاد على تقدير تخصيصه بالمفرد من كثرة الاعتبارات

الظاهر ان ذلك باعتبار المواد او في مناسبة مع وهي أن كلا من الضلال والوهم قوة باطنة
متعلقة بالامر المختص حسا وعقلا على المعنى الخ الاولى الاستدلال بما في كتب العربية حيث قال صاحب
الصحاح يقال ضللت الميت اذا دفنته على عالم يستدل به من التخييل والوهم وصاحب الاساس قال ومن
ذلك على ما قيل اين على اريك مستك وشبهت واوهمت قوله يجوز ان يقال الخ انت خبير بان
مخالفة القوم في اصطلاح جديد بلا سند غير مستحسنة والامكان يهون مئونة سيما الخ الاظهر ان
مجهول كلام المصنف مبتدأ لكون تلك الاضافة واللام على السؤال لفظ الشبيهة المشبه به حقيقة
واختار السكاكي رح الخ فان قيل يجوز الكل ايضا وهو على منعا فتقابل الاقسام فما يرجح احدها
على الآخر قلنا لا يجوز اعتبار التبعية في مثل هذين لسان الحال بجعل غير متناه الخ لا يجري فيما اذا
كانت القرينة حالية نعم يمكن ان يعتبر الاستعارة بالكناية في اجزاء الكلام وهذا الظاهر من
ما يوهم باعتبار السكاكي الاستعارة بالكناية في قولنا الظفار المنية الشبيهة بالسبع الا ان هذا لا
يدفع الاعتراض عن السكاكي لانه اذا جعلت تلك نطقت مستعملا في امر وهمي لا يمكن من قبل السكاكي اعتبار
ان لفظ الاستعارة التبعية حقيقة لا مجاز او دفع الاعتراض عنه بان الكناية لا يستلزم التخييلية
وذلك انما يضطر الى اعتبار الاستعارة التبعية فان نطقت فعل يستعمل في غير معناه لعلاقة
المشابهة وانما الامكان ذلك المعنى المستعمل فيه امر وهمي وجد التخييلي ايضا وفيه نظر لان الاجري
رح قد كتب بخطه بخلافه وفيه نظر لان السكاكي قد صرح بان نطقت بهنا امر وهمي قائلا المنية
مستعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار حقيقة وله ان يقول انما صار امرا وهميا من الدلالة لكان امرا
محققا عقليا على ان هذا الاجري في جميع الامثلة والمسلم بعضها والاعتراض الاول وهو وجود الكنى
عنها بدون التخييلية ويمكن الجواب بان المراد بعدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن التخييلية ان
التخييلية لا توجد بدونها فيما شاع في كلام الفصحاء وان نزاع في عدم شيوع مثل الظفار المنية
الشبيهة بالسبع وان الكلام في الصحة واما وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية فشائع
على ما قرره صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله وصاحب المفتاح في بيت ابن الربيع

فصار الحاصل ان عند عدم قرينة الاستعارة بالكناية قد تكون استعارة تخييلية مثل اظفار
المنية وتلفت الحال وقد تكون استعارة تحقيقية على ما اكثر وقوله تعالى يا ارض ابلعي
ماءك ان ابلع استعارة عن غور الماء في الارض والا استعارة بالكناية عن الغور وقد تكون
حقيقة كما قال ابن الربيع للمنية انهم ظفرا حول قوله يمكن الجواب الخ جواب عن قوله وارسلهم بعموم
لا عن اصل الاعتراض لانه قد سبق انه صرح بان نطقت امرا وهمي فاضطر آخر الامر الى اعتبار الاستعارة
التبعية فكان يكون وجه الشبه الخ الاولى ترك لانه شرط الصحة لا شرط الحسن وكونه من كون
وجه الشبه غير مبتذل يعني ان المرتضى رح حاصل ان المنية في الناس من الزاهد عن الدنيا غير
الوجود وقليل في كثير الخ يكون عدوا لانه للكثرة وغيبت الاستعارة فلا يكون المنية
اعم مما من الاستعارة فتأمل بلغت اقرانه الاشياب جمع الترب وهو بالفارسية همزاد
غير صفة ولا نسبة لو قال المطلوب بالمدح ما هو حاصل لكان احسن كنتها بكناية الخ قوله انيا
بمعنى متونا وحي الخ يقال وبان لقولنا وكنايته حال عنه وهذه غير البعيدة بالمعنى الذي
سبق اما باعتبار الواسطة وانت خبير بانه يجوز ان يعتبر البعد في نفس اللفظ ايضا كما اشتهر
بان يختص صفة بموصوف ويكون لهذه الصفة لازم غير كثير لفظ هذه الصفة كناية عن الموصوف
نوع خفاء وكان ذلك بالنظر الى الاصل والا فاستلزامه لسانا عرفنا الظاهر من ان يكفي
في سبب كون البهاء لازما كثيرا في الخمائل خفي ان المساحة هي بعض الامتداد اما بحسب
في اللغة كما حكم المحكم العلامة في المساحة بذل شيء على طلب المساحة مع انه ليس بذلك واجبا
والمراد مساحة لا يبقى في المال الا كثير في امر رجليه النفع للعامة على وجه يقتضيه المصلحة
والمروة حصول رفيعة صاحبها وفي نفسه الجملي بالاتباع وبحسب ما يليق به اذا زيد قال في باب العفة
من الصحاح المروة الانسانية وقد كان تمد وتكسر جمعه رفقها الشاعر فيه المروة السبر
بسبر اخلاق الرجال زمانه ومكانه وقيل هي الوفاء من الاناسي وقيل ان لا يعمل في السر شيئا
يستحي منه في العلانية وقيل الشيء الذي يستحي منه وقال الفقهاء من شرط المروة ليس العقب

القبا المفهوم من المروءة الوفر سوة الاحسان في انفاق المال وغيره والعفو عند
القدرة وفيه نظر فليتأمل وجه النظر ان قسم الشئ يجوز ان يكون اعم من القسيم وخيال الاصل
المتبادر من التقسيم وكسر جزئيات العلل الصادق عليها المتمايزة بفصول حاصرة وما يشبه
ذلك والقول بان فيه القسم على سبيل التداخل ويمكن ان يوجه النظر بان التفاوت لا يتعدى
الى علة لان الاختلاف امر والمناسب هينا الانقسام فيرد عليه ما يرد على الانقسام تامل
ان قلت الوسائط حفاء والحق الاولى ان يقال ما كسر في الايضاح بدل ذلك والاولى
كان فيها نوع خفاء الرمز لان قولهم عرض الفقار رمز بها واسطة اصلا الباء والاضافة
وعلى وجه المناسبة في التسمية اذا لم يكن قيد زائد كما في التلويح والرمز بعين كلهم الدال
على مطلق الاشارة ابلغ من الحقيقة الظاهران صيغة التفعيل من المبالغة لان المبالغة
امر تصور معانيها المشهور ان حقيقة العلوم المسائل او التصديقات بها او الملكة لا تصور
الحوالات وما يتعلق بكلمة اكسر في شرح المقاصد ان العشاعة قد تجعل عبارة عن عدة او ضياع
وتشبيهات واصطلاحات ويؤيد ذلك جعل الصور الخلقة والخلقة حقيقة الحكمة على ما قيل
راجع الى كيفين المعنى اولا وبالذات مشتمل بالمشاكلة الذين من الحسنات البديعية المعنوية فان الكلام
ان حسنها باعتبار ايهام التجنيس اللفظي او العلاقة المعنوية فيه المصاحبة اللفظية تامل ما سناه
بضم ثم تذييل التذييل بالدال المهملة والجيم من الادماج خطر مر خوض خبر بعد خبر لان القضية
على حركة القلم ازوز اس عدل خوض في الرأس جانباه رمال الريح ذهبت فيه وان و
بعد من بالام وفعل فيما مر في الطباق يمكن ان يقال انه داخل في مراعاة النظير بل الاظهر ان
المطابقة انما هو جمع الضدين والمراعاة جمع المناسبة المتوافقة واما المقابلة فهي ان يؤتى بمعنيين
متوافقين او اكثر ثم بما يقابل كل منهما على الترتيب الخفي لا يخفى زيد فيها عند الله زهد في الشئ وعن الشئ اذا
رغب عنه ولم يرده وفرق بينهما فقد اخطأ كذا في المغرب في صيغة الابل باعتبار
الضعف والهزال المعلقات المنبات يقال عطف للعود عطفه حنا ان ذكر واورا

قوله يقال كحف العود بمعنى اشبه والمعنى البيت ان الابل المهازيل في شحمها وقوله
اعضاضا خاتا بمعنى تلك الفتى بل اوفى منها وهي الاسم المخوفة بل اوفى وهي الاوتاد خطاطيف بل
للانتقال الى اهم وهو يطيع الاجتماع السميع الطعام المقع يقال طبع الدراهم اي ضربها وطبع
السيف اي جلاه اذا عرف الرمي بها يقال فلان الرمي على فضيلة الحرف الاولى فيها على الاصبع
فيقال لا بينة مثلا وظاهره انه يجوز ان يعرض الرمي وهو ان يكن الابل ما قبل الجزء من الفقرة او
البيت عليه كما في قول الشاعر وليس الاولى عرضته يجزم فانه يجوز الجزم او حرام تامل
لو خص هذا الكلام في صحيحة تمح والاحق ان المشاكلة ليست بحقيقة وهو ظاهر والمجاز لعدم
العلاقة والاجمل سوق الزام قسم ثالث في الاستعمال الصحيح والتمثيل بان هذا نوع من العلاقة
فيكون مجازا هكذا استعارة من شرح للفتاح وانت خبير بان المصاحبة في الذكر بين استعمال اللفظ
والعلاقة يجب ان تكون مقارنة لتيقظ خطر وبتخيل لاجلها بل العلاقة بين المجاز ونوع الخيال كذا
قيل والاحق انه لا يلزم في صحة المشاكلة المقارنة الحقيقية الا عند استعمال اللفظ فقط وجود
ذلك لاجل العلاقة وقال في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة
فما فوقها ان جر وقوع هذا اللفظ في مقابلة ذلك جملة الجزء والاحق انه ان يكون في بعض صور المشاكلة
اعتبار استعارة لكن الكلام في مطلق المشاكلة حيثما في قوله الجزء الى جنة اخواتها المشابهة وان الكشاف
وتفسيره القاضي هينا أن الاستعارة في مقابلة المشاكلة تامل تحمد مضارع مظلم حيث اطلق
النفس على ذات الله وهو اشكال لان معنى النفس ذات الشئ مطلقا على ما في الكشاف والصحيح فلا
يكون اطلاقها عليه تعالى حقيقيا الى اعتبار المشاكلة وبؤيده ذكر قوله تعالى كتب على نفسه الرحمة
واعتبار المشاكلة الظاهر بل تلك الآية غير ظاهر والاحتياج اليه فيه الاحق انه ليس بمستبعد وفي وجه
المشاكلة انه عبر عن الاعلم بعلمك بما اعلم ما في نفسك لوقوع التعبير عن العلم بعلم ما في
نفسي تامل لكنه ذكر في شرح الكشاف في وجه اطلاق النفس على القلب لان ذات الحيوان
بالقلب وهذا التعليل يشعر باختصاص النفس بذات الحيوان فلا يجوز اطلاقها عليه تعالى تامل

والمزمن الحاج مجاز عن اللزوم اصاخت بسروس بالتاء كبرو والتاء بدل عما صيح
قريب وبعيد سواء كانا حقيقيين او مجازيين او مختلفين اذا لبناء بلام البدو والاخلق انه بلا لام
الفوة ايضا لكنه اشهب بالبدء فانا نازل اذا نزل السماء بمج بضعف الشاعر غادرة فعال حيث
قال اذا نزل الطير ارض قوم ونبت الطاء رعيناه وان كانوا غائرين ولم يلتفت الى غضبهم
صوق الغضا بالعين والغاء المعجمتين لكن بمعنى نوع من الشجر بالفارسية ناخ ومعنى البيت
زيد الله فعال هذا الموضع واهله بايرد يانهم ونضارتهم وان شبته او اوقده واشجر الغضا فعلى
وامرة فوق بناء الهوى التي تشابه نار الغضا وهو ذكر مفرد وبمج عوده الضمير الراجع الى
الالف والنشر بالنظر الى انها نوع واحد من المخلوقات نعم وكان باعتبار احتمال بمج بعض هذا
النعيين بحسب المعنى الواقع كان الضمير صالح بحسب اللفظ للرجوع الى كل منها وانت خبير بان
بكسر الحاء المعجمة والغاء المعجمة بالفارسية خوه ورك وحاصل البيت كيف اطرح
من حبيك وهو واق لحب من حسن العين واعتدال القامة وعظم الكفل وهو جوزه ورد فانكسر الراء
الكفل وينبغي ان يجعل ان المضمرة بالتشبيهات عن النسبة التشبيهية اي انت تشبه الغصن قد اس
بشبه فارس بقدة والمراد بالخط العين بجوز ان يكون معطوفا على محكوس الترتيب
علمت بالجاشع بمج فعلى هذا قوله ان الشباب بضم الهمزة لكن رواية المفتاح على كسر
على ضم بضم الغين المعجمة وسكون الباء المنقوطة من تحت على المضعف بضم الحاء المهملة
بشيع والشيع الظاهر بالشين المعجمة وبجيم المشددة ومنه بجمع والفرق بينه وبين
التفهيم ان ذكر العدد فيها على الاجمال وفيه على التفصيل واما الفرق بينه وبين اللف والنشر
باعتبار تعيين الاضافة الى كل منهما بخلاف اللف والنشر جمع راض بخوبك الجاء
فاء والمغانب اصله مغانبو فاعل على الجمع لا مفعل من الغيبة لانه مسموع عن بلد عاملوت
ليس له رض والشيع اخوان القوة وكثيرا ما كرر في الصحاح قوة وانفاقا وله والمغانب
جمع المغنب بكسر الميم وهو جماعة بمنزل على باغ الدستور والمنزل الشرب الاول الناهل العطشان

والمرجان ايضا وجمع المنزل والمنكيم وعابه الحمام وبكنى بها عن الشدة وكذا في الدستور وفي الحلام
مبالغة من حيث ان شرب الجمل الهذاء ماءه الغابة بزاع وقت المنكيم الغائبة عن الشرب وقت الشدة
والسرعة مثل اصعر بمعنى السرعة والاعتناء الاعتباس الغاب بهن بالفاء والنون العساكر
شفا الروم الاول ان يقال جمع الروم تحت حكم الشفا والثاني من مبدا معين بمج في اصل
الآية على هذا الوجه كما شهد بذلك من وقت دخول اهل الجنة الجنة واهل النار النار الى حالا
غاية الا وقت مشيئة تعالى غاية لبس الظل كالك فتوله تعالى عطاء غير مجذوذ الاجزاس ووضع
ان الاستثناء باعتبار الانقطاع نظرا الى البعض فعلى هذا الاخير وما قبل من ان الخلود لكل شخص في
الجنة لا يتصور الا بعد دخوله فيها فما بمج عشنا الفشاق من حكم الخلود باعتبار ما مضى من ازمان
دخول غيرهم والمراد على الاستثناء على ان اهل الجنة لهم فيها سوى نعيمها ما هو اكبر واجل وهو رضوان
الله تعالى والقاؤه فعليه ان الرضوان ايضا من الجنة والآية تدل على ان النعيم هو ان الجنة فضلا
عن صعرهم ونعيم في شرات الجنة الا ان يقدر مضاف اي غاية نعيم الجنة وبعبر بصعر بمعنى المقام
تامل حقه بالفتاء وشاع بمج الفتاء مصدر قرين بالكسر والفتاء العطاء ما يعتني به من شاع الاثنيات
الصواب رواية مارد من بالعين اي الكريم تكنى به عن نفسه والمشايخ عن اصحابه بكثرة بجارهم
ما اسم الحوب بجث الاجارة تهم اللئام والنقاب نكاتهم مزاحس جث اتهم لم تزلهم ما يكون بين
الحجر بدية اعلم ان صاحب الكشاف جوز ان يكون من البيانية للجزء اذ الان الشارح الكبرى عوله بمج
حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر في كون من البيانية تحريرا للكلام لسعة
اشد اخا الشدة في بكسر الشين المعجمة بمج وبمج الاشد اق لا ياس لا مه بالهمزة مثل الفيش
هو بمج الفاء وكسر الدال اي الا ان يبدت استثناء على سبيل المبالغة والا فالمعلوم ليس اخلا
في البقاء لا بناع الجزء خان قبل مبنى الالتفات على ما عطفه الحاء والعين والاقتضاء التعبير
عن معنى واحد بطرق مختلفة ومبنى الجزء على اعتبار التغاير اعاما فكيف يتصور اجتماعهما
قلنا يكفي في الالتفات والاقتضاء الحاء والعين في نفس الامر والاجانب اعتبار التغاير اعاما الا

ثم ان صاحب المفتاح جوز ان يكون غاية الالتفات في مثل تطاول ليلك ان ذلك المظلم لشدة المصيبة وفرط شناعة الحق وجع قلب فانا صاغ مقام تكروب في طيا مسببا لها فلا ينافي الالتفات ان يعتبر المغايرة ايضا بحيث ينتزع منه مصاب اخر فهو لا يلزم ان لا تكن المغايرة والانتزاع في الالتفات انتزع منه جواز ان يجعل ان قوله والا بشرب عطف على قوله بركب والتقدير فالجزء الاول ناشئ عن الممدوح والثاني نباغ الممدوح فيه من المبالغة غير متناه فهاي غير بالغ الى الكمال والنهاية في التبليغ والاغراق الخ المناسبة بين معانيها الاصلية والاصطلاحية ان التبليغ في الاصل مد الفارس يده ليزيد في جريه والاغراق استيفاء النازع في القوس مدها والعلة مجاوزة الحد في الامر يصرح احدهما اي مرعد بمكنة في الطعن بفتح الطاء واللام تلك وارا بكسر الدال عنيزا بكسر العين وسكون النون والمثناة وفتح الياء المثناة من تحت ربشا منونا حاصله زمان فتح العين فيه جائز وبهذا يتبين لك ان ما ذهب اليه بعض الظاهر على مذهب المتكلمين القائلين بالقادر وبقي نفس الجواهر الفردة التي تتركب منها الاجسام اذ يجوز حينئذ اضاءة الزيت بلا مس نار اللهم الا ان يبنى الكلام على متعارف العرب والعوام وعقلهم وعاداتهم ومنه المذهب الكلامي وهو ايراد حجة لخ اقول لا يخفى ان شائع في عرف العرب وسائر الناس الاستدلال بسيما بالخفاء والجهل لكن الشائع في الكلام الاستدلال البرهاني فلا يناسب ان يكتفي بالكلامي الاستدلال بالعلامات السلامة من تقدير التسليم كما لا يخفى ملوك واضافة الايام في ذلك المقام اكسبهم بلفظ الاضافة بسبب ذلك وتوقف عليها هذا النظم بهر بجنوحا عنيا الذي به بين السحاب نفسه وعطاء الممدوح في علة الطبقة لكن السحاب صارت علة لملاحظة النقص فلا يخفى ان المناسب هنا المشابهة بين عطاء السحاب وعطاء الممدوح لكنه يلزم ان يدعى ان السحاب كان في الاصل عطاء ثم صار وقتا لكن بسبب نقص عطاء الممدوح الا ان يقال العنان السحاب لما علت سابقا وشاهدت من الآثار ان نائله الممدوح يكون اعظم من نائلها صارت علة موقع نظر في الحكم وجه

من المبالغة

من المبالغة بالانجلي الرحضا بضم الراء وفتح الحاء المهملتين والضاد المعجمة اي شديد البياض بكسر الهمزة والنطقة كمرة على ما في المذهب وفرق صاحب وسئول اللغة بينهما فقال النطاق ميان بند والنطاق في الصراح من ان النطاق منقطة تلبسها المرأة فليس بمناسب في المقام الطلب الطالب الناقي بكسر اللام وهو الذي يأخذ على طعام الناس الجمع اي الجمع بناء ومكارم البناء جمع البناء كالقضاة جمع القاضي وآثاء كعلماء الاثاثة جمع الاثيث من الاثاثة والاثيث اي مداوة الجراحة والعلم الجراحة فتفرع على وصفهم الخ فان قبل الظاهر ان المتفرع الشاني هو الشبه به قلنا المراد بالتفريع ههنا بعض ان الاول يذكر الثاني ويشعر به وانه كالمقدمة والتوطئة للثاني فجعل الثاني متفرعا عليه وان كرسوا وكان في الثاني حرف التشبيه اولا وهو ضربان الظاهر ان يقول ضرب لقوله فيما بعد ومنه ضرب آخر كما زعم ان المشبه به منه الضربان الاولان بعيد في الخ لا اختيار صاحب المغني ان يبدو معنى اتى ونقل عن ابن مالك وغيره ان بعيد بمعنى غير كما في قوله واجب فهم غيرهن الخ فيكون من الضرب الاول وكان وجه ان الاستثناء من مضمون الكلام اي لا قصد اصلا فحاصل وجه غيرهن الخ الا ان صاحب المغني قال ان بعيد بمعنى غير لا يكون الا استثناء منقطعا فلو جعل بعيد في الحديث بمعنى غير كان من الضرب الثاني كما ذكر في الكتاب بهذا وجه له ان اقول ان افصح العرب عن بهم انه ليس من قريش وغيرهم بل من جنس غير العرب فافهم واعلم انه روى في الصحاح الحديث بلفظ مبعد بالجيم لغة في بعيد لكن رواية النهاية بلفظ بعيد بالباء ومنه ضرب آخر ينبغي ان يعلم ان الاستثناء في هذا الضرب منفصل حقيقة بخلاف الضربين السابقين فانه منقطع فيهما وفي حكمه زاخرا من زخر البحر كبر وارتفع لكنه الموج هو المعرك الكبير القطرة وجهان آخران من المدح الخ القول بل وجوها منها الاثارة الى كمال همته حيث لم يلتفت الى طول العمر فتنظر الى درجات الاخرة والثاني انه لم يكن قاطعا الخ قيل يجوز ان يكتب حسناء او يتوب بعد الظلم فتاتيه او يكون القتل قاطعا فلا فهو يشمله

المدح وغيره اه ح اقول لا يناسب تعداد كل منها على حدة بل المناسب جعل الاوصاف كلها
ثم تقسيمها الى الاستيعاب وغيره كما لا يخفى اقلب فيها في الليل الخ اقول الظاهر ان المراد
السهد والحزن والذل الاشغول ومنه التوجيه الخ ذكر بعضهم ان هذا من المحسنات الراجعة
الى المعنى واللفظ مما تأمل وبهما احتمالان لوجهين مختلفين الخ لا يخفى انه يمكن جعلها منه
بجعل وذلك واعتبار ما فيه من عدم استواء العينين قطعا تأمل كيف ذلك للعقب ظاهر
هزل الكتفة صحيفة جدثا باعتبار نسبة المخاطب الى المرأة الخ فاذن تأنيثها عدم الاشتراك
وتركيبه الازدال مالك مرفقا هو حال عامله ما فيه مالك من معنى الفعل وسوف
افعل الخ افعال اعتراضيان بين سوف وما يتعلق به من الفعل وقد حذف منه الواو والتقدير سوف
اذكرني افعل على بحالهم حاصلا بعني ما اذكرني في حالهم ان اشراف قبيلة حصين رجال
او نساء ونعم الثناء من الزمان اكملها الخ وقد يختلف عنده انهم رجال لكنه سلك طريقة
التجاهل مبالغة في الذم ان يضع صفة في كلام الغير كناية الخ الظاهر بحسب المعنى ان المراد
بالصفة الواقعة كناية ما يدل على ذات باعتبار معنى ما لا غير وبالصفة التي اتى
اثباتها للغير المعنى القائم بالغير كما لا يخفى فاختلف الصفتان لكن المناط في الكناية
ويمكن ان يقال بأن اثبات الصفة بالمعنى الاول عند اثباتها بالمعنى الثاني باسماء الممدوح
الظاهر ان يقال بدل الممدوح الا ان يعتبر عطف بيان على الممدوح فتأمل من الممدوح وآباءه
اسم ونعداد ها الخ الظاهر انه لا حاجة اليه في خواتيم الخ الساق والمساق ويمكن ان
يقال التمام ان يتقفى انواع الحروف بعد حذف الزائد تأمل ما مات الخ كلمة ما موصولة
وما بيانية له والعين كل كريم اذ ليس فانه يجيء عند المدوح والاجام لنا ما الذي الخ
لا يخفى ان الاول مركب من اسم لا وخبرها والثاني من الفعل والفصول لكنه مفرد نظرا الى الغلبة
المتصل وان كان منفصلا لكنه بمنزلة جزء الفعل وقد يعتذر عن كون لفظ جاملنا ايضا مركبا
بان احد الطرفين في التمام مركب والآخر قد يكون مركبا وقد يكون مفردا كما يستفاد من

شرح المفتاح جنة البرد والجنة في الاولى بالباء وفي الثانية بالنون الخ اما مفرط الخ
تأول بعض الجهاز والمجاز بن افرط في الامر والثاني بعض القصر من التفريط اي التقصير
شرك البشر الشرك حبالة الصيد وهي التي يصاد بها جدثي جدثا اي حفر
من الدنيا بجد وجدا وانتاب نفسه في تحصيل المطالب الا الوصول اليها والمعنى ان حفر
من الباب للتبعيض الاب والجد او على كونها للتبعيض لا يخفى هذا يرجع الى الوجه
الاخير لانه ايضا يحتاج الى حذف الموصوف لا تأنيث هذا الوجه على ان الجار والمجرور يستقل
بالحذف كما اكثر في سبزة في قوله تعالى ومن الناس من يقول الخ ان الجار والمجرور متبدأ
بالحذف لا الاخبر متعلق بمحذوف هزة بن عطفة عطفا الرجل جانباه وحركة العطف كناية
عن السرور من الجوس بالجيم المفتوحة بين الجوانح هي اضلاع الصدر بين
وبين كبن الخ الكبن بالكاف المكسورة والنون الشدة السرة فالمراد بها هنا اليت يعني
احمائل بيني وبين بيتي ليلى وامس اي مظلم وطريق طامس اي ممتنع الاثر فيصعب الوصول
اليه حسامه بفتح الحاء السيف القاطع حتف لاعدائه بهو الموت اذ لم يقع الاحسن
الخ هذا على تقدير اضمار الالف في العورة والروعة فان الجزم لم يشك لكن الثاني يطلب
على الترتيب تأمل من سبا السبا اسم رجل وقيل اسم ارض الجمع الملفقين
الاشتقاق ينبغي ان يعلم انه لا بد من ان يقال جوم بتدبين القسمين الملفقين بالجناس لانقسام
الجناس ويعتبر في تفسيرها بقرينة المقام قيد مخرج لها اه مع عدم انحباس المحقق
الابناء وبل بعيد قال الشيخ الرضي وقد يقع للمذموم فيما يعطى من الابقرة قال
كالبرجلين وقريب منه قول الشاعر وعيناء زين من الحسن بزفع الباء على
الدار الخ الاتيام النزول القليل والتعريج على الشيء الاقامة عليه بها اهلها مبتدأ
وخبر في موضع منفعل وجدتها مقبلها القبل في الاصل النوم في الظهيرة والمراد بها
هنا ضحا اه صفة مقيدة بذلك على ان يعتبر وصف العرج بالقليل قبل تقييد العرج بكونه

في ساعة بحسب المعنى قائل بقوله وعاق حبالها الخ والمعنى انه كان يا صاحبي من الايام الذي حكم عليه السفه فان الحب الذي جلب الى الشوق جذبني اليه فملكني فغلبني فلم اقدر في المقام قوله واذا البلابل الخ يعني اذا اثمرت الطيور في الربيع فانا المحزون بشوب الحزن قوله جمع بلبال بضم الباء قوله فلنشرع في ابيات الخ هذا من ابيات في وصف اهل البصرة والفاء للتفصيل اي منهم العاصون ومنهم دون ذلك والقصد بهذا الى ان البصرة بصرة جامع قوله لتتم الخ هذا استكانة من جميع الناس او من طائفة مخصوصة والمعنى التمت بها او بهم منهم مطالبي ثم تأملتهم وتفحصت بسرهم فلاح وظهر لي انه ليس فيهم احد يحصل عنده مطلبي قوله لان القافية الخ دليل على ان السجع عند السكاكي نفس اللفظ الخ قوله او غير ذلك ذكر الفاضل شمس الدين ابن القيس في عروضه المشهور ان القافية بعض الكلمة الاخيرة من البيت بشرط ان يتكرر تلك الكلمة بعينها ومعناها فان تكررت فتلك الكلمة هي الردف والقافية فيما قبل تلك الكلمة فان تحرك الحرف الذي قبل الحرف الاخير من الكلمة التي القافية فيها فالقافية الحرف الاخير من تلك الكلمة مع الحركة التي قبلها كما يقال بالفارسية رخ او روغن دارد وان كان ذلك الحرف الاخير ساكنا فالقافية الحرف الاخير الى الحركة التي قبل اس نرگس بيمار نوست فالقافية النون والسين مع حركة الميم والحاء ذالم يلحق بالكلمة الاخيرة حرف يعني جمع وغيره والا فالقافية الحرف الاخير الى الحركة كما يقال مرغم چشم ستان فالقافية غم الحرف مع الحركة قوله يطيع الاشياع الطبع الخ او على السيف وغيره والاول هو الاظهر قوله وقد يختلف الوزن فقط انت خبير بان ما ذكره الايتاب في المتوازي فانه من اقسام المؤتلف الفاصلتين الغير المختلفتين وزنا حيث قال وان لم يختلفا في الوزن فان كان الخ قوله ان يوفي قرينه الخ انت خبير بان الايلاء جعل الشيء قريبا من شيء فالظاهر ان الفصول الاول قرينه اقصر والفصول الثاني قرينه كما لا يخفى وقد تقرر ان الاول بالاقامة مقام الفاعل الفصول الاول للثاني كما في هذا المقام وقد وجد

في بعض

في بعض النسخ يوفي قرينه اقصر على ان يكون من الايتاء وعلى الجملة فرد الشارح قرينه الاول مقصورا لا اخا بشرة الفاعل فانه قوله اس صاره او من هو خروج النار من الزند بقدح الزاء وسكون النون معناه بالفارسية آتش زنه قوله صاليا الوحش الخ خبر مبتدا محذوف وقوله فنا الحظ خبر بعد خبر والحظ بضم الحاء موضع بالجامة بقرب البيه الفتا ان الرياح والمعنى تلك النساء صاليا الوحش جيدا وعقلة كلتي هذه النساء اوانس وتلك نواضر وهن شبيهة برياح الحظ من حيث الغدر لكن الرياح موصوفة بالاذيال وهن بالنضارة والطراوة قوله فاتم لا لم تحمد الخ هذا مدح للممدوح بقوله باعتبار مبالغة لانه اذا هرب لخفته واعلم ان فيك ليس على وزن عبد بحسب علم التصريف لكنه على وزنه بحسب العروض اس النواقص الحركة والسكون الا خصوصية الحركة فصح جعل البيت مثالا للجميع ثائل قوله بهل على سودته الخ الاستفهام للانكار والمقصود وصف الشاعر خليلة من بين الاخلاء بالوفاء بقوله والاعتناء اس الابتاع في العنت اس المشقة قوله ثوى من الحبل اس طاحات الحبل قوله الرواء بالكسر والمد الحبل يشد به المتاع على البعير والجمع الارؤية قوله فمن زعم انه كان ينبغي الخ انت خبير بان المعنى الذي ذكره الشارح خير ظاهر من العبارة والله تعالى علم ثائل قوله وكذا كسرات تدل على الصفة الخ الظاهر انه داخل تحت الكناية ثائل قوله فانك تنال الطعام العاسي اس حاصل القدرة للطعام والكسوة فلا احتياج الى طلب الطعام والرحلة ويحتمل ان يراد ان الطعام العاسي لا فاقدره الله تعالى قوله وقد جاهجهي الخ وقد جاهجهي على بمعنى على والعامل فيه قفي في البيت السابق كانه قال قفا بك حال وقد جاهجهي اصحابي اسكانهم على بطنهم والوقوف جمع واقف كالشهود والشاهد والمعنى قفا حال كون اصحابي واقفين على مطاياهم لاجلي وانا على عادتي واعلم بتلك المنازل يقولون لا تهلك لاجل الحزن وكلي الصبر واقهر للناس فلان ما بك من الحزن هذا آخر ما اردنا ايراده من النوادر اللطيفة والفوائد

في ساعة بحسب المعنى فاعل قوله وعاق من بلاكما الخ والمعنى انه كان ياصاحبي من المقام الذي حلكم عليه الشوق فان الحب الاسى جلب الى الشوق جذبني اليه فتمكن في قلبي فلا يفارقه في المقام قوله واذا البلابل الخ بعدما اخبر عن نفسه بالحزن في الربيع فاخذ يحزن بشوب الحزن قوله جمع بلبال بضم الباء قوله فشوقوني بابات الخ هذا من ابيات في وصف اهل البصرة والفاء للتفصيل اي منهم العاقلون ومنهم دون ذلك والقصد بهذا الى ان البصرة بصر جامع قوله لم تتم الخ هذا استثناء عن جميع الناس اي طائفة مخصوصة والمعنى انت بها الا وهي منهم مطالبي ثم تاملتهم وتصفحت سيرهم فلاح وظهر لي انه ليس فيهم احد يحصل عنده مطلوبي قوله لان القافية الخ ودليل على ان السجع عندهم كالمقفى نفس اللفظ الخ قوله او غير ذلك ذكر الفاضل شمس الدين ابن القيس في عروض المشهور ان القافية بعض الكلمة الاخيرة من البيت بشرط ان يتكرر تلك الكلمة بعينها ومعناها فان تكررت فتلك الكلمة هي الروي والقافية فيما قبل تلك الكلمة فان تحرك الحرف الاول قبل الحرف الاخير من الكلمة التي القافية فيها فالقافية الحرف الاخير من تلك الكلمة مع الحركة التابعة عليها كما يقال بالفارسية رخ و روتافم دارد وان كان ذلك الحرف الاخير ساكنا فالقافية الحرف الاخير الى الحركة كما يقال اس نركس بيمار خوست فالقافية النا والسين مع حركة السين وذلك اذا لم يلحق بالكلمة الاخيرة حرف يعني جمع وغيره والا فالقافية الحرف الاخير الى الحركة كما يقال مرخم چشم مستان فالقافية خمة الحرف مع الحركة قوله يطبع الاشعاع الطبع الختم او عمل السيف وغيره والاول هو الاظهر قوله وقد يختلف الوزن فقط ان خبير بان ما ذكره في الباب الثامن من الخاتمة من اقسام فواصل الفاصلتين الغير المتطابقين وزنا حيث قال وان لم يختلفا في الوزن فان كان الخ قوله ان في قرينة الخ ان خبير بان الايلاء جعل الشيء خربا من شيء فالظاهر ان المفعول الاول قرينة اقم والمفعول الثاني قرينة كما لا يخفى وقد تقرر ان الاول بالالغاء مقام الفاعل المفعول الاول للتاء كما في هذا المقام وقد وجد

في بعض

في بعض النسخ ما في قرينة اقم على ان يكون من الابتاء وعلى الجملة قرينة الاول مفعول الالغاء بتنزيل الفاعل في قوله اسى صار ذا اوس به خروج النار من الزند بضم الزاء وسكون النون معناه بالفارسية آتش زنه قوله ما الوحش الخ خبر مبتدا محذوف وقوله قنا لحظ خبر بعد خبر والحظ بضم الحاء به ضبع بالجامة بتسبب اليه القنا اي الرماح والمعنى تلك النساء ما الوحش جيدا ومقلة لكن هذه النساء اوانس وتلك نواضر وهن شبيهة برماح لحظ من حيث الفتك لكن الرماح موصوفة بالذبول وهذه هن بالنضارة والطراوة قوله فاتح لما لم يحذ الخ هذا مدح للمدوح باعتبار مبارزته للاسد فالضمير للمشكنة للاسد فاخر عنك حين لم يجد مطمعا فيك واقبل حين علم انه اذا هرب لحقته واعلم ان فيك ليس على وزن عبد بحسب علم التصريف لكنه على وزنه بحسب الغرض اي التوافق في الحركة والسكون لانا خصوصية الحركة نضع جعل البيت مثالا للجميع قائلا قوله يهل على هودة الخ الاستفهام للاخبار والمقصود وصف الشاعر غلبة من بين الاخلاء بالوفاء قوله والاعتناق الاجتماع في العنق اي المشقة قوله قوس الحبيب اي طاقات الحبيب قوله الرواء بالكسر والمد المنظر يشتد به المتاع على البعير والجمع الارواء قوله من زعم انه كان ينبغي الخ انت خبير بان المعنى الذي ذكره الشارح غير ظاهر من العبارة والله تعالى اعلم قائل قوله وكذا كسر بيات تدل على الصفة الخ الظاهر انه دخل تحت الكناية قائل قوله فانك انت الطاعم الكاسي اي حاصل القدرة للطعام والكسوة فلا احتياج الى طلب الطارم والرحلة ويجلى ان يراد انت الطاعم الكاسي لما اخذ ره الله تعالى قوله وخوفا جاء صحيح الخ وخوفا نصب على الحال والعامل فيه فيما في البيت السابق كانه قال فيما بنك حال وخوف اصحابه اسكانهم على يقينهم والوجوف جمع واقف كالشهود والشاهد والمعنى فيما حال كون اصحابي واقفين على مطاياهم لاجلي وانا في عداد تهم واعلم بتلك المنازل يقولون لا غلبك الا جل الحزن وتحلي الصبر واظهر التاسي خلاف ما انت عليه من الحزن هذا آخر ما اردناه من الفوائد اللطيفة والعوائد

الشريفة التي اخذت بعضا من مشاهير الائمة الاعلام ومفاخر الائمة الكرام اعلى الله تعالى درجتهم
في دار السلام الى يوم القيمة واستخرجت كنزا منيفا من الفريحة وذكرته الجريحة شرح
التلخيص المسمى بالمختصرة من المعاني والبيان المنسوب الى جدي لازال تحاسه السعود شعارا
في جمادى الثانية سنة ست وثمانين وثمان مائة مؤلفه الفقير الى الله
احمد بن يحيى بن محمد بن سعد التفتازاني وفقه الله تعالى الى
جميع الآمال والأماني بحق محمد المرسل
واله الكرام عليه وعليهم
السلام من الملك
العلام